M1 6 390- 96/04

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

396/1360

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

كلية الآداب والعلوم الإنسانية والعلوم الاجتماعية

قسم الثقافة الشعبية

تخصص أنثروبولوجيا الجريمة

سجل تحت رقم 12379
بتاريخ 10.12.2009
الرقم

مذكـــــرة لنيـــــل شهـــــادة الماجستيـــــر

ظاهرة تعاطي المخدّرات في ظل التغير الاجتماعيّ والثقافيّ في المجتمع الجزائريّ (2000 – 2005)

- دراسة ميدانيّة، تلمسان أنموذجا -

إعـــــداد:

الطالب: عبد الإله بن شرقي

تحت إشـــــــراف:

الدكتور: محمد رمضـــــان

لجنـــــــة المناقشـــــة

الأستاذ الدكتور: عكاشة شايف	جامعة تلمسان	رئيسا
الدكتور: محمد رمضان	جامعة تلمسان	مشرفا
الأستاذ الدكتور: محمد بن بوزيان	جامعة وهران	عضوا
الدكتور: حمزة الزاوي	جامعة وهران	عضوا
الدكتور: أحمد أوراغي	جامعة تلمسان	عضوا

جامعة أبي بكر بلقايد تلمسان
كلية الآداب و العلوم الإنسانية و العلوم الاجتماعية
المكتبة

السنة الجامعية: 2009-2010

إهداء

أهدي هذا العمل المتواضع إلى أبي العزيز المرحوم والمغفور له بإذن الله المحترم السيد :

بن لشرقي عبد الله والذي كان له الفضل الكبير في تعليمي والسهر على حسن تربيتي

كما أهديه إلى والدتي العزيزة حفظها الله وأدام صحتها وأبقاها خير وصيّ بإذن الله.

كما أهدي العمل لأسرتي حفظها وحفظنا الله جميعا.

مقدمة

تعتبر مشكلة تعاطي المخدرات آفة خطيرة، تعاني منها المجتمعات المعاصرة، إذ أصبحت تشكل مصدر قلق للشّعوب و للحكومات وللمجموعات الدولية في جميع أنحاء العالم، مع وجود بعض التفاوت بين البلدان في حجم وخطورة المشكلة، تبعا للوعي الاجتماعي السائد، وتوفر الإرادة السياسية وتجنيد الإمكانات للتصدي لهذه الظاهرة الخطيرة.

وما تجدر الإشارة إليه هو أن ظاهرة تعاطي المخدرات قد ألقت بظلالها على المجتمع الجزائري، بالنظر للوضع الجغرافي الّذي تحتلّه الجزائر، ونظرا للتطورات التي طرأت على الحياة السياسيّة والاجتماعية والثقافية والاقتصادية في هذا البلد. وكذلك غياب ثقافة التعامل مع التغيرات المفاجئة والعنيفة التي تحدث في المجتمع.

وهذه أسباب رئيسة تقف وراء تدهور حالة غالبية مؤسسات التنشئة الاجتماعية، وزيادة معدلات الجرائم باختلافها وتنوّعها، وعلى رأس هذه الجرائم تعلو جريمة تعاطي المخدّرات و المتاجرة فيها و ترويجها.

وإن مشكلة تعاطي المخدرات والعوامل المسببة لها تنوعت بتنوع وجهات نظر الباحثين فيها، فأرجعها علماء النفس إلى عوامل نفسية بحتة، في حين رأى علماء الاجتماع أنها ترجع إلى العوامل الاجتماعية، ومنهم من أرجعها إلى السلوك الإجرامي بالطبيعة العدوانية للإنسان، وهذا ما أقرّه علماء الأنثروبولوجيا. بينما أجزم فريق أن مشكلة تعاطي المخدرات لا يمكن أن تنسب إلى عامل واحد أو عاملين، بل إلى تضافر مجموعة من العوامل المترابطة والمتداخلة مع بعضها البعض.

ولهذه الاعتبارات أقدمنا على دراسة موضوع **ظاهرة تعاطي المخدرات** محاولين أن نلقي بعض الضوء على هذه الظاهرة كمشكلة اجتماعية وثقافية لها آثارها المختلفة على الفرد والجماعة، وإن مثل هذه المساهمة

العلمية الهادفة تؤدي، بدون شك، إلى تأصيل الدراسة الأنثروبولوجية سواء من ناحية تغيير سلوك المتعاطي أو من ناحية التصدي لهذه الظاهرة والوقاية منها.

وعليه فقد قسّمت دراستي إلى بابين :

أمّا الباب الأول : وهوّ الجانب النظريّ من الدراسة،ويشتمل على **خمسة** فصول هي:

ففي **الفصل الأول** تناولت تاريخ المخدرات و أنواعها.

وفي **الفصل الثاني** تناولت أحكام المخدرات في الشريعة الإسلاميّة.

وفي **الفصل الثالث** تناولت جريمة المخدّرات أمام القانون الجزائري.

و**الفصل الرابع** يتضمّن بيانات حول واقع متعاطي المخدّرات .

وفي **الفصل الخامس** تطرّقت إلى واقع المخدّرات في الجزائر .

وهذه الفصول كلها تحتوي على الدراسات النظرية لظاهرة تعاطي المخدرات في ظل التغيير الاجتماعي والثقافي.

أمّا الباب الثاني : ويمثّل الدراسة الميدانيّة من هذا البحث، ويحتوي على **أربعة** فصول هي :

أمّا **الفصل الأول** فقد تناولت فيه آثار كلّ من الطّرد المدرسيّ، و البطالة، و كذا دور مؤسّسات إعادة التّربيّة في ظاهرة تعاطي المخدّرات .

وأمّا **الفصل الثاني** فقد تطرّقت إلى دور الأسرة في دفع أبنائها إلى تعاطي المخدرات .

وأمّا **الفصل الثالث** فيتضمّن أثر المخدّرات وعلاقتها الجريمة .

وأمّا **الفصل الرابع** فقد تضمّن الحلول التي اقترحها المبحوثين .

أولا : أسباب اختيار الموضوع :

لقد عرفت معظم دول العالم تغيّرات اجتماعية وثقافيـــة واقتـــصادية وسياسية، و قد كان لهذا التّغيير تأثير مباشر على الفرد وعلى معظم دول شعوب العالم، فأدت إلى ظهور حروب وصراعات وأزمات اقتـــصادية مختلفة، مما أدى إلى مشاكل في كافة المؤسسات العاملـــة فـــي ميـــدان الضبط والحماية والاستقرار.

فشعورنا بخطورة ظاهرة تعاطي المخدرات وما ينـــتج عنهـــا مـــن مشاكل اجتماعية واغتراب ثقافي لدى بعض الفئات، وتهميشهم وحرمانهم من حقوقهم، كما أن الانتشار الخطير والرهيب للمخدرات ومدى تزايـــد حجمها وهذا بعد الإطلاع على الإحصائيات والكميات المحجوزة التـــي تناولتها جميع الوسائل الإعلامية المرئية والسمعية والمكتوبة؛ الأمر الذي دفعنا إلى محاولة التعرف على العوامل المسببة التي تكمن وراء انحرافهم بصورة عامة، والتعرف على الظروف والمشكلات التي أدت إلى تقهقر مؤسسات التنشئة الاجتماعية.

كما أن السبب الذي دفعنا للقيام بهذا البحث يكمـــن فـــي الحاجـــة القومية و الوطنيّة الملحّة التي تدعو لوضع حدّ لأطراف سواء كانـــت داخلية أو خارجية، التي تهدف للقضاء على البنية الأساسية للبلاد العربية والإسلامية، أي إلى تدمير الإنسان المسلم الذي يخشى مـــن اســـتيقاظه؛ وهذا كله لبناء مجتمع سليم، و تصفيته من تلك المشكلات الحـــادة التـــي أعاقت نموه وتقدمه. هذا من ناحية، ومن ناحية أخرى أسعى إلى تـــدعيم البحوث في هذا الموضوع ولكل هذه الاعتبارات أقـــدمنا علـــى دراســـة واختيار هذا الموضوع كمجال للدراسة الأنثروبولوجية.

ثانيا : أهداف البحث :

تهدف الدراسة الحالية إلى بحث مدى انتشار ظاهرة تعاطي المخدرات في المجتمع الجزائري، ثم التعرف على أهم الآثار المباشرة والدائمة الناتجة عن التعاطي فيما يتعلق بأهم الجوانب الثقافية والنفسية والاجتماعية، ويمكن إجمال أهداف هذه الدراسة فيما يأتي:

- تحديد أبعاد ظاهرة تعاطي المخدرات.
- دراسة العلاقة بين تعاطي المخدرات والظروف الاجتماعية والمادية.
- التعرف على علاقة المخدرات بالجريمة.
- الاهتمام بهذه الدراسة و بغيرها من البحوث و الدراسات حتّى نتمكن من لفت أنظار الهيئات المعنية، لكي توضع مخططات الإصلاح على أساس من الفهم الدقيق لتنظيم حياة الأفراد سواء كانوا يتعاطون المخدرات أو لا.
- الخروج ببعض التوصيات على ضوء نتائج الدراسة العلمية القائمة على البحث العلمي المنظم.

ثالثا : إشكالية البحث :

تتشكل شخصية المتعاطي وفق الثقافة التي يعيش فيها، وقد بينت الدراسات الأنثروبولوجية أن السلوك الإنساني يتأثر إلى حد بعيد بنوع الثقافة التي ينشأ فيها، وأن الأساليب المختلفة التي تستخدمها الثقافات المختلفة في تنشئة الفرد تؤدي إلى تكوين شخصيات متباينة.[1]

إن الفرد الذي يعاني سوء الصحة والضعف العام أو الذي يعاني من مشاكل متعددة، سواء بالنسبة له نفسه من حيث مدى سعادته هو وشعوره بالرضا، ومن حيث تكيّفُه وتوافقُه مع غيره من الناس، وكذلك من حيث

1 / عبد المنعم المليجي.صورة الإنسان في أذهان البغايا..المجلة الجنائية القومية.المجلد الأول.العدد الثاني.1901.ص16.

عملُه وكفاءته وتقدّمه في الحياة، باعتبارها متعددة الجوانب من حيث ارتباط مشكلة الفرد وتفاعلها بالجوانب المختلفة من شخصيته وعلاقته بالآخرين.

وإذا كان هذا هو حال المشاكل الفردية، فما بالنا إذا خرجت عن نطاقها الضيق وتحولت إلى ظاهرة عامة منطلقة في المجتمع الكبير تشمله في معظم طبقاته و قطاعاته أو في البعض منها، فإذا كانت هذه الظاهرة ظاهرة شاذة أو مرَضية، فإنها ولا شك داخل نطاق المجتمع الكبير لا بدّ وأن ترتطم بالقيود الاجتماعية، سواء أكانت هذه القيود ممثلة في أخلاقية وقواعد آدابه و سلوكه أم فيما كوّنَهُ المجتمع لنفسه من تقاليد وأعراف وعادات. أم في روادع القانون وأحكامه. ولهذا نتساءل هل هناك علاقة بين الوسط الاجتماعي وحالات تعاطي المخدرات ؟

إن الوضعية العامة في الجزائر قد تميزت في مختلف الفترات بنوع من الصراع، هذا الصراع هو صراع بين تيارين، تيار تابع للثقافة المحلية وتيار تابع للثقافة الغربية وقد يمتد هذا الصراع إلى المجالات الاقتصادية و السياسية و الثقافية، وما نقصده بالصراع في هذا الصدد هو ما يعانيه الفرد الجزائري في تكوينه وتربيته المحافظة وما يشاهده ويطلّع عليه ويسمعه في وسائل الإعلام المختلفة، فهذا ما يجعل الفرد غير مندمج في الأنساق الاجتماعية المحيطة به، فهل يمكن إرجاع تعاطي المخدرات إلى أن الفرد ليست له المقدرة على مجابهة الواقع الاجتماعي والثقافي المعيش فيلجأ إلى تعاطي المخدرات للتعبير عن رفضه للوضعية المعاشة ؟

مع العلم أن المتعاطي يدرك أنه قد أصبح مغتربا لا عن المجتمع فحسب بل حتى على ذاته، بل أكثر من ذلك يظهر أنه جُرّد من طبيعته البشرية،

وعليه فإن تعاطي المخدرات ليست عادة وإنما نتيجة لخيبة الأمل لأنها تسمح لهم بإيجاد الأحلام، وأن كل ما يعجزون عن تحقيقه في الواقع يصلون إليه و لو في الخيال، ولهذا فعندما يتعاطون المخدرات يشعرون بالسعادة تلك التي حرموا منها في واقعهم المَعيش.

وظاهرة تعاطي المخدرات في الجزائر لها جوانبها المتعددة، فإنها تعتبر مشكلة قانونية سواء كان أفرادها من المتعاطين أو من التجار، إنما يصطدمون من حين لآخر بقوانين المجتمع مستهينين بما تنطوي عليه هذه القوانين من أحكام رادعة تلقي بهم ضيوفا دائمين على السجون، وفي ذلك ضياع لبعض القوى البشرية وتعطيلها، كما هو ضياع وتعطيل لقوى الدولة فيما تنفق من جهد ومال في سبيل الإجراءات القانونية المختلفة للمكافحة والعقاب، وإذا كان من الصعب أن نجد سببا للدفاع عن تجار المخدرات خاصة المهربين منهم: الصغار أو الكبار، فما هو الحال بالنسبة للمتعاطي وما مدى مسؤوليته الجنائية ؟

والسؤال المطروح: هل تعاطي المخدرات يعتبر جريمة بالفعل ويستحق المتعاطي كل هذا العقاب ؟ وهل متعاطي المخدرات مسؤول جنائيا عن تعاطي المخدرات أو هو مريض نفسيا ؟ بحيث ينبغي إعفاؤه من هذه المسؤولية واعتباره مريضا يستحق العلاج ؟

ويبقى أن نشير أن ظاهرة تعاطي المخدرات لها جانب اقتصادي، فكلنا نعلم أن أموالا طائلة تنفقها الدولة في المكافحة والمحاكمة والعقاب، وكان يمكن أن نستغل هذه الأموال في قطاعات إنتاجية تحسّن من المستوى الاقتصادي الفردي و تسمح له بتحريره من الفقر أو المرض أو الجهل، تلك الآفات التي عاناها طويلا في حياته، فهكذا تظهر ظاهرة تعاطي المخدرات مشكلة ليست فردية كما تبدو، و من ناحية أخرى نجدها مشكلة

معقدة متشابكة متعددة الجوانب، فلكل جانب منها خطورته على حياة الفرد ومعنوياته وتوافقه مع نفسه ومع غيره من الناس ولكل جانب منها كذلك خطورته بالنسبة لمجموع الشعب وتقدمه، فإذا نظرنا إليها نظرة تكاملية عامة كان لها من الخطورة والأهمية ما يجعلها تستحق الكثير من العناية والدراسة والعلاج.

رابعا : الفرضيات :

لما كان تكوين الفروض وتحديدها هو العملية الأولى في أي بحث عملي فقد اتبعنا الخطوات والطرق الآتية حتى نحصل على بعض الفروض الهامة المحددة :

- متعاطو المخدرات يعانون من عدم كفاية دخلهم ومن الأحوال السكنية السيئة.
- عدم الاهتمام بالشباب وتهميشهم من طرف السلطات المعنية هو سبب إقبالهم على تعاطي المخدرات.
- المنظومة التربوية والتعليمية والطرد المدرسي المباشر وخروجهم إلى الشوارع وتسكعهم في الطرقات ليكونوا فريسة سهلة لهذه الآفة.
- يساهم النظام الجزائري والعقابي في إقبال الشباب على تعاطي المخدرات.
- الفراغ الروحي والديني عند متعاطي المخدرات.
- تعاطي المخدرات وعلاقتها بالجريمة.
- متعاطو المخدرات يعبرون عن رفضهم للقيم السائدة في المجتمع.
- متعاطو المخدرات يعبرون عن انفعالهم عن جذورهم الأصلية.

خامسا : تحديد المفاهيم :

من أهم هذه المصطلحات التي لها علقة بالدراسة الحالية ما يأتي :

مفهوم المواد المخدرة :

أصل كلمة المخدرات في اللغة العربية **خدر** وتعني **الستر** ويقال جارية "مخدرة " إذا لزمت الخدر أي استترت، ومن هنا استعملت كلمة المخدرات على أساس أنها **مواد تستر العقل و تغيبه.**[2]

وفي اللغة الفرنسية توجد كلمة drogue. وتعني "**مادة** " تستخدم في أغراض طبية بمفردها أو بخلطها وهي تعمل على تغيير حالة أو وظيفة الخلايا أو الأعضاء أو كائن حي.

أما كلمة norcotic فتعني **عقار يحدث النوم أو تجميد في الأحاسيس،** وفي حالات استخدام جرعات كبيرة يحدث التجميد الكامل.

وهناك تعاريف علمية متعددة للمخدرات ومنها : **في كل مادة طبيعية أو مستحضرة من شأنها إذا استخدمت في غير الأغراض الطبية والصناعية الموجهة أن تؤدي إلى حالات من التعود أو الإدمان ويضر بالصحة النفسية للفرد والمجتمع.**[3]

مفهوم الإدمان :

الإدمان على المخدرات هو **حالة تسمم دورية أو مزمنة تخلق الضرر بالفرد والمجتمع** وتنتج عن تكرار تعاطي عقار طبيعي أو مصنوع

مميزات هي :

1- حاجة قهرية للاستمرار في تعاطي العقار والحصول بأي طريقة.

2- اعتماد نفساني سيكولوجي وجسماني على المخدرات.

3- تأثير ضار ومؤدي للفرد والمجتمع.

---

1 / الشيخ أحمد رضا.معجم متن اللغة.المجلد الأول.منشورات مكتبة الحياة.1985.ص30

2 / محمد يسري إبراهيم دعبس.الإدمان بين التجريم والمرض.دراسة في أنثروبولوجيا الجريمة.دار الطبع.1994.ص15

مفهوم الجريمة :

يستعمل لفظ الجريمة في اللغة لوصف السلوك الذي يحيد عن النهج السوي، الذي يتماشى وأصول الثقافة الأصلية في المجتمع وقد ورد في المعجم الوسيط ما يأتي : جَرَمَ (بفتح الراء والميم) جرما أي أذنب. ويقال جرم نفسه وقومه وجرم عليهم وإليهم جنى جناية، وجرم فلان لأهله : كسب، وجرم الرجل : أكسبه جرما.

وفي **المعنى اللغوي العام : كل أمر إيجابي أو سلبي يعاقب عليه القانون سواء أكانت مخالفة أم جنحة أم جناية**، وبوجه خاص الجناية.[4]

وعليه فإن الجريمة في معناها اللغوي **هي كل فعل أمر غير مستحسن ومستهجن مخالف للحق والعدالة والنهج القويم يقع من المجرم ويصر على الاستمرار في ارتكابه ولا يريد تركه كما لا يرضي بالإقلاع عليه.**[5]

وقد عرف **الماوردي** الجرائم بأنها **محظورات شرعية زجر الله تعالى عنها بحد أو تعزير.**[6]

والجريمة هي كل انحراف عن القيم المجتمعة التي تتميز بالضبط والخصوصية والشمولية، وقد بنى علماء الأنثروبولوجيا التعاريف المتعلقة بالجريمة انطلاقا من الأبعاد الآتية :

1- أن ارتكابها يعتبر فعلا غير مشروع، وتقرر له عقوبة أو تدابير احترازية كما أنه يصدر من إرادة حرة، وهذا ما أكده **راد كليف براون brown** الجريمة بأنها : **إنهاك للعرف السائد مما يستوجب توقيع**

---

1 / مصطفى إبراهيم و آخرون.المعجم الوسيط.طبعة ثانية.الجزء الأول.دار الدعوة.إسطنبول.1972.ص118.

2 / الدكتور مصطفى عبد المحجوب.مقدمة في الأنثروبولوجيا.المجالات النظرية والتطبيقية.دار المعرفة الجامعية.الإسكندرية.ص380

3 / الدكتور صالح بن إبراهيم بن عبد اللطيف الصبح.التدين علاج الجريمة.مكتبة النشر والتوزيع.الرياض.ط.2.1999.ص149.

الجزاء على منتهكيه. وعرّفها **توماس tomas** بأنها ذلك **الفعل العدائي والمعارض لتماسك الجماعة التي يعتبرها الفرد جماعة خاصة.**[7]

ومما سبق يمكن القول بأن الجريمة هي كل فعل يتعارض مع قواعد تماسك الجماعة يقدم الفرد على ارتكابها بدافع الإضرار بالغير، وأن قواعد الضبط تقرر بأنها عقوبة أو تدابير احترازية.

سادسا : منهجية الدراسة الميدانية :

تعتبر الدراسة الميدانية وسيلة هامة من وسائل جمع البيانات عن ظاهرة اجتماعية معينة بصورة منهجية، ولتحقيق ذلك ينبغي بلورة المشكلة وصياغتها صياغة دقيقة، وتحديد نوع الدراسة ومناهج البحث والأدوات اللازمة لجميع البيانات والطريقة التي تعالج بها هذه البيانات من حيث التحليل والتفسير، وللوصول إلى هذا الغرض المحدد في هذه الدراسة الميدانية والمتمثلة في بحث أثر الحياة الاجتماعية والثقافية في بروز ظاهرة تعاطي المخدرات في المجتمع الجزائري.

وقد اشتملت هذه الدراسة على الخطوات المنهجية الآتية :

أولا : مجالات البحث

حيث يتضمن البحث ثلاثة مجالات هي :

1- المجال البشري : لما كُنا بصدد دراسة تعاطي المخدرات ومدى تأثير الحياة الاجتماعية والثقافية والاقتصادية في انتشاره، كان من اللازم أن نلجأ إلى طريقة العينات حيث لا يمكننا تطبيق البحوث الاجتماعية على المجتمع الأصلي، كما أنه لا يمكننا في بحث كهذا أن نلتزم شروط العينة الطبقية الدقيقة لنحصل على عينة تمثل المجتمع تمثيلا صادقا بسبب طبيعة البحث الشائكة، لذلك اضطررنا إلى اختيار عينات أفراد

4 / محمد يسري بن عيس.الإرهاب والشباب.رؤية في الأنثروبولوجيا الجريمة.ط.2.1996.ص154

البحث فيما عدا عينة المتعاطين المسجونين على أساس العينة العرضية أي استخدام الأفراد الذين يقبلون التعاون في البحث مع شعورهم بالأمن أثناء الإجابة، ولكننا مع هذا قد حاولنا بقدر الإمكان أن نلتزم في هذه العينة العرضية بنسبة قريبة من نسب المجتمع الأصلي من حيث توزيع فئاته أو قطاعاته المهنية، وفي تصنيفنا للمجتمع الأصلي للظاهرة لجأنا إلى التصنيف الذي يقوم على أساس منطقة السكن والمهنة والمستوى الثقافي.

إن فئة الشباب المنحرفين المتعاطين للمخدرات ينحدر معظمهم من الأحياء الشعبية المحرومة، **فالطفل الذي يلبس الألبسة القذرة البالية يعيش جسمه وسط القاذورات وهو يحمل في المجتمع صورة القبح والتعاسة معا.**[8]

بينما القطاعات المهنية تجارا كانوا أو موظفين بسطاء أو متخصصين أو عاطلين عن العمل أو على المعاش أو طلابا من الثانوية حتى الجامعة، فقبل أن نحدد عينة أفراد البحث التي ينطبق عليها الاستبيان قسمناها إلى ثلاث مجموعات مختلفة، حتى تعطي لنا جميعها صورة صحيحة إن أمكن ذلك عن الظاهرة وأفرادها وحتى يمكن إجراء المقارنات اللازمة والمجموعات الثلاث هي :

1- هيئة المجتمع العام.

2- المتعاطون خارج السجون.

3- المتعاطون المسجونون.

2- المجال المكاني : يتمثل المجال المكاني لهذه الدراسة الميدانية في مدينة تلمسان لمجموعة من الأحياء الشعبية، لأن من خلال دراستنا

1/ مالك بن نبي.شروط النهضة.ترجمة عبد الصابور شهين.دار الفكر.دمشق.1985.ص92

النظرية تبين أن فئة الشباب المتعاطين للمخدرات ينحدر معظمهم من الأحياء الشعبية المحرومة.

3- المجال الزمني : انطلاقا في الدراسة الميدانية كانت البداية من شهر جوان 2008 حتى نهاية جويلية من سنة 2009.

ثانيا : نوع الدراسة:

يتم الاعتماد في هذه الدراسة على نوعين من الدراسات وفقا لطبيعة الموضوع وأهدافه وهي :

1- الدراسة الاستطلاعية أو الاستكشافية : إن الدراسة الاستطلاعية تسمح للبحث إلى حد كبير بوضع الإشكالية والفرضيات الأساسية للدراسة الميدانية.

2- الدراسة الوصفية التفسيرية : إن الهدف من دراستنا هو الحصول على مجموعة من المعلومات الدقيقة حول علاقة وتأثير الواقع الاجتماعي والثقافي على ظاهرة تعاطي المخدرات، ووصفها وتحليلها وتفسيرها ومقارنتها، وإدراك الأسباب التي تكمن وراء الظاهرة وتؤثر فيها، وذلك عن طريق تصنيف وتفريغ وتبويب البيانات المحصل عليها في استمارة البحث في جداول بسيطة ومركبة ثم محاولة تحليلها وتفسيرها.

ثالثا : منهج الدراسة:

تعتمد هذه الدراسة على نوعين من المناهج وفقا لطبيعة الموضوع المدروس ونذكرهما فيما يأتي :

1- المنهج اللامبريقي : والذي نستعمل فيه تقنية التحليل الإحصائي في جمع البيانات الكمية حول موضوع تعاطي المخدرات، ثم نقوم بتصنيفها وتفريغها تبعا للمعطيات الإحصائية التي نحصل عليها من خلال الدراسة الميدانية أو الوثائقية لموضوع تعاطي المخدرات.

2- منهج دراسة الحالة : استخدمنا هذا المنهج من أجل تدعيم بيانات الدراسة الميدانية، و إثراء البحث، لأنه لا يمكننا التعمق في فهم وضعية متعاطي المخدرات ومشاكل المتعاطين إلا إذا تعرفنا على ظروفهم الاجتماعية والثقافية.

رابعا : التقنيات المستعملة:

نجد الملاحظة بمختلف أنواعها ماعدا الملاحظة بالمشاركة.

وكذلك نجد المقابلة والتي قد تكون نوعين : المقابلة الحرة والمقابلة المنظمة واستمرار المقابلة تحتوي على محورين اثنين هما :

1- محور البيانات العائلية للمبحوث.

2- محور البيانات الشخصية للمبحوث.

إلى هنا نكون قد انتهينا من عرض منهج البحث، وخطواته وأدواته، ومنه يتبين أننا استخدمنا أكثر من طريقة علمية من طرق البحث في المشكلات الاجتماعية و الأنثروبولوجية والنفسية، حتى يُكمل بعضها البعض وحتى نتفادى قدر الإمكان بعض العيوب وأوجه النقص المختلفة الناشئة عن استخدام طريقة واحدة من طرق البحث.

و لا يسعني في الأخير إلاّ أن أتوجّه بالشّكر الجزيل إلى أستاذي المشرف الدكتور سيد أحمد أوراغي الذي قَبِلَ الإشراف على موضوعي هذا، و كان له الفضل الكبير عليّ بتوجيهاته و إرشاداته.

كما أتوجّه بالشكر والامتنان والتقدير إلي السادة المحترمين لجنة المناقشة لتفضلهم بالموافقة علي مناقشة هدا البحث.

الباب الأول

الدراسة النظرية لجريمة المخدرات في ظل التغير الاجتماعي والثقافي

الفصل الأول

تاريخ المخدرات

و

أنواعها

أولا : المخدرات عبر التاريخ:

عرف الناس **الحشيش** كمخدر من آلاف السنين فقد عرفه المصريون القدماء والهنود واليونانيون، كما عرفت زراعته بالصين منذ ثلاثة آلاف سنة. ثم أخذ ينتشر في معظم العالم، وخاصة آسيا وأفريقيا والأمريكيتين، ولعل أيضا من أقدم إشارة في الحشيش يستدل عليها من أخبار الإمبراطور **سينج** في القرن الثامن والعشرين قبل الميلاد، إذ يقال أنه علّم الصينيين زراعة القنب للاستفادة بأليافه فقط، حيث لم يكن قد عُرفت خصائصه التخديرية بعد، وفي القرن الخامس عشر قبل الميلاد أشير إليه في إحدى المقالات الصينية، ووُصف بأن أصله نبات على نوعين أحدهما ينتج بذورا والآخر ينتج أزهارا.[1]

وفي القرن الثالث عشر قبل الميلاد ذكر في كتاب **زايا** تحت اسم **مايو** الذي يعرف به النبات في الوقت الحاضر بالصين، بأن أليافه كانت تستعمل لنسيج الأقمشة، إذ أن الكَتان لم يكن معروفا للصينيين في ذلك الوقت كما أنهم أول من فرق بين ذكر الحشيش و أنثاه، غير أنهم لم يعرفوا خواصه التخديرية إلا في سنة 220 ميلادية، حيث ذكره الطبيب **هوانو** تحت اسم **مايو** بأنه يستعمل كمخدر في العمليات الجراحية، و بالرغم من أن الحشيش عرف قديما عند الصينيين إلا أنهم لم يستعملوه كمكيف أو مخدر، ويفسر ذلك بأنه لم يوافق مزاجهم وطباعهم التي تميل إلى التفكير الفلسفي وقد فضلوا عليه الأفيون الذي شاع استعماله بينهم.

وفي القرن الثامن قبل الميلاد عرف بين الآشوريين بأنه يؤدي إلى حالة معينة من التخدير، حيث جاء في التذاكر الطبية التي وجدت في المكتبة الملكية وصف النبات المخدر التي تستعمل أليافه للنسيج وعمل الحبال.

1 / الدكتور سعد المغربي.ظاهرة تعاطي الحشيش.دراسة نفسية اجتماعية.دار الراتب الجامعية.بيروت.1984.ص52.53.

وفي الشرق الأوسط عرفت آثار الحشيش التخديرية في كتابات إيرانية قديمة تحت عنوان: منبع السعادة، أو تحت عنوان: **مثير الضحك**.

وفي الهند سنة ألف قبل الميلاد ذكر حشيش كدواء في كتاب **شوسروتا** وبدأ الهنود يستعملونه كمكيف ومخدر بعد ظهور المسيحية ويرجح أنهم عرفوه عن طريق القبائل الإيرانية.

وفي أوائل العهد المسيحي، كان أول من عرف الحشيش كمخدرهم طبقة الكهنة، وهم وحدهم المتعلمون في ذلك الوقت، وكانوا يستعملونه أثناء الحفلات والطقوس الدينية، وفي هذا الصدد ورد في الأساطير الهندية أن الحشيش أحب شراب **لاندرا** ملك المعبودات الذي أدت شفقته على الإنسان أن يبعث إليه في الأرض بالحشيش ليستعمله فيسر به ويبتهج و يأمن الشر والخوف.

وفي هذا الصدد، تشير بعض الوثائق التاريخية إلى ما ذكره **كيمفر kaempher** وهو طبيب كان يعمل بشركة الهند الشرقية عام،1812 يقول في **مالادار maladar** وأثناء الاحتفال بتقديم القرابين لاسترضاء الإله **فشنو vishnu** أحد آلهة الهنود. تُحضّر بعض العذراء الجميلات من معبد **براهما** وقد تزين بأجمل الحلي واللباس، وهؤلاء الفتيات العذراوات قبل حضورهن يَكُنَّ قد تناولن كمية من مستحضر **الحشيش والداتورة**، وبمجرد أن تبدو عليهن علامات التخدير، يبدأ الكهنة في الصلوات ثم يقمن ومعهنّ خدم الإله بالرقص و إتيان الكثير من الحركات الهستيرية التي تدل على الانفعال والنشوة الشديدة، وحين يظهر الإعياء على العذراوات يحملهن الكهنة إلى المعبد حيث يتناولن جرعة من دواء يذهب أثر المخدر، ثم يعيدهن الكهنة ثانية إلى الجمهور ليظهروا في حالة من الوعي العقلي، وهنا تعتقد الجماهير أن الشياطين قد ذهبت وأن الإله المعبود قد رضي عليهم.

كما ذُكر الحشيش في كتاب **هيرودوت** في القرن الخامس قبل الميلاد، حيث قال إن سكان شمالي شرقي آسيا الصغرى كانوا يزرعون نباتا يشبه الكتان، لكنه أكبر منه حجما يصنعون منه الملابس ويخدرون أنفسهم عن طريق استنشاق بخار ثمره أو بذوره المحروقة حرقا شديدا. كما ذكر **بليني pliny** المؤرخ اللاتيني في القرن الأول للميلاد أن الرومان استعملوا القنب في جدل الحبال، ولكنه لم يذكر شيئا عن تخديره ولو أنه وصف نباتا مخدرا ينمو في جبال لبنان وجزيرة كريت والعراق وإيران.

وأول من وصف نبت القنب وشرحه بالرسم **ديوسكوريدس** اليوناني في القرن الأول للميلاد، وقال عنه إن أليافه تستعمل في عمل الحبال و أنه دواء مسكن للآلام، وأن الإدمان عليه يولّد العقم. ثم جاء **المقريزي** في القرن الرابع عشر للميلاد فذكر شيوع تعاطي حشيشة الفقراء في مصر وبخاصة في بعض أرباض القاهرة حيث كانت الطبقات الدنيا تدمن عليها وكان الكثير من الحشيش يؤكل في الشام و بلاد الأناضول والعراق.

أما في فارس فقد سجلت عادة تعاطيه في قرون سابقة على يد المؤرخين الذين قالوا إن الإسماعيلية أدمنوا الحشيش منذ القرن الثالث الهجري الموافق للتاسع ميلادي، وأما فيما يخص القرن الخامس الهجري الموافق للحادي عشر للميلاد فنحن نعلم من الصليبيين أن جماعة الحشاشين الإسماعيلية استعملت الحشيش استشارة للقتل واحتقارا للموت في سبيل الأغراض السياسية.

ويتضح مما ذكر أن نبات القنب بصفة خاصة والمخدرات بصفة عامة تم اكتشافها منذ فجر التاريخ، وأن زراعته في بادئ الأمر كانت للانتفاع بأليافه في عمل الحبال ونسج الأقمشة، كما استعمل في أحيان أخرى كدواء مُسكن ولم يستعمل كمخدر إلا في حدود ضيقة في بداية ظهور المسيحية ، والحشيش كما ذكرنا استعمله في بادئ الأمر السحرة وكهنة المعابد والدراويش وزعماء

بعض الطوائف الدينية، وذلك للتأثير بـــه علـــى عقائـــد العامـــة ونفـــسياتهم واستغلالهم لتحقيق أغراضهم ، كما أن المخدرات ظل استعمالها ينتشر فـــي معظم البلاد الإسلامية في إفريقيا وآسيا وبلدان أوروبا والأمريكيتين.

ثانيا : المفاهيم الأساسية للمخدرات:

قبل البدء في الموضوع، من اللازم أن نحدد ما المقـــصود مـــن المـــواد المخدرة، وأن نشير إليها بصفة عامة وإلى الشائع في الجزائر بصفة خاصة. بعدما أصبحت المخدرات من أخطر المشاكل التي يتعـــرض لهـــا المجتمـــع الجزائري في أهم طاقاته التي هي الطاقة الشابة، وقد تزايدت هذه الظـــاهرة وبشكل خطير في الآونة الأخيرة، ومما ساعدها على ذلك غيـــاب الـــسلطة المختصة. ولذلك سوف نعالج مفهوم المخدرات وتقسيماتها وتاريخ ظهورها.

ماهية المخدر :

نظرا لتنوع المخدرات في شكل نباتات ومواد كيماوية سامة وغير سامة جعل أمر وضع تعريف شامل جامع لها صعبا للغاية لذلك اختلف تعريفها.

1- التعريف اللغوي :

المُخَدِّر: بضم الميم وفتح الخاء وتشديد الدال المكسورة، من الخـــدر بكـــسر الخاء وسكون الدال وهو الستر، ويقال: المرأة خدَّرها أهلها بمعنى ســـتروها وصانوها عن الامتهان، ومن هنا أطلق اسم المخدرعلى كل ما يستر العقـــل ويغيبه.[1] ويقال خدر خدرا عراه فتور واسترخاء، وخـــدر مـــن الـــشراب أو الدواء وخدر جسمه وخدرت عظامه وخدرت يداه أو رجله وخدرت عينـــه: ثقلت من قذى يصيبها، والفتور سكون بعد حدة ولين بعد شدة وضعف بعـــد قوة، والمخدر مادة تسبب في الإنسان والحيوان فقدان الوعي بدرجات متفاوتة كالحشيش والأفيون.

---

1 / ابن منظور محمد بن كرم.لسان العرب.ج12.ص82

2- التعريف العلمي :

المخدر مادة كيميائية تسبب النعاس والنوم أو غياب الوعي المصحوب بتسكين الألم، ويعرف أيضا بأن المخدر مادة تؤثر بحكم طبيعتها الكيمياوية في نفسية الكائن الحي أو وظيفته.

ويعرف أيضا بأن المخدر مادة تؤثر على الجهاز العصبي المركزي وتسبب تعاطيها حدوث تغييرات في وظائف المخ، وتشمل هذه التغيرات تنشيطا أو اضطرابا في مراكز المخ المختلفة تؤثر على مراكز الذاكرة والتفكير والتركيز واللمس والشم والبصر والتذوق والسمع والإدراك والنطق.[1]

3- التعريف القانوني :

لم يتعرض المشرع الجزائري لتعريف المخدرات كما فعلت بعض القوانين المقارنة وترك أمر التعريف للفقه، والفقه أعطى عدة تعريفات منها أن المادة المخدرة هي كل مادة خام أو مستحضرة تحتوي على عناصر منبهة من شأنها إذا استخدمت في غير الأغراض الطبية والصناعية أن تؤدي إلى حالة من التعود أو الإدمان عليها، مما يضر بالفرد والمجتمع جسميا ونفسيا واجتماعيا.[2]

وقيل في تعريف آخر بأن المخدر مادة ذات خواص معينة يؤثر تعاطيها أو الإدمان عليها في غير أغراض العلاج تأثيرا ضارا بدنيا أو ذهنيا أو نفسيا، سواء تم تعاطيها عن طريق البلع أو الشم أو الحقن أو عن أي طريق آخر.[3]

وفي تعريف آخر المخدرات:هي مجموعة من المواد تسبب الإدمان وتسمم الجهاز العصبي، ويحضر تناولها أو زراعتها أو صنعها لأغراض يحددها القانون ولا تستعمل إلا بواسطة من يرخص له بذلك.[4]

---

1 / دكتور محمد زكي شمس.أساليب مكافحة المخدرات في الوطن العربي.ص43

2 / عزت حسين.المسكرات و المخدرات بين الشريعة والقانون.دراسة مقارنة.طبعة أولى.1986.ص187

3 / محمد عوض.قانون العقوبات الخاص.جرائم المخدرات.التهريب الجمركي والنقدي.1966.ص25

4 / حمود زكي شمس. أساليب مكافحة المخدرات في الوطن العربي.ص40

وبشأن تعريف وتحديد المخدرات ذهب رأي فقهي إلى القول بشأنها أن المشرع لم يضع تعريفا شاملا للمواد المخدرة، لكنه بيّن هذه المواد على سبيل الحصر في الجداول الملحقة بالقانون لإضافة ما يجد من المواد المخدرة وحذف ما يخرج عن هذا النطاق وفقا لاعتبارات التقدم العلمي والتكنولوجي ويجيز إجراء تعديلات في الجداول بقرار وزاري.

ويستظهر هذا الرأي قائلا: ونحن مع الرأي القائل بجواز التعديل للجداول الملحقة بقانون المخدرات بالإضافة أو الحذف بقرارات وزارية بالتفويض، ولأن التزام صدور قانون بهذا التعديل فيه إعاقة لمقتضيات السعة المطلوبة.

وقال بشأنها رأي فقهي آخر إن كثرة أنواع المواد المخدرة، واختلاف تأثيرها كليا أو جزئيا على الإنسان من نوع لآخر، من حيث مصدرها وطبيعتها وخواصها والتركيبة القائمة عليها، بل وذلك التأثير المتنوع على متعاطيها ليصعب معه تحديد مدلول دقيق لها،بيد أننا نجد أن الاتفاقية الدولية للمخدرات والمواد النفسية لعام 1961 قد جمعت في تعريفها للمخدرات والمواد النفسية من حيث تأثيرها على الإنسان، سواء كانت متعلقة بالجهاز العصبي المركزي وهي تلك المواد التي تستعمل في الأغراض الطبية لتخفيف حدة الآلام، أو في جلب النوم أو إطالة فترته أو تهدئة الجهاز العصبي أو علاج الاضطرابات العصبية أو تخفيف حالة الضيق والقلق. أو على النقيض من مواد تؤثر في النشاط العقلي عن طرق التنبيه و الإثارة وهي لا تستخدم في العلاج إلا لتقوية التركيز وتقليل الشهية أو تلك المواد التي تسبب الهلوسة أو الأوهام والتي ينعدم معها استخدامها الطبيّ.[1]

ونظرا لصعوبة وضع تعريف شامل جامع للمخدرات فإن المشرع الجزائري لم يضع تعريفا للمواد المخدرة، إلا أنه نصّ على تحريم نوعين من المواد

1 / محمد زكي شمس.المرجع السابق.ص43.42

المخدرة، فنصّ على النوع الأول في المادة 241 من قانون الصحة بالقول **"يعاقب الذين يخالفون أحكام المادة 190 من القانون فيما يخص المواد السامة غير المخدرة ".**

ونص على النوع الثاني في المادة 242 من ذات القانون على أنه **"يعاقب الذين يخالفون أحكام التنظيمات المنصوص عليها في المادة 190 من هذا القانون فيما يخص المواد السامة المصنفة على أنها مخدرات..."** وبهذين النصين المذكورين آنفا يكون المشرع الجزائري قد جرم من المواد السامة النوع الأول المواد غير المخدرة،والنوع الثاني المواد المصنفة على أنها مخدرات ، إذن المخدرات هي نوع من السموم فإنها تؤدي في بعض الحالات خدمات طبية جليلة لو استخدمت بحذر وبقدر معين وبمعرفة طبيب مختص لعلاج بعض الحالات المستعصية، وتستخدم في العمليات الجراحية لتخدير المرضى لتخفيف آلامهم، ولكن الإدمان عليها يتسبب في انحلالٍ جسماني و اضمحلال تدريجي في القوى العقلية، قد يؤدي بالمدمن إلى الجنون ويجعله فريسة للأوهام والأمراض. ومن هنا كان للمخدرات جانب علمي يتمثل في تحديد نوع المخدر ومشتقاته ونسبة التخدير التي يحددها للشخص، حيث أثبت الطب الحديث أن المخدرات لها عدة أنواع مختلفة وكل نوع من هذه الأنواع يحتوي على نسبة نيكوتين معينة وبالتالي فهناك المخدرات الخطيرة جدا على صحة الإنسان وهناك المخدرات الأقل خطورة وإن كانت جميعها تنتهي بالشخص نهاية واحدة هي الإدمان.

والإدمان حسب تعريف منظمة الصحة العالمية هو" **حالة التخدير المؤقت أو المزمن التي تنشأ عن تكرار تعاطي مادة مخدرة طبيعية أو تخليقية التي تنتج عنها الهلوسة أو التخيلات وتعتبر مادة (د.س.د) أكثر مواد الهلوسة شيوعا وانتشارا** ". وما تجدر إليه الإشارة أن الاتجاه الطبي الغالب في العالم

اليوم اقترح وجوب إدخال تصنيفات للمخدرات وجعل العقاب يختلف باختلاف خطورة المخدر.

4- تعريف المخدرات في اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الاتجار غير المشروع بالمخدرات والمؤثرات العقلية :

جاء في ديباجة اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الاتجار غير المشروع في المخدرات والمؤثرات ما يأتي:[1]

إن الأطراف في هذه الاتفاقية :

- إذ يساورها بالغ القلق إزاء جسامة وتزايد إنتاج المخدرات والمؤثرات العقلية والطلب عليها والاتجار فيها بصورة غير مشروعة، مما يشكل تهديدات خطيرة لصحة البشر ورفاهيتهم، ويلحق الضرر بالأسس الاقتصادية والثقافية والسياسية للمجتمع.

- إذ يساورها بالغ القلق إزاء تغلغل الاتجار غير المشروع في المخدرات والمؤثرات العقلية على نحو مطّرد في مختلف فئات المجتمع، خاصة وأن الأطفال يُستغلون في كثير من أرجاء العالم باعتبارهم سوقا غير مشروعة للاستهلاك ولأغراض إنتاج المخدرات والمؤثرات العقلية وتوزيعها والاتجار فيها بصورة غير مشروعة، مما يشكل خطرا فادحا إلى حدّ يفوق التصور.

- وإذ ترغب في القضاء على أسباب مشكلة إساءة استعمال المخدرات أو المؤثرات العقلية من جذورها، وضمنها الطلب غير المشروع على هذه العقاقير المخدرة والمؤثرات العقلية، ثم الأرباح الهائلة المستمدة من الاتجار غير المشروع...وتصميما منها على تعزيز التعاون الدولي في مجال منع الاتجار غير المشروع عن طريق البحر...

---

1 / أنظر المرسوم الرئاسي رقم95-41 المؤرخ في 26 شعبان28/1415يناير1996 المتضمن المصادقة على إتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الاتجار غي المشروع بالمخدرات والمؤثرات العقلية الموافق عليها في فينا في 20ديسمبر 1988.الجريدة الرسمية1995/07

– وإذ تدرك أن القضاء على الاتجار غير المشروع هو مسؤولية جماعية على عاتق كل الدول، وأن من الضروري لهذه الغاية اتخاذ إجراءات منسقة في إطار من التعاون الدولي، واعترافا منها باختصاص الأمم المتحدة في ميدان مراقبة المخدرات والمؤثرات العقلية، ورغبة منها في أن تكون الأجهزة الدولية المعنية بهذه المراقبة داخلة في إطار هذه المنظمة.

– وإذ تدرك الحاجة إلى تعزيز واستكمال التدابير المنصوص عليها في الاتفاقية الوحيدة للمخدرات لسنة1961 وفي تلك الاتفاقية بصفتها المعدلة ببروتوكول سنة1972 المعدل بالاتفاقية الوحيدة للمخدرات 1961، واتفاقية المؤثرات العقلية لسنة1971، من أجل مقاومة الاتجار غير المشروع الجسيم وذات المدى والنتائج الخطيرة.

– وإذ تدرك أيضا أهمية تقوية وتعزيز الوسائل القانونية الفعالة للتعاون الدولي في المسائل الجنائية، لغرض منع الأنشطة الإجرامية الدولية في الاتجار غير المشروع، ورغبة منها في عقد اتفاقية دولية شاملة وفعالة وعملية ترمي على وجه التحديد إلى مكافحة الاتجار غير المشروع، وتأخذ في الاعتبار الجوانب المختلفة للمشكلة ككل، وخاصة الجوانب التي تتطرق إليها المعاهدات السارية في مضمار مراقبة المخدرات والمؤثرات العقلية.

ثالثا : تقسيم المواد المخدرة وطرق تعاطيها:

رغم الصعوبات في تصنيف المواد المخدرة؛ وهذا راجع لنظرة كل عالم لهذه المادة؛ فعلماء الكيمياء والطب العقلي يختلفون في تصنيفها حسب الصيغة الكميائية لهذه المواد المخدرة وأيضا في تصنيفها من حيث آثارها الكميائية والفسيولوجية على الإنسان.

أ- المخدرات الطبيعية :

هي مجموعة من النباتات الموجودة بالطبيعة، والتي تحتوي أوراقها أو ثمارها أو مستخلصاتها على عناصر مخدرة فعالة ينتج عن تعاطيها فقدان جزئي أو كلي للإدراك، كما أنها قد تترك لدى المتعاطي اعتمادا وإدمانا نفسيا أو عضويا أو كلاهما وأهمها :[1]

1- الحشيش،القنب الهندي،الماريهوانا (cannabis):

القنب الهندي **cannabis sativa** نبات عشبي ينمو فطريا أو تتم زراعته ويسمونه في الهند **بهانج** أو **تشاراس** ويسميه الصينيون **ma-yo** أو الدواء، بينما يسميه الأمريكيون **الماريهوانا** ومعناها السجن أو العبودية. ويعرّفه العرب **بالحشيش** وأوراقه مسننة وعدد فصوصها فردي وهو نبات منه نبتة مؤنثة وأخرى ذكرية ، وإن التعاطي عن طريق التدخين سواء من خلال السجائر مخلوط بالتبغ، حيث يصل الدخان إلى الرئتين مباشرة ومنها إلى الدم ثم المخ والجهاز العصبي، ليبدأ تأثيره خلال دقائق ويمتد لحوالي ثلاث أو أربع ساعات، والخطورة الكبرى تكمن في أن تدخينه يقتضي مواصلة التدخين بسرعة حتى لا يحترق الحشيش في الهواء، إذ يصف العلماء الحشيش بأنواعه كمخدرات تسبب في اعتماد نفسي دون عضوي لأنسجة الجسم غير أن المدمن عادة ما يلجأ لاستخدام وتعاطي مخدرات أخرى معه، أو ما يعرف بنظرية التصاعد ، ويتفق الأطباء على أن الحشيش لا يتسبب عادة في إصابة المتعاطي بالغيبوبة مثل الكثير من المخدرات الأخرى والإقلاع عن تعاطي الحشيش لا يترك أعراضا انقطاعية أو ما يسمى بمتلازمة الحرمان ، ومن آثار ومخاطر تعاطي الحشيش، منها أعراض مباشرة مؤقتة كالنشوة وهي حالة من الشعور والوهم بالرضا والراحة

1 / المغربي سعد.ظاهرة تعاطي الحشيش.دراسة نفسية إجتماعية.دار الجامعة1984.بيروت.ص41

والمرح والسعادة التي تزول بعد ساعات لتترك أعراضا عكسية لدى المتعاطي، كما تؤدي إلى فقدان التوازن الحركي والدوار وزيادة ضربات القلب مما يعرض المتعاطي للأزمات القلبية أو الذبحة الصدرية بصورة مفاجئة، ومن أعراضها أيضا انخفاض ضغط الدم مما يؤدي لبرودة الأطراف والشعور بالغثيان وأحيانا القيء وتقلصات ورعشة بالعضلات.

2- الأفيون،الخشخاش (opium):

الأفيون هو العصارة اللزجة المستخرجة من ثمار الخشخاش بعد تشريط جدرانها الخضراء قبل نضجها، وهذا العصير الأبيض يجفف ليبعث مادة كريهة الرائحة وشديد المرارة، وتحتوي على ما يزيد عن25 مادة مختلفة أهمها **الموفين والناركوتين والكودايين والبابافيرين**...،بيد أن المورفين هو العامل الأساسي في الإدمان والذي ترجع إليه تأثيرات الأفيون المختلفة.[1]

إن تأثير الأفيون يكون عاهة على الجسم، ويؤثر بصورة أساسة على المخ والجهاز العصبي والعضلات، وتظهر الأعراض على متعاطيه خلال فترة وجيزة لا تزيد عن نصف ساعة من تعاطيه. وتختلف آثار الأفيون على جسم الإنسان من الناحية الكيميائية والفسيولوجية والنفسية، تبعا لنوع الأفيون ودرجة تفاوته وتركيزه وطريقة تحضيره وتعاطيه، والأفيون له تأثير عضوي على أنسجة الجسم يدفعها إلى الإدمان بشراسة، وعند الانقطاع أو الإقلاع فإن أعراضا قاسية تبدأ بعد مضي 12 أو 16 ساعة من آخر جرعة وتسمى بمتلازمة الحرمان، وأهمها التوتر وتقلصات العضلات وارتفاع ضغط الدم وفقدان التوازن وارتفاع معدل السكر بالدم مع إفرازات غزيرة من الأنف والعينين والعرق إضافة إلى التبول و الإمناء اللاّإرادي.

1 / المغربي سعد.المرجع السابق.ص43-44

وينشأ الإدمان على الأفيون عند تناول جرعة منه مهما كانت صغيرة لعدة أيام قليلة بعدها يبدأ المتعاطي في زيادة الجرعة سعيا وراء الشعور بالنشوة، وكلما استمر في التعاطي استمرت حاجته إلى زيادة الجرعة وبعدها لا يمكنه التوقف عن التعاطي تزيد عن 12 ساعة تقريبا، بعدها يعاني من أعراض التوقف المفاجئ وعادة ما تنتهي حياة المدمن في مصحات الأمراض العقلية أو بالموت في سن مبكرة.

3- القات (cathedulis):

القات يحتوي على ثلاثة قلويات هامة هي : **القاثيين** و**القاثيدين** و**القاتين** وكلها لها تأثير مباشر منبه على المخ والجهاز العصبي وتأثير مباشر يتسبب في ضيق الأوعية الدموية وبالتالي زيادة ضغط الدم.[1] ويتم تعاطي القات بمضغ الأوراق الصغيرة مضغا بطيئا ثم تخزين هذه الكتلة الممضوغة بالشدق مدة طويلة مع استحلابها من وقت لآخر ويعتمد المتعاطي إلى شرب كميات من المياه المثلجة مرارا، وبعد فترة يلفظ المتعاطي كتلة الأوراق ويعاود مضغ أوراق جديدة، والتعاطي أو التخزين يتم في جلسات أو مجالس في طقوس غريبة حيث يتلاصق المتعاطون في أماكن مغلقة بحثا عن الدفء نظرا لأن التعاطي يسبب إحساسا بالبرودة وأثناء التعاطي يمنح القات شعورا بالسعادة والراحة والتحلل من المسؤولية وإحساسا زائفا بالقدرة والرضا، غير أن الإدمان على تعاطي القات يسبب اعتمادا نفسيا إضافة إلى أعراض صحية أهمها ضعف في حركة المعدة سواء الهضم أو الهزل أو شلل الأمعاء أو تلف الكبد وحتى الخمول الجنسي، أيضا فإن المدمنين يعانون من اضطرابات في الجهاز العصبي، وهم بصورة عامة كُسالى ويعانون من تدني مستوى إنتاجيتهم وقدراتهم عل العمل، والإقلاع عن تعاطي القات لا يترك عادة

1 / نبيل صقر.جرائم المخدرات في التشريع الجزائري.دار الهدى.الجزائر2006.ص18

أعراضا انقطاعية، والقات هو واحد من المواد المدرجة ضمن عقاقير الإدمان وفقا لتصنيف منظمة الصحة العالمية.

4- الكوكا :

ولأوراق **الكوكا** أثر منبه، حيث توفر للمتعاطي نشاط في وظائف المخ مع عدم الرغبة في النوم وعدم الشعور بالتعب، غير أنها آثار مؤقتة تزول لتترك المتعاطي منهك الجسد مشتت التفكير، إضافة إلى تأثيراتها غير المستحبة على بعض غدد الجسم وخاصة الغدد الجاركلوية.

ب- المخدرات المصنعة :

هي مجموعة من المواد المستخلصة أو المواد الممزوجة أو المضافة أو المحضرة من نباتات موجودة في الطبيعة تحتوي على عناصر مخدرة فعالة (مخدرات طبيعية) ينتج عن تعاطيها فقدان جزئي أو كلي للإدراك، كما أنها قد تترك لدى المتعاطي اعتمادا وإدمانا نفسيا أو عضويا أو كلاهما **وأهمها :**

1- المورفين :

يعتبر المورفين من أشهر مشتقات **الأفيون** المصنعة[1]، ويمثل حوالي 15% من مكونات الأفيون الخام، وعرف لأول مرة في القرن السادس عشر غير أن الوثائق الطبية تشير إلى عام1804م، وتتم صناعة المورفين عن طريق تحليل مادة الأفيون الخام كيميائيا و باستخدام التسخين لإنتاج مسحوق أبيض عديم الرائحة مرّ المذاق، يمكن تسويقه صلبا أو مذابا في سوائل خاصة كما يمكن إنتاجه في صورة أقراص، ويصف العلماء المورفين كمخدر يتسبب في اعتماد نفسي واعتماد عضوي لأنسجة الجسم. والإقلاع عن التعاطي يترك أعراضا انقطاعية قاسية تستدعي علاجا ورعاية صحية ، ويتفق العلماء بأن المورفين هو عقار طبي له استخداماته الخاصة في بعض الأحيان غير أنه

1 / الدكتور نصر الدين مبروك.جريمة المخدرات في ضوء القوانين والاتفاقيات الدولية.دار هومة.الجزائر.2007

بالتأكيد مركب خطير يسبب إدمانا سريعا وشديدا، أو ربما كان ذلك إدّعاء لاتخاذ الإجراءات الصحية الحازمة التي تحد من استخدام الدواء وصرفه وتسويقه،وتنحصر استخداماته حاليا في بعض حالات السرطان المتقدم أو جلطة القلب الحادة أو الحروق الشديدة أو الصدمات العصبية نتيجة النزف الشديد أو في بعض العمليات الجراحية، ويتم وصفه بجرعات محدودة ولفترات قصيرة للغاية، وعند الإقلاع عن تعاطي المورفين يواجه المدمن مجموعة من أعراض الإقلاع خلال فترة تتراوح بين24 و48 ساعة وأهم تلك الأعراض: التوتر والهيجان والأرق وحكة شديدة في الجسم والرغبة الجامحة في البحث عن جرعة جديدة. ويصف المدمنون شعورهم خلال تلك الفترة بآلام جسدية متفرقة ، وكثيرا من المدمنين يلجئون إلى تناول جرعات متزايدة تزيد عن 100 مليغرام من المورفين قد تصبح مميتة خلال فترة تتراوح بين 6 و12 ساعة، وقد رصد العلماء أن العديد من مدمني المورفين عن طريق الحقن يصابون بالتهابات شديدة تحت الجلد أو تجلط بالأوعية الدموية إضافة إلى معدلات متزايدة من الأمراض المتناقلة عن طريق الحقن الملوثة وأهمها مرض فقدان المناعة المكتسبة(الإيدز).

2- الهيروين :

هو أحد أخطر مشتقات **المورفين** وأكثر العقاقير المسببة للإدمان شراسة وتأثيرا، ويتم تحضيره صناعيا من المورفين بعمليات كيميائية وفعاليته تتراوح ما بين أربعة إلى عشرة أضعاف تأثيرات المورفين، وهو عبارة عن مسحوق أبيض عديم الرائحة ناعم الملمس مرّ المذاق قابل للذوبان بالماء. وجاءت تسميته من كلمة **heroisch** الألمانية ومعناها الدواء القوي التأثير.[1]

1 / نصر الدين مبروك.المرجع السابق.ص43

والإقلاع عن تعاطي الهروين يتسبب في أعراض شديدة لا تترك للمتعاطي أي فرصة للمراجع نتيجة الاعتماد العضوي لأنسجة الجسم، خاصة وأن تأثيره يبدأ فورا عند تعاطيه ويستمر مفعوله لفترة تتراوح بين 4 و 6 ساعات يجد فيها المدمن نفسه بعدها في حاجة إلى جرعات إضافية غير أن علاج إدمان الهيروين باهظ الكلفة ولا يتوفر سوى في مراكز قليلة متخصصة والانتحار عادة ما يكون نهايتها المحتمة.

3- الكودايين :

يمثل الكودايين حوالي 2% من مكونات **الأفيون**، ولقد تم تصنيعه و استخراجه من **المورفين** لاستخدامه كمسكن للآلام، وكانت البداية عام 1822م، وتم تطويره ليستخدم كمهبط للسعال(الكحة) نظرا لتأثيره على بعض مراكز المخ، غير أن ذلك قد ساهم في انتشار إدمانه نظرا لتوفره في عديد من أدوية السعال ومضادات الإسهال، خاصة أنّه كان غير مقيد ضمن عقاقير لوائح المخدرات، وكان المدمنون يسعون إلى تأثيره المسبب للاسترخاء والهدوء، والذي سرعان ما يتحول مع إدمانه إلى الشعور بالهيجان العصبي والرغبة المستمرة في زيادة الجرعة وهو ما دفع دول عديدة إلى وضع ضوابط رقابية تنظم صرف وتداول الأدوية التي تحتوي مكوناتها على الكودايين ودولة الكويت واحدة من تلك الدول.[1]

4- السيدول :

وهو مزيج من **المورفين** ومكونات أخرى أهمها **السكوبولامين والسبارتين**، وقد تم تصنيعه كعقار من الآلام وقبل العمليات الجراحية وسرعان ما أستخدمه المدمنون بطريقة الحقن، ومع استمرارية تناوله يترك

1 / نبيل صقر.المرجع السابق.ص20

إدمانا وتبعية نفسية وجسدية لدى المدمن، وقد سارعت العديد من دول العالم من بينها الكويت إلى تقنين وتنظيم صرف وتناول هذا العقار.

5- الديوكامفين :

وهو مزيج من **الكودايين** و**الكافور** و**البلادونا**، وبالتالي يرجع مفعوله إلى محتواه من المورفين، وقد تم تصنيعه كعقار مسكن للآلام ومهدئ للتوتر. وسرعان ما عمد المدمنون إلى تعاطيه سواء في صورة أقراص أو بحقنة تحت الجلد، وهو كجميع مشتقات المورفين يترك تبعية جسدية ونفسية لدى المدمن وإن كان ذلك أقل تأثيرا من المورفين، ولقد سارعت الدول المتقدمة ومن بينها دولة الكويت إلى تقنين وتنظيم صرف وتداول هذا العقار.

6- الكوكايين :co.caine_

في عام 1860م نجح **نيمان niemann** في استخراج مادة فعالة من أوراق الكوكا، وخلال أقل من 10 سنوات أصبحت تستخدم كمخدر موضعي ممتاز إضافة إلى استعمالات طبية أخرى، وما لبث الكوكايين أن أصبح من أحد المخدرات المنتشرة بين طبقات المجتمع الراقية، خاصة وأن **سيغموند فرويد** العالم النفسي قد كتب عن متعة تناوله، وما زال الكوكايين حتى الآن أحد أكثر المخدرات انتشارا في العالم، وأثناء تعاطيه يمنح الكوكايين إحساسا مؤقتا بالقوة والسعادة نظرا لتأثيره المنبه على الجهاز العصبي، مما يؤدي إلى زيادة في نشاط المخ وعدم الرغبة في النوم، و كذلك عدم الشعور بالتعب مع اتساع حدة العين وزيادة ضربات القلب، غير أن الإدمان على الكوكايين يسبب اعتمادا نفسيا وعضويا ومضاعفات صحية أهمها فقدان الإحساس بالأطراف و الهلوسة، وأخطرها هو السلوك العدواني والإجرامي إضافة إلى تدهور حاد بالتوازن النفسي وعدم القدرة على العمل، وكثيرا ما ينتهي الأمر بالمدمنين إلى إصابتهم بأرق مزمن ونوع من الجنون يصعب علاجه، إضافة

إلى الضعف الجنسي، كما أن الإقلاع عن تعاطي الكوكايين يترك أعراضا انقطاعية شديدة.

7- الكراك :

في عام 1983 نجح تجار المخدرات في كالفورنيا في إبتكار **الكراك**، وهو مركب مستخرج كيميائيا من الكوكايين، والكراك مادة بالغة الخطورة فهي مخدر قوي المفعول وقاتل سريع وتظهر آثاره خلال 10 ثوان فقط من تعاطيه ليمنح المتعاطي شعورا بالنشوة واللذة وسرعان ما يزول ليصاب المدمن بحالة الاكتئاب الشديد.

ج- المخدرات التخليقية(الاصطناعية) :

هي مجموعة من المواد الاصطناعية، سواء من العقاقير أو غيرها مصنعة من مواد أولية طبيعية أو غير طبيعية أو غير موجودة في الطبيعة وينتج عن تعاطيها فقدان جزئي أو كلي للإدراك كما أنها قد تترك لدى المتعاطي اعتمادا وإدمانا نفسي أو عضوي أو كلاهما، وأهمها :

1- عقاقير الهلوسة : psychedalics

وجد مروّجو المخدرات ضالتهم في هذا العقار وبدؤوا ترويجه في أمريكا، وفرنسا والمكسيك، ليشهد موجة رهيبة من إدمان المراهقين، رافقتها ظواهر غريبة من الجرائم وحالات الانتحار، ومعدلات عالية لمراهقين يلقون بأنفسهم من المباني الشاهقة، إضافة إلى مواليد مصابين بتشوهات خلقية، وقد تنبه العلماء أن السبب يعود أساسا على الإدمان على هذا العقار[1]، كما يقوم مروّجو المخدرات بتصنيع هذا العقار في صورة سائل، ويتم تعاطيه بتقطيره قطرة واحدة بالفم سواء مخلوط بالسكر أو الشراب وسرعان ما طوره البعض

1 / نبيل صقر.المرجع السابق.ص21

ليستخدم عن طريق الحقن بالوريد والجرعة الواحدة من عقار(L.S.D) تترك المتعاطي في حالة هلوسة لمدة تتراوح بين 4 و 18 ساعة.

2- العقاقير المنشطة أو المنبهات : psychotoniques

هي مواد ترفع القدرة الجسمانية والذهنية لمن يتعاطاها بوصفات طبية محددة. وقد استخدمت هذه العقاقير طبيا في علاج بعض الأمراض والحالات أهمها تقليل الشهية عند المصابين بالسمنة البالغة وعلاج الشلل والرعاش(مرض باركيسونيان)، وعلاج بعض حالات الاكتئاب النفسي وعلاج إدمان الخمور،غير أن هذه العقاقير وجدت طريقها إلى مدمني المخدرات، ولعل أشهر هذه العقاقير هو **الماكستون فورت**، وقد ساهم بعض ضعاف النفوس من الأطباء والصيادلة بصرفها إلى الرّاغبات في الرشاقة والطلبة أثناء الامتحانات وسائقي الشاحنات، وما لبث العالم أن أدرك بأن هذه العقاقير المنشطة قد حولت أصحابها إلى مدمنين عليها وأن لها أخطار صحية وجسمانية، وإن تعاطي المنشطات يؤدي إلى مجموعة من الأعراض المباشرة المؤقتة أهمها الشعور باليقظة والانتعاش وزوال الإرهاق، إضافة إلى الشعور بالثقة والقوة الذهنية ويصاحب ذلك فقدان الشهية وبطء في نبضات القلب بينما يرتفع ضغط الدم ولها أعراض أخرى، إذ يعيش المدمن في حالة من التوتر والقلق والعصبية مع تشوش ذهني كبير وفقدان بالغ للوزن.[1]

3- المنومات : narcotics

المنومات هي مجموعة من العقاقير التي تسبب النوم والنعاس، غير أن الأبحاث الطبية أثبتت خطورتها البالغة في إحداث الإدمان لدى متعاطيها، وتستهلك إما عن طريق الشراب أو الحقن. وتستخدم المنومات الطبية في علاج الأرق والصداع الشديد والقرحة المعدية وتستخدم أيضا ضمن أساليب

2 / السيد محمد خيري.الإحصاء في البحوث النفسية والتربوية والاجتماعية.الفكر العربي.القاهرة1956.ص13

التحقيق الجنائي بواسطة السلطات الأمنية، وإن معظم تلك المركبات تؤثر مباشرة على قشرة المخ cortex، وقد رصد العلماء مجموعة من المضاعفات التي تصيب المدمنين أهمها اختلال القوى العقلية والاكتئاب والتعثر في الكلام، وقد لاحظ العلماء أيضا ارتفاع معدلات الانتحار بين هؤلاء.

4- العقاقير المهدئة : depressants

المهدئات هي مجموعة مختلفة من العقاقير لها تركيب كيميائي متباين، غير أنها تشترك في مفعولها في تخفيف أو إزالة الاستشارات الانفعالية، وجميع تلك المركبات تستخدم طبيا في علاج الاضطرابات النفسية والتوتر والقلق، كما تؤثر هذه المركبات على مراكز وقنوات النخاع الشوكي وبعض مراكز قشرة المخ، وعلى الرغم من أن تأثيرها أقل ضررا من المنومات إلا أنها وجدت طريقها إلى المدمنين الذين يستخدمونها عادة بالإضافة إلى مخدرات أخرى وقد رصد الأطباء العديد من المضاعفات لدى مدمني هذه العقاقير أهمها وهن العضلات والدوار وهبوط الضغط الشرياني والاضطرابات النفسية والعقلية.[1]

5- المذيبات الطيارة والأصماغ : solvents

تعتبر هذه المجموعة من أخطر أنواع الإدمان، حيث إنّها تمثل مواد أولية تدخل ضمن الاستخدام العادي للمجتمع ومن الصعب تقييد استخدامها كما أن أسعارها رخيصة نسبيا وفي متناول الأحداث، وقد وجد فيها الأحداث وسيلة للحصول على لحظات من النشوة والاسترخاء والهلوسة البصرية، وأهمها **البنزين والكلوفورم والأصماغ** مثل **الباتكس وغاز الولاعات**،وهناك طرق عديدة للتعاطي تعتمد على استنشاق الأبخرة والروائح المتطايرة من تلك المواد السامة سواء في حالتها الأصلية أو عند تسخينها، وقد رصد العلماء

1 / نبيل صقر.المرجع السابق.ص24

العديد من مضاعفات الإدمان على تعاطي تلك المواد أهمها الوفاة الفجائية نتيجة توقف القلب أو التنفس.أما على المدى الطويل فإن هذه المواد تترك أثرا ساما على خلايا المخ والكبد والرئتين ونخاع العظام، مما يصيب المتعاطي بتلف المخ وتلف الكبد والالتهابات المزمنة للرئتين وانتفاخهما، وأيضا يؤدي الإدمان إلى فقر الدم الشديد وكذا السلوك العدواني والإجرامي للمدمن.

الفصل الثاني

المخدرات

في

أحكام الشريعة الإسلامية

حرصت التشريعات على وضع أحكام تحرم إنتاج المخدرات وزراعتها وتجارتها وترويجها وتعاطيها طبيعية أو اصطناعية، وعلى تجريم من يُقدم على ذلك.

- أجمع فقهاء المذاهب الإسلامية على تحريم المخدرات.
- لا ثواب ولا مثوبة عندما ينفق من ربحها.
- الكسب الحرام مردود على صاحبه ويعذب به في الآخرة وساءت مصيرا.
- لا يحل التداوي بالمحرمات إلا عند تعيينها كدواء وعدم وجود مباح سواها، وبقدر الضرورة حتى يزول هذا الإدمان وبإشراف الأطباء المتقنين لمهنتهم.
- المجالس التي تعد لتعاطي المخدرات مجالس فسق وإثم والجلوس فيها محرم على كل ذي مروءة.
- على الكافة إرشاد الشرطة المختصة لمكافحة تجارة هذه السموم القاتلة والقضاء على أوكارها.

هذا الإرشاد هو ما سماه الرسول الأكرم بالنصيحة لله ولرسوله ولأئمة المسلمين وعامتهم.

أولا : فتاوى المرحوم الشيخ جاد الحق علي جاد الحق:

إن الشريعة الإسلامية جاءت رحمة للناس اتجهت في أحكامها إلى إقامة مجتمع فاضل تسوده المحبة والمودة والعدالة والمثل العليا في الأخلاق والتعامل بين أفراد المجتمع، ومن أجل هذا كانت غايتها الأولى تهذيب الفرد وترتيبه ليكون مصدر خير للجماعة، فشرعت العبادات سعيا إلى تحقيق هذه

الغاية وإلى توثيق العلاقات الاجتماعية؛ كل ذلك لصالح الأمة وخير المجموع.[1]

والمصلحة التي ابتغاها الإسلام وتضافرت عليها نصوص القرآن الكريم والسنة النبوية الشريفة تهدف إلى المحافظة على أمور خمسة يسميها فقهاء الشريعة الإسلامية الضرورات الخمس التي هي: الدين والنفس والمال والعقل والنسل ، وإذا كانت من الضروريات التي حرص الإسلام على المحافظة عليها حفظ الصحة وحفظ العقل، فإنه في سبيل هذا حرّم الموبقات والمهلكات المنبهات للعقل والمفسدات له، فإن أحدا من الناس لا يشك في أن سعادة الإنسان رهينة بحفظ عقله، لأن الروح من الجسد به يعرف الخير والشر الضار من النافع، ولما كان العقل بهذه المثابة فقد حرم الله كل ما يوبقه أو يذهبه تحريما قطعيا، ومن أجل هذا حرم تعاطي ما يؤدي بالنفس والعقل من مطعوم أو مشروب ومن هذا القبيل ما جاء في شأن أم الموبقات والخبائث(الخمر) التي ثبت تحريمها بالكتاب والسنة والإجماع، ففي القرآن الكريم قوله تعالى :"**يأيها الذين آمنوا إنما الخمر والميسر والأنصاب والأزلام رجس من عمل الشيطان فاجتنبوه لعلكم تفلحون،إنما يريد الشيطان أن يوقع بينكم العداوة والبغضاء في الخمر والميسر ويصدكم عن ذكر الله وعن الصلاة فهل أنتم منتهون**"[2]، فقد أفادت هاتان الآيتان أن الخمر يؤدي إلى الشرك بالله، وأنها رجس، والرجس لم يستعمل في القرآن إلا عنوانا على ما اشتد قبحه إنها من عمل الشيطان، وهذا كناية عن بلوغها غاية القبح ونهاية الشر، وأمرنا باجتنابها بمعنى البعد عنها بحيث لا يقربها المسلم فضلا عن أن يلمسها أو يتصل بها بل فضلا عن أن يتناولها.-أنظر الملحق.ص191-، وقد سجلت الآية الأخيرة آثار الخمر السيئة في علاقة

1 / المفتي هو فضيلة الشيخ جاد الحق على جاد الحق.سؤال105.م5.248.من ربيع الثاني1399ه / 4مارس1979.
2 / سورة المائدة.برواية حفص.الآيات90-91

الناس بعضهم مع بعض، إذ تؤدي إلى قطع الصلات وإلى انتهاك المحرمات وسفك الدماء، وبعد هذا الضرر الاجتماعي والضرر الروحي،إذ تنقطع بالخمر صلة الإنسان بربه،وتنزع من نفسه ذكر عظمة الله عن طريق مراقبته بالصلاة الخاشعة، مما يورث قسوة في القلب ودنسا في النفس.

وجرت سنة الرسول صلى الله عيه وسلم كذلك مبينة هذا التحريم ومن هذا قوله " **كل مسكر حرام وكل خمر حرام** "[1]. وقد تم تحريم المخدرات، كما قال رسول الله صلى الله عليه وسلم في حديث متفق عليه " **كل مسكر حرام** ". وقال عمر بن الخطاب رضي الله عنه هذه المقالة المبينة للمقصود بهذا اللفظ في محضر كبار الصحابة دون نكير من أحدهم[2]. ومن ثم فإن الإسلام حين حرّم الخمر وقرّر عقوبة شاربها لم ينظر إلى أنها سائل يشرب من مادة معينة، وإنما نظر إلى الأثر الذي تحدثه فيمن شربها من زوال العقل الذي يؤدي إلى إفساد إنسانية الشارب وسلبه منحة التكريم التي كرمه الله بها، بل يفسد ما بين الشارب ومجتمعه من صلات المحبة والصفاء.

وإذا كانت الشريعة إنما أقامت تحريمها للخمر على دفع المضار وحفظ المصالح، فإنها تحرم كل مادة من شأنها أن تحدث هذه الأضرار أو أشد، سواء كانت مشروبا سائلا أو جامدا مأكولا أو مسحوقا أو مشموما، ومن هنا لزم ثبوت حكم تحريم الخمر لكل مادة ظهرت أو تظهر تعمل عملها.

واستنادا إلى القاعدة الشرعية وهي دفع المضار وسد ذرائع الفساد، وبالتالي فكل المخدرات من حشيش والأفيون والكوكايين وغيرها من المواد المخدرة، تحدث آثار الخمر في الجسم والعقل، فهي إذا محرمة كحرفية النصوص المحرمة للخمر بروحها و بمعناها.

---

1 / أخرجه مسلم من شر سبل السلام على متن بلوغ المرام.ج4.ص47

2 / من حديث ابن عمر الذي روى.الجماعة إلا البخاري وابن ماجة من كتاب نيل الأوطار للإمام الشوكاني.ج.8.ص172.

ومع هذا فقد أخرج الإمام أحمد في مسنده وأبو داود في سننه[1] عن أم سلمة رضي الله عنها قالت : " **نهى رسول الله صلى الله عيه وسلم عن كل مسكر ومفتر** "، والمفتر كما قال العلماء كل ما يورث الفتور والخور في أعضاء الجسم، وقد نقل العلماء إجماع فقهاء المذاهب على حرمة تعاطي الحشيش وأمثاله من المخدرات لأنها جميعا تؤدي بالعقل وتفسده وتضر بالجسم وبالمال وتحطّ من قدر متعاطيه في المجتمع.

ثانيا : رأي ابن تيمية في الخمر والمخدرات :

قال ابن تيمية رحمه الله في بيان حكم الخمر والمخدرات[2]: والأحاديث في هذا الباب كثيرة ومستفيضة جمع رسول الله صلى الله عليه وسلم بما أوتي من جوامع الكلم كل ما غطى العقل وأسكر، ولم يفرق بين نوع ونوع ولا تأثير لكونه مأكولا أو مشروبا، على أن الخمر قد يصطبغ بها أي يؤتدم، وهذه الحشيشة قد تداف أي تذاب في الماء وتشرب وكل ذلك حرام، وإنما لم يتكلم المتقدمون في خصوصها لأنه إنما حدث أكلها من قريب في أواخر المائة السادسة أو قريبا من ذلك ، وقد ذهب بعض الفقهاء إلى وجوب حدّ متعاطي المخدرات كشارب الخمر تماما، لأنها تفعل فعلها بل وأكثر منها. وقال ابن تيمية " **إن فيها(المخدرات) من المفاسد ما ليس في الخمر فهي أولى بالتحريم ومن استحلها وزعم أنها حلال يُستتاب، فإن تاب وإلا قتل مرتدا لا يصلى عليه ولا يدفن في مقابر المسلمين** "[3].

ونستخلص مما تقدم أن المخدرات بكافة أنواعها وأسمائها طبيعية أو مخلقة مسكرة، وأن كل مسكر من أي مادة حرام وهذا الحكم مستفاد نصا من القرآن الكريم ومن سنة رسول الله صلى الله عليه وسلم حسبما تقدم بيانه.

---

1 / سنن أبي داود.ج2.ص130

2 / فتاوى ابن تيمية.ج4.ص257.وكتاب السياسة الشرعية له.ص131

1 / فتاوى ابن تيمية.المجلد الرابع.ص257

ثالثا: إنتاج المخدرات وزراعتها وتهريبها والاتجار والتعامل فيها على أي وجه كان :

من هنا ننطلق بالسؤال التالي هل إنتاج المخدرات بكافة وسائل والاتجار فيها وتهريبها والتعامل فيها محرم شرعا ؟

يتضح حكم هذا إذا علمنا أن الشريعة الإسلامية إذا حرّمت شيئا على المسلم حرّمت عليه فعل الوسائل المفضية إليه، وهذه القاعدة مستفادة من نصوص القرآن الكريم والسنة النبوية الشريفة، ومن هنا تكون تلك النصوص دليلا صحيحا مستقيما على أن تحريم الإسلام لأمر هو تحريم لجميع وسائله، وقوله صلى الله عليه وسلم المروي عن أربعة من أصحابه منهم ابن عمر[1]:" **لعن الله الخمر وشاربها وساقيها وبائعها ومبتعاها وعاصرها ومعتصرها وآكل ثمنها وحاملها والمحمولة إليه** "، صريح كذلك في تحريم كل وسيلة مفضية إلى شرب الخمر، ومن هنا تكون كل الوسائل المؤدية إلى ترويج المخدرات محرمة، سواء كانت زراعة أو إنتاجا أو تهريبا أو اتجارا، فالتعامل فيها على أي وجه مندرج قطعا في المحرمات باعتباره وسيلة إلى المحرم ، كما وصف ابن تيمية المخدرات وأثرها في متعاطيها فقال[2] : " **وهي أخبث من الخمر من جهة أنها تفسد العقل والمزاج حتى يصير في الرجل تخنّث وديانة، فالديوث الذي لا يغار على أهله، وغير ذلك من الفساد**"

كما أجمع فقهاء المذاهب على أن من نواقض الوضوء أن يغيب عقل المتوضئ بجنون أو صرع أو إغماء، وقد أمر الله سبحانه وتعالى المسلمين بأن لا يقربوا الصلاة حال سكرهم، فقال :" **يا أيها الذين آمنوا لا تقربوا الصلاة وأنتم سكارى حتى تعلموا ما تقولون** ".[3] كذلك أجمع الفقهاء على تحريم الأرباح الحاصلة عن التعامل بالمواد المخدرة في القرآن الكريم والسنة

2 / رواه أبو داود في سننه.ج2.ص127 في كتاب الأشربة.وابن ماجة في سننه.
1 / السياسة الشرعية لابن تيمية.في حد الشرب.ص128
2 / سورة النساء.الآية43

النبوية الشريفة، وجاءت الأحاديث الكثيرة عن الرسول صلى الله عليه وسلم منها قوله[1]: " **إن الله حرم الخمر وثمنها وحرم الميتة وثمنها وحرم الخنزير وثمنه** ".

وبهذه النصوص نقطع بأن الاتجار في المخدرات محرم، وبيعها محرم وثمنها حرام، لا يحل للمسلم تناوله. ويدل لذلك قطعا أن الرسول صلى الله عليه وسلم عندما نزلت آية تحريم الخمر " **إنما الخمر والميسر** " في سورة المائدة الآية90، أمر أصحابه بإراقة ما عندهم من خمور ومنعهم من بيعها حتى لغير المسلمين بل إن أحد أصحابه قال : **إن عندي خمرا لأيتام فقال له رسول الله** " **أهرقها** "، فلو جاز بيعها أو حل الانتفاع بثمنها لأجاز لهذا الصحابي بيع الخمر التي يملكها الأيتام لإنفاق ثمنها عليهم.

كما أجمع الفقهاء على أنه لا يجوز التصدق بالأموال الناتجة عن التعامل في المواد المخدرة وهذا ما جاء في القرآن الكريم قوله تعالى:" يا أيها الذين آمنوا أنفقوا من طيبات ما كسبتم "[2].

وفي حديث المروي عن أبي هريرة رضي الله عنه أن الرسول صلى الله عليه وسلم قال :" **من كسب مالا حراما فتصدّق به لم يكن له أجره وكان أجره** "، أي إثمه وعقوبته عليه.

هذه الآيات الكريمة من الأحاديث الشريفة قاطعة بأنه لِقُبول الأعمال الصالحة عند الله، من صدقة وحج وعمرة وبناء المساجد وغير ذلك من أنواع القربات لابد وأن يكون ما ينفق فيها حلالا خالصا لا شبهة فيها.

أما فيما يخص تعاطي المخدرات للعلاج قال الله تعالى : " **فمن اضطر غير باغ ولا عاد فلا إثم عليه** "[3]، ومن أحاديث الرسول صلى الله عليه وسلم في الضرورة قواعد يأخذ بعضها بحجز بعض فقال : " **الضرر يُزال والضرورات**

3 / رواه أبو داود في سننه.باب الأشربة.
4 / سورة البقرة.الآية267
1 / سورة البقرة.الآية 173

تبيح المحظورات "، ومن ثم أجازوا أكل الميتة عند المخمصة وإساغة اللقمة بالخمر والتلفظ بكلمة الكفر عند الإكراه عليها.

رابعا : شروط الفقهاء في إباحة التداوي بالمُحرّم هي :

1- يتعين التداوي بمحرّم معرفة طبيب مسلم خبير بمهنة الطب معروف بالصدق والأمانة والتدين.

2- ألاّ يوجد دواء من غير المحرّم ليكون التداوي بمحرّم متعينا.

3- لا يكون القصد من تناوله التحايل لتعاطي المحرّم.

4- ألا يتجاوز به قدر الضرورة.

خامسا : فتوى ابن المكي في الحشيش :

وقد أفتى ابن حجر المكي الشافعي[1] حين سُئل عمّن ابتلي بأكل الأفيون والحشيش ونحوهما وصار حاله بحيث إذا لم يتناوله هلك ، فأفتى :

أنه إذا علم أنه يهلك قطعا حل له، بل وجب لاضطراره لإبقاء روحه كالميتة للمضطر، ويجب عليه التدرج في تقليل الكمية التي يتناولها شيئا فشيئا حتى يزول اعتياده، وهذا كما تقدم إذا ثبت بقول الأطباء الثقات دينا ومهنة أنه معتاد تعاطي المخدرات يهلك بترد تعاطيها فجأة وكلية، وترتيبا على هذا إذا ثبت أن ضررا ماحقا محققا وقوعه بمتعاطي المخدرات، سواء كانت طبيعية أو مخلقة إذا انقطع فجأة عن تعاطيها جاز مداواتها بإشراف طبيب ثقة متدين، حتى يتخلص من اعتياده عليها، كما أشار العلامة ابن حجر في فتواه المشار إليها لأن ذلك ضرورة ولا إثم في الضرورات متى روعيت شروطها المنوّه بها عملا بنصوص القرآن الكريم في آيات الاضطرار السالفة الذكر، هذا وإنه مع التقدم العلمي في كيمياء الدواء لم تعد الحاجة ملحة للتداوي بالمواد المخدرة المحرمة شرعا لوجود البديل الكيميائي المباح.

---

2 / نقل هذا ابن عابدين في حاشيته ردّ المحتار في آخر كتاب الحظر والإباحة.ج 5.ص456

الفصل الرابع

جريمة المخدرات

في

القانون الجزائري

أولا : أركان جريمة المخدرات:

لقد قام المشرّع الجزائري بتبيان أركان الجريمة من حيث الركن الشرعي والركن المادي والركن المعنوي، كما حدّد العقوبات المقررة لجريمة المخدرات وهذا ما سوف نوضحه في هذا الفصل.

1/- الركن الشرعي :

يقصد بالركن الشرعي أن يكون الفعل المجرم منصوصا عليه في قانون العقوبات، أو في القوانين المكملة له، وأن يكون المشرع قد حدد له جزاءا جنائيا[1]، وهذا تطبيقا لمبدأ الشرعية الجنائية الذي نصت عليه المادة الأولى من قانون العقوبات بأنه " **لا جريمة ولا عقوبة أو تدابير أمن إلا بنص قانوني** ".

وجريمة المخدرات تستمد شرعيتها من قانون مكمل لقانون العقوبات وهو القانون المتعلق بحماية الصحة وترقيتها.

2/- الركن المادي :

يقصد بالركن المادي الفعل أو الامتناع الذي بواسطته تكتشف الجريمة و يكتمل جسمها، ولا توجد جريمة بدون ركن مادي إذ بغير مادياتها لا تصاب حقوق الأفراد أو الجماعة بدون اعتداء.

والركن المادي في القسم العام من قانون العقوبات يتكون من ثلاثة عناصر هي :

- السلوك.
- النتيجة.
- العلاقة السببية التي تربط بين السلوك والنتيجة.

1 / الدكتور علي أحمد راغب.إستراتيجية مكافحة المخدرات.دوليا ومحليا.دار النهضة.القاهرة.1997.ص25

ونحن لن نتعرض لهذه العناصر بحكم أن دراستها تتصل بالقسم العام في قانون العقوبات، وإنما سندرس الركن المادي لجريمة المخدرات في الأفعال المادية المُنصَبّة على المخدرات والمادة المخدرة، وذلك بتقسيم هذا الركن بحسب ما يلي :

أ- الأفعال المادية :

الأفعال المادية في جرائم المخدرات تأخذ صورا وأشكالا مختلفة فقد تكون في صورة البيع أو الاستيراد أو الزراعة أو الصناعة أو التنازل أو الاستهلاك، وأن ينصب هذا الفعل على نباتات أو مواد مخدرة ممنوعة الاستعمال والتداول وأن يكون بقصد جنائي.

وقد تضمنت نصوص قانون الصحة المتعلقة بالمخدرات جملة من الأفعال المادية وأخضعتها للعقاب متى اتصلت بمخدر من المخدرات السابق شرحها ومن صور هذه الأفعال المادية ما يلي :[1]

تنصّ المادة 243 من قانون الصحة على ما يلي :

" **يعاقب...الذين يصنعون بصفة غير شرعية مخدرات أو يحضرونها أو يحولونها أو يستوردونها أو يتولون عبورها أو يصدرونها أو يستودعونها أو يقومون بالسمسرة فيها أو يبيعونها أو يرسلونها أو ينقلونها أو يعرضونها لتجارة بأي شكل كان...**"

ويتضح من هذه المادة أنها حددت جملة من الأفعال، هي صناعة المخدرات أو تحضيرها أو تحويلها أو استيرادها أو تولية عبورها أو استيداعها أي تخزينها أو السمسرة أو البيع أو الإرسال أو النقل أو العرض للتجارة بأي شكل كان.

وفي ما يلي نتولى بيان كل فعل على حدة :

---

1 / نصر الدين مروك.المرجع السابق.ص30

تضمنت المادة 243 فعل الصناعة ونصت المادة 190 على فعل الإنتاج، وصناعة المخدرات تعني إنتاجها، وقانون الصحة في المادة 243 ينص صراحة على تجريم الصناعة غير المشروعة للنباتات المخدرة.

وما يلاحظ على القانون الجزائري أنه لم يرفق جدولا بأسماء النباتات المخدرة مثلما هو معمول به في بعض التشريعات المقارنة وإنما اكتفى بالنص في المادة 190 من قانون حماية الصحة وترقيتها على ما يلي:" **يحدد عن طريق التنظيم إنتاج المواد أو النباتات السامة المخدرة وغير المخدرة ونقلها واستيرادها وتصديرها وحيازتها وإهدائها والتنازل عنها وشرائها واستعمالها وكذلك زراعة هذه النباتات** ".وهنا يثور التساؤل التالي:

- هل المادة 190 بوضعها الحالي وفي غياب النص التنظيمي تعتبر قصورا في التشريع أم ثمة إغفال متعمّد ؟

قال أحد دارسي القانون[1]:" **إن الأمر في غياب الدقة بالنسبة للمواد خاصة الأقراص الطبية والتي انتشر استعمالها بشكل مقلق مثل القار دينال وديزيبام وترانكسان ولارطان...وفي غياب النص التنظيمي المنصوص عليه أعلاه فإن تطبيق المادة 190 يغدو صعبا** ".

وهذا الرأي له وجهاته ولكن أعتقد عكسه تماما بحيث أن المادة بوضعها الحالي تعتبر قصورا في التشريع سنت موقوفة النفاذ في غياب النص التنظيمي الذي يبث في الحركة، هذا وكان الأجدر بالمشرع الجزائري في هذه المادة أن يعرّف المواد والنباتات السامة المخدرة بصفتها لا بذاتها وذلك ليسهل تطبيقها والتعامل معها في الميدان العملي.

لكن في غياب النص التنظيمي يبقى مجال الكشف عن المخدرات وتقديم

1 / شنوفي محمد.دراسة نقدية في القانون رقم05/85 المتعلق بحماية الصحة وترقيتها.منشور ركن الماء القانوني.1993.ص20

أصحابها للعدالة أمرا سهلا، وفي حالة المنازعة بشأن المخدر يقدم النبات المتنازع من أجله للمركز العلمي لإجراء الخبرة عليه وتحديد ما إذا كان مخدرا من عدمه.

أما بخصوص المواد الطبية **كلارطان** و**الفاليوم** و**القاردينال** وغيرها، فهذه تختلف اختلافا كليا عن النباتات المخدرة لأنها مصنوعة بدقة ومحددة بمقادير معينة وهي تستعمل لمعالجة أمراض معينة، مع العلم بأن هذه المواد الطبية متوفرة في قنواتها الشرعية ولدى الصيدليات، إضافة إلى أنها منشورة في قوائم وزارة الصحة ويسعى المدمن إلى تناولها وتحريف استعمالها الحقيقي بممارسة الحقن والتخدير بها كبديل للنباتات المخدرة.[1]

ويعود سبب انتشارها إلى عدم وجود تنظيم صارم في السلك الطبي الجزائري، بدءا من استخراج الوصفة الطبية مرورا بالصيدلية للتزويد بالأدوية وصولا إلى المراقبة الفعلية لمحتويات الوصفة إضافة إلى عامل رخص هذه الأدوية لدى الصيدليات؛ إذاً يجب على الدولة ممثلة في وزارة الصحة أن تتدخل وبسرعة لوضع حد لمثل هذه الظواهر اللاأخلاقية وبصفة نهائية.

ب- الاستيراد والتصدير :

نصت المادة 243 على الاستيراد أما المادة 190 المذكورة أعلاه فقد نصت على الاستيراد والتصدير للنباتات السامة المخدرة، ويقصد باستيراد المخدرات إدخالها إلى التراب الوطني الجزائري بأية وسيلة كانت سواء تم ذلك عن طريق البرّ أو البحر، أما التصدير فهو إخراج المخدرات من أراضي الجمهورية بأية كيفية كانت.

1 / بلخثير فتح الله،جريمة المخدرات وحيازة الممنوعات،مذكرة تخرج من مدرسة الشرطة بني مسوس.1998.ص20

ويعتبر مرتكباً لفعل الاستيراد أو التصدير كل من يصدر منه الفعل التنفيذي في أيهما أولى من ساهم فيهما بالنقل أو من يتم النقل لحسابه أو لمصلحته أو بتحريض منه، ولم يصدر منه شخصيا فعل النقل أو المساهمة فيه، عملا بأحكام المادة 40 من قانون العقوبات الجزائري، أما من يشترك في أي فعل من الأفعال بطريقة الاتفاق أو المساعدة فهو شريك في الأفعال الأصلية حسب أحكام المادة 42 من قانون العقوبات.[1]

واستيراد وتصدير المخدرات ليس خاضعا لاشتراطات قانونية معينة، بل هو فعل مادي يتضمن إدخال النباتات للجزائر أو إخراجها منها بأية كيفية كانت وتقديرها راجع لتقدير قاضي الموضوع.

ج- التعامل في المخدرات :

يتضح من المادتين 190 و 243 من قانون حماية الصحة أن التعامل في المخدرات ممنوع أيا كانت صورته، وسواء كان بمقابل أو بغير مقابل وسواء أكان المقابل مبلغا من المال أم عينا أم مجرد منفعة، وسواء كان التعامل في المخدرات قد صدر من شخص غير مرخص له أم من شخص مرخص(يقصد به الصيدلي) إذا وقع خارج نطاق الترخيص الممنوح له من قبل وزارة الصحة. والصورة المألوفة في التعامل في المخدرات هي البيع والشراء وفعل البيع نصت عليه المادة 243، أما فعل الشراء فنصت عليه المادة 190، ولا يشترط أن يحصل تسليم فعلي ولا رمزي للمخدر. والتعامل في المخدرات سواء بالبيع أو الشراء أمر متروك لقاضي الموضوع وله كامل الحرية في بحث توافره وإثباته وإذا كانت القاعدة تشترط للإدانة في جريمة المخدرات أن يضبط شيء منها مع المتهم سواء في منزله أو محله أو يحملها معه في حقيبته أو في جيبه، فإن في التعامل يكفي أن يثبت الحكم واقعة

1 / مصطفى يوسف.المخدرات والمجتمع.نظرة تكاملية.عالم المعرفة.العدد205.الكويت1996.ص13

التعامل بالبيع أو الشراء أو غيرها بأدلة تؤدي إلى ثبوتها والحصول عليها فيما بعد.[1]

د- السمسرة في المخدرات :

نصت على فعل السمسرة في المخدرات المادة 243 من قانون حماية الصحة، والسمسرة هي الوساطة أو التوسط بين طرفي التعامل بتعريف بعضها بالبعض الآخر أو التقريب في وجهات نظر الطرفين أو للتقريب بينهما في السعر المقترح أو في شروط الصفقة بوجه عام.[2]

ويستوي أن تكون السمسرة بأجر أو مجانا، وإذا كانت بأجر فلا فرق أن يكون محددا أو نسبيا كما يستوي أن تتطلب السمسرة (الوساطة) الاتصال بالمخدر أم لا تتطلب الاتصال به.[3]

ه- الاتجار في المخدرات :

نصت على فعل الاتجار في المخدرات المادة 243، ويعتبر الاتجار في المخدرات صورة من صور التعامل فيه، وذهب رأي فقهي إلى القول أن الاتجار في المخدرات لا يتحقق إلا إذا احترف المتهم التعامل في المخدرات أي إذا اتخذه نشاطا معتادا له، سواء باشر هذا النشاط أم لم يبدأه بعدُ طالما قد انصرفت نيته إلى اتخاذ هذا العمل حرفة معتادة له...

فلا يكفي لثبوت الاتجار عملية واحدة أو عدة عمليات منصرفة إلى عدة أعمال متفرقة في أوقات متباعدة، وإنما يلتزم فضلا عن تعدد العمليات أو ينظمها غرض محدد...

ولا يشترط بعد ذلك أن يكون هذا النشاط هو حرفة المتهم الوحيدة فقد يكون له عدة حرف أخرى من بينها التجارة في المخدرات.[4]

---

1 / مصطفى سويف.المرجع السابق.ص14

2 / الدكتور رؤوف عبيد.شرح قانون العقوبات التكميلي.الطبعة الرابعة.دار الفكر العربي.ص43

3 / عوض محمد.جرائم المخدرات والتهريب الجمركي والنقدي.ط1966.ص49

4 / مصطفى سويف.المرجع السابق.ص16

و- حيازة المخدرات :

نصت على فعل الحيازة المادة 190، ويقصد بالحيازة هنا وضع اليد على المخدر على سبيل التملك والاختصاص، والحيازة في القانون المدني هي سلطة وسيطرة على المنقول يباشرها عليه الحائز.

وللحيازة في مجال المخدرات ثلاثة صور:

1- الحيازة التامة : وتعني المالك أو من يعتقد أنه مالك للمنقول دون غيره.

2- الحيازة المؤقتة : وهي حيازة غير المالك، ومثلنا من يحتفظ بالمخدر بصفة ودية لحساب صاحبه أو بصفة وكيلا عنه لبيعه له.[1]

3- الحيازة المادية : هي مجرد وضع اليد على المنقول بطريقة عابرة دون أن يباشر واضعها أية سلطة قانونية عليه، لا لحسابه ولا لحساب غيره حيث يكون المنقول دائما تحت إشراف مالكه المباشر.

وإحراز المخدرات جريمة مستمرة فاكتشافها يجعله متلبسا بها ويجوز القبض على كل من له يدٌ فيها فاعلا أو شريكا، ولا يبدأ سقوط الدعوى عنها بمضي المدة إلا من يوم خروج المخدر من حيازة الجاني، فطالما كانت الحيازة أو الإحراز قائما فإن ارتكاب الجريمة يجدد باستمرار تلك الحيازة.

ى- الاستهلاك :

تنص المادة 245 من ذات القانون على :" **يعاقب...كلّ من يستعمل بصفة غير شرعية إحدى المواد أو النباتات المصنّفة على أنها مخدرات** ".

ويتضح من هذه المادة أنها تقصد مستهلكي المخدرات بأنفسهم حيث وصفهم المشرع بالمستهلك، والاستعمال يكون عن طريق التدخين أو الشمّ أو الحقن أو غير ذلك من الطرق المستعملة لاستهلاك المخدرات.

---

1 / . الدكتور عصام أحمد محمد.جرائم المخدرات فقها وقضاءا.طبعة1983.ص77

وهناك ملاحظة أن استعمال المخدر يكون بعد شرائه أو إحرازه أو قبوله في شكل هدية...إلخ، من طرق الحصول على المخـــدرات واســـتهلاكه بـــصفة شخصية. وإذا كان القانون يعطي الأطباء مثل هذا الحق فهو يقيدهم بقيد هام هو ألا يكون وصف المواد المخدرة للمريض وإعطائها له بقصد معاونته على الإدمان، وإن فعل ذلك يقع عندئذ تحت طائلة العقاب وبالتالي يجـــب علـــى الطبيب أن يحترم رسالة الطب حسب ما يفرضه عليه القانون حماية الصحة في المادتين 02 و03 ومدوّنة أخلاقيات الطب في مادتها 06 و 07 .[1]

3/- الركن المعنوي :

كل فعل مادي يصدر من أي شخص لم يرخص لـــه القـــانون بالاتـــصال بالمخدر يعد فعلا عمديا ويلزم أن تتوافر لدى الجاني فيه القصد الجنائي التام، فيجب أن تتصرف إرادة الشخص الجاني إلى ارتكاب الفعل المادي مع العلم بتوافر أركانه في الواقع وبأن القانون يمنعه.[2] والباعث على ارتكاب الجريمة هو الدافع الذي يحمل الجاني على ارتكابها، وإذا توافرت على المـــتهم بـــأن المادة التي في حيازته أو محل تصرفه هي من المواد المخـــدرة الممنوعـــة قانونا، واتجهت إرادته إلى ارتكاب الفعل المادي المعاقب عليه، وجب ردعه بتوقيع العقوبة التي نص عليها القانون، وذلك بغض النظر عن الباعث الذي دفعه إلى ارتكاب الجريمة، والباعث لا يعد بحسب الأصل باعثا معينـــا دون غيره كركن مطلوب للجريمة ولكنه عند توقيع العقوبة أدخل في الاعتبار نوع الباعث الذي يحمل الجاني على ارتكاب الجريمة ، والباعث لا يؤثر في قيام الركن المعنوي للجريمة أو انتفائه فسواء أكان الباعث هو إنقاذ شخص آخـــر من العقاب أم العطف على أحد أصول المتهم دون أن يتـــوافر لديـــه قـــصد خاص. وهذه باختصار أهم أركان جريمة المخدرات.

---

1 / مصطفى سويف.المرجع السابق.ص20

2 / محمد رفيق البسطويس.جرائم المخدرات في التشريع المصري.طبعة1989.ص15

ثانيا : العقوبات المقررة لجريمة المخدرات :

أ- أنواع العقوبات :

نظم المشرع الجزائري أنواع العقوبات الواجب تطبيقها على من تثبت إدانته في جريمة من جرائم المخدرات في المواد 241 إلى 245 من قانون حماية الصحة وترقيتها، وباستقراء هذه المواد يتضح أن العقوبة المقررة لجرائم المخدرات هي عقوبات أصلية وعقوبات تكميلية.

1- العقوبات الأصلية :

1/1- عقوبة الفاعل الأصلي :

لقد قام المشرع الجزائري بتحديد عقوبة الفاعل الأصلي في المواد 241-143-243-244 من قانون حماية الصحة وترقيتها على أنه :" **يعاقب الذين يخالفون أحكام المادة 190 من هذا القانون فيما يخص المواد السامة المصنفة على أنها مخدرات بالحبس من سنتين إلى عشرة سنوات وبغرامة مالية تتراوح بين 5000 إلى 10000 دج، أو بإحدى هاتين العقوبتين** ".

هذا وتنص المادة 143 من ذات القانون أيضا على أنه :" **يعاقب بالحبس من عشر سنوات إلى عشرين سنة وبغرامة مالية تتراوح من 5000 إلى 10000 دج الذين يصنعون بصفة غير شرعية مخدرات أو يحضرونها أو يستوردونها أو ينقلونها أو يعرضونها للتجارة بأي شكل كان** ".

وتنص المادة 244 من ذات القانون على أنه :" **يعاقب بالحبس من سنتين إلى عشر سنوات وبغرامة مالية تتراوح بين 5000 و 50000 دج أو بإحدى هاتين العقوبتين الأشخاص المذكورين فيما يلي :**

- من يستهلكون لغيرهم استعمال المواد المذكورة أو النباتات المبيّنة في المادة 243 أعلاه بمقابل مالي أو مجانا سواء بتسخير محل لهذا الغرض أو بأية وسيلة أخرى.

- كل من يحصلون على المواد أو النباتات المذكورة أو يحاولون الحصول عليها بواسطة وصفات وهمية أو وصفات تواطئية.

- كل الذين يسلمون المواد أو النباتات المذكورة بناءا على تقديم وصفات إليهم مع علمهم بطابعهم الوهمي أو التواطئي.

تكون عقوبة السجن من خمس سنوات إلى عشر سنوات إذا سهل استعمال المواد أو النباتات المذكورة لأحد القصّر أو سلمت له هذه المواد أو النباتات في الظروف المنصوص عليها في الفقرة الثالثة أعلاه...".

مما يلاحظ على هذه المواد أنها أعطت سلطة واسعة للقاضي لتطبيق القانون سواء بالعقوبات السالبة أو بالعقوبات المالية أو بهما معا، وهنا ترك المشرع للقاضي سلطة تقديرية عند تحديد العقوبة حسب ظروف وملابسات الجريمة المطروحة عليه.

كما أن المشرع الجزائري قد شدد العقوبة والخاصة بالقصر وذلك بمعاقبة كل شخص يسهل للقاصر أو يسلم له مخدرات،وتكون العقوبة من خمسة سنوات إلى عشر سنوات وهذه العقوبة نعتقد أنها منطقية جدا إذا ما أخذنا في الإعتبار ظروف القاصر وقوة الإدراك لأن القاصر شخص لا يميز بين ما يضره وما ينفعه وهذا ما جعل المشرع يتدخل لحمايته.

2/1- عقوبة الاستهلاك :

تنص المادة 245 من قانون حماية الصحة وترقيتها على أنه :" **يعاقب بالحبس من شهرين إلى سنة واحدة وبغرامة مالية تتراوح بين 500 و 5000 دج أو بإحدى هاتين العقوبتين كل من يستعمل بصفة غير شرعية إحدى المواد أو النباتات المصنفة على أنها مخدرات ".**

هذه المادة تتعلق بالاستهلاك الشخصي للمخدرات، إذن فكل شخص يحوز أو يحرز أو يشتري مخدرا، سواء كان نباتا كالأفيون أو القنب الهندي أو مواد طبية كلارطان لاستهلاكه الشخصي يعاقب وفقا لأحكام هذه المادة.

والمشرع في هذه المادة ترك سلطة تقديرية للقاضي للمفاضلة بين الحبس والغرامة أو بإحداهما فقط، وحسب غالبية الفقه في أغلب التشريعات المقارنة يذهب إلى عدم معاقبة المدمن على المخدرات واعتباره من المرضى وبالتالي يجب وضعه في مؤسسة علاجية قصد معالجته، وعليه فإن المدمن أو مستهلك المخدرات هو إنسان مريض ومكانه المستشفى وليس مجرما ومكانه الحبس.[1]

3/1- عقوبة العائد :

تنص المادة 247 من قانون حماية الصحة وترقيتها على أنه :" **تضاعف العقوبات المنصوص عليها في المواد: من 241 إلى 245 من هذا القانون في حالة العود** ".

ويتضح من هذه المادة أن المشرع قد شدد بها العقوبة لأية حالة عود المتهم لارتكاب إحدى الجرائم المنصوص عليها في المواد 241 و 245 المذكورة أعلاه، بعد أن سبق الحكم عليه في أية جريمة منها وجعلها مضاعفة. وإن حالة العود منصوص عليها في أحكام المواد من 54 إلى 59 من قانون العقوبات.[2]

4/1- عقوبة المحرّض :

تنص المادة 258 من قانون حماية الصحة وترقيتها على أنه :" **يعاقب بالحبس من سنة إلى ثلاثة سنوات وبغرامة مالية تتراوح بين 5000 و 10000دج أو بإحدى هاتين العقوبتين دون المساس بالأحكام المنصوص**

1 / إسحاق إبراهيم منصور.موجز في علم الإجرام وعلم العقاب.ديوان المطبوعات الجامعية.الطبعة الثانية.1991.ص225
2 / مصطفى سويف.المرجع السابق.ص30

عليها في قانون العقوبات كل من حرّض[1] بأية وسيلة كانت على ارتكاب الجنح المنصوص عليها وعلى عقابها في المواد 242-243-244-245 من هذا القانون ولو لم ينتج عن هذا التحريض أي أثر".

وفي حالة التحريض بوسيلة كتابية أو صوتية أو صورة تدخل إلى الجزائر أو تبث في الخارج وتستقبل في الجزائر تنطبق الملاحقات المنصوص عليها في الفقرة السابقة وفقا للأحكام المنصوص عليها في قانون العقوبات.[2]

وما يلاحظ على العقوبات أن المشرع وإن كان قد سوّى بين الفاعل والمحرض في التحريم، فإنه قد خالف بينهما في العقوبة بحيث كل من يرتكب أي فعل حتى الأفعال الواردة في المادة 243 مثلا تحل العقوبة إلى ثلاثة سنوات.

5/1- عقوبة رادعة :

تنص المادة 248 من قانون الصحة على أنه :" **يمكن إصدار الحكم بالإعدام إذا كان مرتكب إحدى المخالفات المنصوص عليها في المادتين 243 و 244 من هذا القانون مخلا بالصحة المعنوية للشعب الجزائري ".**

6/1- التقدم للعلاج كعذر معفى من العقاب :

تنص المادة 249 من قانون الصحة على أنه :" **لا ترفع الدعوى العمومية على الأشخاص الذين امتثلوا للعلاج الطبي الذي وصف لهم وتابعوه حتى النهاية، كما لا ترفع الدعوى العمومية على الأشخاص الذين استعملوا المخدرات استعمالا غير شرعي إذا ثبت أنهم تابعوا علاجا للتسمم أو كانوا تحت المتابعة الطبية منذ حدوث الوقائع المنسوبة إليهم...".**

---

3 / التحريض هو دفع الجاني إلى إرتكاب جريمة وذلك بالتأثير على إرادته وتوجيهها الوجهة التي يريدها المحرض بوسائل مادية.

1 / محمد نجيب حسني.قانون العقوبات.القسم العام1977.ص40

وبهذا النص يكون المشرع الجزائري قد أخذ بتوصيات الأمم المتحدة أسوة بما هو متبع في بعض الدول المتقدمة وعطفا على مرضى الإدمان على المخدرات والعمل على علاجهم من هذا الداء.

ونعتقد أنه بهذا النص يكون المشرع الجزائري قد شجع المدمنين على الإقبال على مؤسسات العلاج، بحيث وضع لهم ضمانات بعدم رفع الدعوى العمومية عليهم، ونظر لهم كمرضى محتاجين للعلاج والرعاية بدل العقوبة التي أثبت الواقع العلمي عدم جدواها بحيث يتخرج المدمن من الحبس من مريض إلى مجرم.[1]

أما بالنسبة للعقوبات التبعية هي الجزاءات التي قررها المشرع لتلحق بالمتهم حتما وبقوة كنتيجة للحكم بالعقوبة، فقد نص المشرع الجزائري في قانون الصحة في المادة 246 فقرة 1 و 2 على ما يلي :" **يجوز الحكم في حالة ارتكاب المخالفات المنصوص عليها في المواد 242-243-244-245 من هذا القانون أن تصدر ما يلي : إمكانية الحكم بالحرمان من الحقوق المدنية مدة تتراوح بين خمس سنوات وعشر سنوات** ".

وتجدر الإشارة هنا إلى أن المشرع الجزائري جعل العقوبات التبعية جوازية ومن ثم ترك السلطة التقديرية للقاضي في تطبيقها من عدمها وذلك بحسب نوع الجريمة وخطورة الواقعة المطروحة عليه.

2- العقوبات التكميلية :

تنص المادة 246 من قانون الصحة على أن :"...**إمكانية الحكم بالمنع من ممارسة المهنة التي ارتكبت الجنحة خلالها خمس سنوات على الأكثر**".

وسوف نتعرض لكل عقوبة من هذه العقوبات على النحو التالي :

1 / نصر الدين مروك،مرجع سابق،ص62

1/2- الحرمان من مزاولة المهنة :

الفقرة الثالثة من المادة 246 بالقول :" **إمكانية الحكم بالمنع من ممارسة المهنة التي ارتكبت الجنحة خلالها مدة خمس سنوات على الأكثر**".

وهذه الفقرة خاصة بالأشخاص الذين لهم علاقة بالمخدرات أو الذين تحتم وظائفهم اتصالهم بالمخدرات، كما هو الحال بالنسبة للأطباء الذين لهم صلاحية وصف بعض الأدوية المخدرة والصيادلة الذين يصرفون هذه المواد المخدرة لطالبها، فكل تواطؤ يتم من هؤلاء الأشخاص يعرضهم للتوقيف عن أداء عملهم لمدة قد تصل إلى خمس سنوات على الأكثر.[1]

وما يجب التنويه إليه هو أن المشرع في هذه الفقرة ترك للقاضي أمر تطبيقها من عدمها لأنها جاءت بصيغة جوازية، كما ترك للقاضي حدها الأقصى خمس سنوات.

2/2- المنع من الإقامة :

نصت على هذه الصورة الفقرة الرابعة من المادة 243 بالقول :"...**وجوب الحكم بمنع الإقامة حسب الشروط المنصوص عليها في المادة 12 من قانون العقوبات...**".

وتنص المادة 12 من قانون العقوبات على أنه :" **المنع من الإقامة هو الحظر على المحكوم عليه أن يوجد في بعض الأماكن ولا يجوز أن تتجاوز مدتها خمس سنوات في مواد الجنح وعشر سنوات في مواد الجنايات ما لم ينص القانون خلاف ذلك**".

وآثار هذا المنع ومدته لا تبدآن إلا من اليوم الذي يفرج فيه على المحكوم عليه بعد أن يكون قرار منع الإقامة قد بُلّغ إليه، ويعاقب الشخص الممنوع

1 / علي أحمد راغب.مكافحة المخدرات دوليا ومحليا.دار النهضة.القاهرة1997.ص40

إقامته بالحبس مدة ثلاثة أشهر إلى ثلاث سنوات إذا خالف أحد تدابير منع الإقامة أو تملّص منه.

3/2- سحب جواز السفر ورخصة السياقة :

نصت على هذه الصورة الفقرة الخامسة من المادة 246 بقولها :"...**وجوب الحكم بسحب جواز السفر وإيقاف رخصة السياقة مدة ثلاث سنوات على الأكثر...**".

ويتضح من هذه الفقرة أنها تخص فئتين :

الفئة الأولى : وهي الخاصة بالمستوردين للمخدرات والذين ينتقلون من بلد لآخر لجلبها، أو الذين يوردونها لبلدان خارج الجزائر أو الذين يتولون عبورها من منطقة جمركية إلى منطقة أخرى لأشخاص ومن في حكمهم، وعند إدانتهم في قضايا المخدرات يكون وجوبا على قاضي الموضوع أن يحكم بسحب جواز السفر التي تم به تنقل الشخص، وذلك لاعتبار أن جريمة المخدرات جريمة عالمية بحيث أنها مجرمة في كافة التشريعات القانونية المقارنة.[1]

الفئة الثانية : وهي خاصة بالأشخاص الذين يستعملون سياراتهم أو شاحناتهم لنقل المخدرات، فهؤلاء عند إدانتهم ينبغي على قاضي الموضوع أن يحكم سحب رخصة السياقة للشخص المدان ولمدة ثلاث سنوات.

4/2- المصادرة :

نصت المادة 246 في فقرتها السادسة والسابعة على ما يلي :"...**وجوب الأمر بمصادرة المواد أو النباتات المحجوزة، وجوب الأمر بمصادرة الأثاث والمنشآت والأواني والوسائل الأخرى التي استعملت في صنع المواد أو النباتات ونقلها مع مراعاة حقوق الغير**".

1 / علي أحمد راغب.المرجع السابق.ص42

إلى جانب مصادر المواد المخدرة، أوجب المشرع أيضا مصادرة الوسائل والأدوات التي تكون قد استخدمت في ارتكاب الجريمة كالسيارات والشاحنة والأدوات التي تستعمل لإنتاج المخدرات، أو أدوات الكيل والميزان وغيرها.[1]

5/2- الإغلاق:

تنص المادة 254 من قانون الصحة على أنه :" **يجوز لقاضي التحقيق أو الجهة القضائية التي تصدر الحكم في حالة رفع الدعوى بسبب ارتكاب إحدى الجنح المنصوص عليها في المواد 242 إلى 244 أعلاه، الأمر بإغلاق أي مكان مخصص للجمهور أو يستعمله، ارتكب فيه مستغله تلك الجنح أو تواطأ مع غيره على ارتكابها غلقا مؤقتا سواء كان فندقا أو بيتا مفروشا أو محل إيواء أو إطعام أو محل مشروبات أو مطعما أو ناديا أو محلا لعروض التسلية أو ملحقا بما سبق ذكره، ويمكن تجديد هذا الغلق حسب الأشكال المنصوص عليها في الفقرة السابقة** ".

ويتضح من هذه المادة أنها أوجبت غلق كل مكان أو محل إذا اقترفت فيه الجرائم المنصوص عليها في المادتين 242-243 السالفتي الذكر والمتعلقتين بصناعة المخدرات والاتجار والتعامل فيهما وتقديمهما للاستهلاك أو تسهيل تعاطيها أو حيازتها...

ب- التدابير الاحترازية :

تنص المادة 250 من قانون الصحة على أنه :" يمكن أن يأمر قاضي التحقيق أو قاضي الأحداث بإخضاع الأشخاص المتهمين بارتكاب الجنحة المنصوص عليها في المادة 245 أعلاه، لمعالجة مزيلة للتسمم، تصاحبها جميع تدابير المتابعة الطبية وإعادة التكييف الملائمة لحالتهم إذا ثبت أن

2 / رؤوف عبيد.المرجع السابق.ص87

حالتهم تستوجب علاجا طبيا، ويصدر تنفيذ الأمر الذي يوجب هذا العلاج بعد انتهاء التحقيق، وعلى أية حال حتى تصدر الجهات القضائية حكما بغير ذلك.

و تنص المادة 245 على أنه :" **يعاقب...كل من يستعمل بصفة غير شرعية إحدى المواد أو النباتات المصنفة على أنها مخدرات** ".

ويتضح من المادة أعلاه أن المشرع أعطى لجهة التحقيق، ممثلة في كل من قاضي التحقيق العادي إذا كان المتهم بالغا، أو قاضي الأحداث إذا كان المتهم حدثا أن يصدر أمرا بوضع المتهم المدمن في مؤسسة علاجية لإزالة آثار الإدمان والتسمم، مع الملاحظة أن الأمر بالوضع لا يجب أن يصدر إلا بعد الانتهاء من التحقيق، ويظل هذا الأمر ساري المفعول إلى غاية صدور أمر مخالف.

و تنص المادة 250 من قانون الصحة على أنه :" **يجوز للجهة القضائية الحاكمة أن تلزم الأشخاص المعنيين في المادة السابقة بالخضوع للعلاج، ولاسيما تأكيد الأمر المذكور أو تمديد أثره وتنفيذ قرارات الجهة القضائية التي أصدرت الحكم ولو طُلب الاستئناف** ".

ويتضح من هذه المادة أنها أعطت لجهة الحكم في حالة القضية المتلبسة بها أن تلزم الشخص المدمن بالخضوع للعلاج، فهنا يكون لجهة الحكم إما تأكيد أمر التحقيق أو تمديد آثاره، مع ملاحظة أن أمر الجهة القضائية يظل ساري المفعول حتى ولو استؤنف الحكم، وللجهة القضائية التي تحال عليها القضية أن تحكم بالقوة المنصوص عليها في المادة 245 من قانون الصحة، وهو أمر جوازي متروك للسلطة التقديرية لقاضي الموضوع.

ويتم تنفيذ أمر وضع المدمن بمؤسسة علاجية طبقا لأحكام المادة 22 من قانون العقوبات التي نصت على أن :" **الوضع القضائي في مؤسسة علاجية**

هو وضع شخص مصاب بإدمان عادٍ ناتج عن تعاطي مواد كحولية أو مخدرات تحت الملاحظة في مؤسسة مهيأة لهذا الغرض ".

أما عن كيفية معالجة إزالة التسمم، فيتم في مؤسسة علاجية بصفة داخلية أو خارجية وتحت إشراف طبيب مختص حسب أحكام المادة 253 من قانون الصحة التي نصت على أنه : " **يجري علاج إزالة التسمم المنصوص عليه في المواد السابقة في مؤسسة متخصصة أو خارجا تحت متابعة طبية يعلم الطبيب المعالج أو السلطة القضائية بسير العلاج ونتائجه...".**[1].

وما يلاحظ على هذه المادة أن الطبيب يمارس عمله تحت إشراف السلطة القضائية التي يجب عليه أن يخبرها عن مراحل العلاج مرحلة بمرحلة.

وفي حالة عدم امتثال المتهمين للعلاج تطبق عليهم أحكام المادة 252 من قانون الصحة التي نصت على ما يلي :" **تسلط العقوبات المنصوص عليها في المادة 245 على الذين يمتنعون عن تنفيذ قرار يأمر بالعلاج المزيل للتسمم دون المساس عند الاقتضاء بتجديد الأمر بتطبيق المادتين 250-251 أعلاه ".**

ويتضح من هذه المادة أنها أخضعت للعقاب كل شخص يحكم عليه بعلاج إزالة التسمم ويرفض الامتثال لعقوبة الحبس من شهرين إلى سنة، وبغرامة مالية تتراوح بين 500 و 5000 دج، أو بإحدى هاتين العقوبتين كما يلاحظ أنها تركت الباب مفتوحا لإعادة تجديد الأمر بالوضع في مؤسسة علاجية عند الضرورة.

---

1 / رؤوف عبده.المرجع السابق.ص120

وفي الخلاصة :

نرى أنه حان الوقت للمشرع الجزائري أن يتدخل أمام استفحال ظـــاهرة المخدرات في المجتمع الجزائري، فيعيد النظر في النصوص المنظمـــة لهـــا وذلك بإصدار قانون خاص بالمخدرات بعيدا عن قـــانون الـــصحة، بحيـــث يتعرض فيه بصورة واضحة للتجريم والعقاب والمتابعة ويحـــدد النـــصوص تحديدا واضحا لا يدع مجالا للتأويل..حتى يمكن التحقق في جريمة المخدرات ومحاصرتها من الجانب القانوني والقضائي، وكذلك الـــنص علـــى أنـــواع المخدرات والتمييز بين النباتات المخدرة والأدويـــة المخـــدرة، كمـــا يجـــب استصدار عقوبات رادعة لها تتماشى مع حجم الخطر الذي يهدد المجتمع في أعظم طاقاته ألا وهي طاقة الشباب.-أنظر الملحق.ص180-

الفصل الخامس

بيانات حول واقع مجرمي المخدرات من خلال عينة البحث

أولا : مدخل :

رغم أن المخدرات عموما لم تكن مجهولة لدى الفرد الجزائري فهي لها جذورها التي تمتد إلى عمق الحضارات الإنسانية، لكنها لم تشكل ظاهرة مرضية إلا بانتشارها المهول الذي لم تفلت منه أية دولة في العالم، فلا يخلو تجمع بشري اليوم من هذه الآفة ومن عصابات ترويج المخدرات ما عدا مناطق محدودة قد لا تتعدى أصابع اليد الواحدة.

ولأن الجزائر لا تدخل ضمن الاستثناء، فقد شهدت في السنوات الأخيرة زيادة في كميات المواد المخدرة المضبوطة من جهة وزيادة في أعداد المدمنين من جهة أخرى، أما معدلات الجريمة التي تزداد وتيرتها يوما بعد يوم، فهي لا تخرج عن كونها نتيجة حتمية للتعاطي وانتشار المخدرات.

والهدف من هذه الدراسة هو التعرف على بعض البيانات الأولية للعينة المدروسة، لكونها تفيدنا في الإطلاع على بعض المؤشرات الهامة التي تكشف عن بعض خصائص هذه الظاهرة في ظرف زمني ومكاني وبيئي معين؛ الأمر الذي سيساعدنا إلى التوصل إلى بعض التفسيرات عن طبيعة هذه الظاهرة.

السؤال رقم 1 : فئات أعمار المنحرفين

فئات الأعمار	العدد	.%
20-16	.150	.50
25-21	.75	.25
30-26	.35	.11،66
35-31	.40	.13،34
المجموع	.300	.100

إن بيانات البحث تظهر أن أعلى نسبة لفئات مجرمي المخدرات تقع في فئة **(16-20)** عاما، حيث قدرت ب **(50%)** وتليها فئة **(21-25)** عاما بنسبة **(25%)** ثم تليها فئة **(31-35)** عاما بنسبة **(13،34%)** أما فئة السن الباقية التي هي من 26 إلى 30 عاما بنسبة **(11،66%)**.

ويمكن استخلاص نتيجة هامة من خلال دراسة هذا الجدول تتمثل في أن الفئة التي ارتفعت بها النسبة المئوية هي الفئة من 16 إلى 20 سنة، هذه المرحلة من السن التي يفسرها كثير من الباحثين مرحلة المراهقة، وهي من مراحل النمو الحساسة التي يفاجأ فيها المراهق بتغييرات عضوية ونفسية سريعة تجعله شديد الميل إلى التمرد والطغيان والعنف والاندفاع؛ وسميت أيضا المرحلة السلبية خاصة من الناحية النفسية[1]، ويرى بعض الباحثين أن الفترة بين **(14-17)** عاما هي أخطر مراحل الوقوع في الانحراف[2]، وعليه فإن مرحلة المراهقة فترة تحل فيها الجريمة إلى حدها الأقصى.

وترى هذه الدراسة أن سبب وجود أكثر نسبة من **(16-20)** عاما و **(21-25)** عاما في المجتمع الجزائري يمكن تفسيره بتوجيه هذه الفئة من الشباب في الشارع بعد الطرد من الدراسة لسبب فشلهم، وأيضا نقص أماكن الشغل، أو بسبب تفكك الأسرة أو بتوجيه من أسرهم نفسها، مما يجعلهم يتفتحون على الواقع الإجرامي بسرعة إلى جريمة المخدرات بصفة خاصة، ونظرا للأهمية الكبيرة التي تكسبها معرفة مكان الإقامة لمجرمي المخدرات بالنسبة للبحث الاجتماعي اهتمت هذه الدراسة خلال السؤال الثاني لمعرفة نمط الولادة لكل شاب منحرف.

---

1 / فؤاد البهي السيد.الأسس النفسية للنمو.الطبعة الرابعة.دار الفكر العربي.القاهرة1975.ص254

2 / جعفر عبد الأمير الياسين.أثر التفكك في جنوح الأحداث.الطبعة الأولى.دار عالم المعرفة1981.ص160

ثانيا : مكان ولادة المتعاطي للمخدرات:

مكان الولادة **ولاية تلمسان**	العدد	%
تلمسان	.60	.20
منصورة	.39	.13
شتوان	.27	.09
أوزيدان	.24	.08
عين الحوت	.09	.03
الكدية	.15	.05
المجموع	.174	.%58

الولايات	**العدد**	**%**
عين تموشنت	.40	.13،34
سيدي بلعباس	.24	.8
وهران	.20	.4،33
معسكر	.09	.5،34
النعامة	.05	.1،66
مستغانم	.09	.3
غيلزان	.08	.2،66
تيارت	.06	.2
الشلف	.05	.1،67
المجموع	.126	.%42

المجموع الكلي	.300	.%100

أوضحت بيانات البحث أن نسبة 58% من المبحوثين وُلدوا في ولاية تلمسان وأن 42% منهم وُلدوا خارج تلمسان، ومن خلال الدراسة الميدانية تبين لنا أنه من 174 مجرم منحرف نجد 54 وُلدوا خارج ولاية تلمسان وهربوا من منازلهم العائلية متوجهين نحو تلمسان باحثين عن الكسب المشروع أو غير المشروع، وستة 6 مجرمين عاملين نزحوا مع عائلاتهم إلى مدينة تلمسان للقيام بالسرقة فيها.

كما بينت لنا الدراسة الآثار السلبية للهجرة الريفية على الأسرة المهاجرة، و انعكاساتها على الانحراف وتعاطي والاتجار في المخدرات عند الشباب، واضطرارها تحت ضغوط حياة المدينة إلى التكديس في الأحياء المجاورة للمدينة كحي **أوزيدان والكدية** و **بودغن**، وأنها غالبا ما تفتقر إلى الخدمات اللازمة لاحتياجات المواطنين الصحية والسكنية والمهنية والتعليمية والشرفية، مما جعلها تعيش على الهامش في هذه المدينة وبالتالي لم تتمكن في أغلب الحالات من تحقيق طموحاتها في إيجاد الترقية الاجتماعية التي كانت تتوقع تحقيقها في المدن، مما خلق أوضاعا معيشية جعلت تماسك الأسرة وتوازنها صعبا، ما يجعل الاهتمام بالأولاد وضبطهم وحمايتهم ورعايتهم أمرا عسيرا وبالتالي تصبح كافة الظروف النفسية والاجتماعية لبعض النازحين مهيأة للانزلاق بهم في جرائم المخدرات.

ثالثا : منطقة السكن :

يُعرّف علماء الأنثروبولوجيا الثقافية بين نوعين من المجتمعات :

1- المجتمع الشعبي ويعرف بالمجتمع الحقيقي الأصيل.

2- المجتمع الحضري ويسميه البعض بالمجتمع المزيف.

فيتميّز المجتمع الأول بالطابع التقليدي والثبات النسبي الذي يقاوم كل تغيير اجتماعي وتتميز غالبية مؤسساته بالقداسة، بينما المجتمع الثاني يفتقر إلى التكامل والاستقرار[1].

وقد قارن ابن خلدون الحياة في المدينة والريف، فوجد أهل البدو أقرب إلى الخير والشجاعة من أهل الحضر كما أن الإغريق والرومان أكدوا على أن الشرور والجرائم تنتشر في المدن أكثر من الريف[2].

والواقع أن التمييز بين الريف والمدينة ليس بالأمر الهين، فقد تتفاعل العناصر والعلاقات الاجتماعية و الاقتصادية والثقافية بين هذين النوعين من المجتمعات، مما يصعب مهمة الباحثين في إيجاد تعريف واضح ومحدد لهما.

وفي هذا الإطار أشار الباحث الأمريكي **تشارلز نيكوس** إلى ضرورة البحث عن معايير موضوعية لتحديد الفروق بين الريف والمدينة.

كما يتفق كثير من العلماء الذين عالجوا موضوع إيكولوجية جنوح الجريمة على الدور الكبير الذي يلعبه الحي الفاسد في تنشئة الفرد، لأن الإنسان يلاحظ أن نظامه الاجتماعي يعين له منذ ولادته نفس الفرص تتاح للطفل لكي يكون لصاً أو عالما[3].

ونظرا للأهمية الكبيرة التي تكتسيها معرفة منطقة سكن المبحوث، اهتمت هذه الدراسة بالتعرف على مختلف المناطق التي كان مجرمو المخدرات يسكنون فيها لتبيان تأثيرها عليهم.

ومن هذا المنظور تُراقب الدراسة الحالية مكان الميلاد والإقامة والجدول الآتي يبين ذلك :

---

1 / عدنان الدوري.أسباب الجريمة وطبيعة السلوك الإجرامي.المرجع السابق.ص272

2 / د. علي مانع.جنوح الأحداث والتغيير الاجتماعي في الجزائر المعاصرة.دراسة في علم الإجرام المقارن.د.م.ج.الجزائر1996.ص31

3 / عبد الغني مغربي.الفكر الاجتماعي عند ابن خلدون.ترجمة محمد الشريف بن دالي حسن.الم. الو. للكتاب.الجزائر1996.ص203

منطقة السكن في ولاية تلمسان:

الدوائر	المناطق	العدد	%	%
تلمسان	تلمسان	.21	.7	.9
	حي الاستقلال	.6	.2	
منصورة	حي النسيم	.40	.13،33	
	400 مسكن	.5	.1،66	.18،32
	حي بوهناق	.10	.3،33	
شتوان	حي الاستقلال	.15	.5	
	حي الشهيد	.25	.8،33	.20
	شلدة	.20	.6،66	
مغنية	حي القاضي	.15	.5	
	حي المطمر	.7	.2،34	.22،34
		.25	.18،34	
		.20	.6،66	
سبدو	حي بوعناني	.3	.1	
	حي الشهداء	.15	.5	
	نوفمبر	.7	.2،34	.12،34
		.12	.4	
المجموع		.246	.%82	

منطقة السكن خارج ولاية تلمسان:

الولايات	الدوائر	البلديات	العدد	%
عين تموشنت	عين طلبة		.10	.3،33
			.5	.1،66
			.3	.1
سيدي بلعباس	حي المجاهدين 3500 سكن		.7	.5
وهران	صديقية		.15	.2،34
مستغانم	سيرات	سيرات	.6	.2
معسكر	تليلات		.8	.2،67
المجموع			.54	.%18

وإذا حاولنا تفسير النسب المتحصل عليها من هذا الجدول نلاحظ أن أعلى نسبة من المنحرفين ومجرمي المخدرات كانت تسكن وقت تعاطي المخدرات في كل من دائرة مغنية **34،22%** وخاصة في حي المطمر بنسبة **34،18%**، وتليها دائرة شتوان بنسبة **20%** ، وتليها دائرة منصورة بنسبة **32،18%**.

كما بينت الدراسة بوجود أحياء شعبية مكتظة بالسكان بهذه المناطق التي تتصف بالتكدس والهامشية مما يخلق أوضاعا معيشية مضطربة تهدد تماسك الأسرة وتوازنها، وتجعل العناية بالأولاد وتربيتهم وحمايتهم أمرا جد عسير ويكون ذلك في غالب الأحيان مساعدا ومولدا للجنوح والانحراف.

رابعا : المستوى التعليمي للشباب المنحرفين:

إن الكثير من العلماء الذين درسوا موضوع الفرد الرئيسي من نظام التعليم الذي أصبح يتسبب في وجود :

- الآلاف من التلاميذ سنويا في الشارع بدون:
  - دراسة
  - ولا عمل.

كما تبين هذه الدراسة مدى مساهمة المدرسة الجزائرية في :

- نشوء الإجرام
- والانحراف.

المستوى التعليمي للشباب المنحرفين:

المستوى التعليمي	العدد	%
أمي	.15	.05
ابتدائي	.80	.26،66
متوسط	.40	.13،34
ثانوي	.75	.25
جامعي	.90	.30
المجموع	.300	.%100

وأشارت بيانات البحث:

- إن **5%** منهم كانوا أميين، أما في المرحلة الابتدائية قُدر ب **66،26%.**
- أما في المرحلة المتوسطة فحوالي 13،34% .
- أما في المرحلة الثانوية حوالي **25%** .
- أما في المرحلة الجامعية حوالي **30%.**

ومن خلال الجدول نلاحظ أن نسبة **45%** لم تتجاوز مرحلة التعليم المتوسط، في الوقت الذي وصل الحد الأدنى للأمية في السنة الخامسة ابتدائي.

ولإعطاء صورة دقيقة على هذا الضياع الدراسي في مراحل التعليم المبكـــرة اهتمت هذه الدراسة بالتعرف على أسباب الانقطاع للشباب المنحـــرفين عـــن الدراسة.

أسباب انقطاع مجرمي المخدرات عن الدراسة :

أسباب انقطاع عن الدراسة	العدد	%
الطرد بسبب الضعف الدراسي وتجاوز سن الدراسة.	.70	.35،90
ضرورة العمل لكسب القوت.	.55	.28،20
كره الدراسة.	.40	.20،50
الطرد لكثرة الغيابات.	.30	.15،40
المجموع	.195	.%100

وقد أشارت بيانات البحث :

- أن **35،90%** من الشباب المنحرفين كان السبب لتوقفهم عن الدراسة هو الطرد المدرسي الرسمي بسبب الضعف التحصيلي وتجاوز سن الدراسة .
- وأن **28،20%** منهم كان سبب انقطاعهم عن الدراسة لحاجة العمل من أجل دعم دخل الأسرة .
- وإن **20،50%** منهم توقفوا عن الدراسة كراهية .
- وأن **15،40%** منهم طُردوا لكثرة غياباتهم عن الدراسة.

ويمكن أن نستنتج من خلال الجدول وفي إطار موضوع علاقة المدرسة بانحراف الشباب في عينة البحث نتائج هامة، من بينها أن المدرسة قد أسهمت في خلق شباب منحرف خاصة بعد الإلقاء بهم إلى الشارع، وفي سن مبكرة أي في سنوات المراهقة والتي تعتبر المرحلة الخطيرة في حياة الشباب[1].

وعليه يكونون فريسة سهلة للدخول في ميدان الإجرام والانحراف، وأيضا وسيلة يستعملها عصابات وتجار المخدرات كما بينت الدراسة أيضا أن الشباب المنحرفين الذين انقطعوا عن الدراسة ودخلوا ميدان العمل اضطروا لذلك، من أجل دعم دخل الأسرة الفقيرة، هذا ما يجعلهم يتعرضون إلى أخطر انحرافات بيئة العمل حيث المعاملة القاسية التي يتلقاها هذا الطفل من أرباب العمل ومن العاملين ومنها التعذيب وتوجيه الإساءة باللفظ والضرب والاعتداء الجنسي[2].

وبالتالي تجعلهم أقل ثقة بأنفسهم وبالغير ويتطور لديهم السلوك العدواني.

---

1 / عبد الرحمن عيسوى.سيكولوجية الجنوح.دار النهضة للطباعة والنشر.بيروت1984.ص156

2 / خالد سليمان.سوسن مرقة.أضواء على ظاهرة عمالة الأطفال.مقاربة نقدية.عالم الفكر.العدد3.المجلد30.يناير-مارس2002.ص159

خامسا : عدد الأبناء في أسرة المنحرفين المتعاطين للمخدرات:

من المعروف لدى الباحثين بصفة خاصة، ولدى عامة الناس بصفة عامة أن الأطفال الذين يعيشون بين أسرة كبيرة العدد يتأثرون بعوامل نفسية واجتماعية، كما يمكن أن تكون ذات علاقة سلوكية للجانح في بعض الأحوال، إذا لم يلق كل طفل فيها الرعاية التامة والعناية الكاملة في التربية والتوجيه والمراقبة وإشباع لحاجياته الأساسية في المأكل والملبس والعطف والحنان[1].

ولما كانت الجزائر تتميز بارتفاع ملحوظ في معدلات المواليد ولاعتقادنا بأن أسر الشباب المنحرفين تمتاز بكثرة عدد أفرادها استهدفت هذه الدراسة من خلال السؤال الذي يبين عدد الأبناء في أسر الشباب المنحرفين.

عدد الأبناء في أسرة المنحرفين المتعاطين للمخدرات:

عدد الأبناء	العدد	%
بدون أطفال	–	–
1 إلى 3 أطفال	.15	.5
4 إلى 6 أطفال	.50	.16،66
7 إلى 9 أطفال	.170	.56،66
10 إلى 13 طفل	.40	.13،34
أكثر من 13 طفل	.25	.8،34
المجموع	.300	%100

1 / علي عبد القادر القهوجي.علم الإجرام وعلم العقاب.المرجع السابق.ص118

أوضحت الدراسة :

- أن نسبة الأسر التي لديها من 7 إلى 9 أطفال تمثل **56،66%** .
- أن نسبة الأسر التي لديها من 4 إلى 6 أطفال تمثل نسبة **16،66%**.
- وأن نسبة الأسر التي لديها من 10 إلى 13 طفل تمثل **13،34%**.
- أما نسبة الأسر التي لديها من 1 إلى 3 أطفال فلا تمثل إلا **5%** من مجموع الأسر.
- أما نسبة الأسر التي لديها 13 طفلا فهي تمثل **8،34%** من مجموع الأسر المبحوثين.

وظهر أن متوسط عدد الأبناء في أسر المنحرفين هو 6 أطفال.

ولقد استنتجت هذه الدراسة أن **70%** من أسر المنحرفين لديها من 7 أطفال إلى 13 طفلا وهي نتيجة مطابقة لنتائج بعض الدراسات العربية التي توصلت إلى غالبية الأحداث المنحرفين ينحدرون من أسر كبيرة العدد[1].

كما أن حجم الأسرة الكبيرة تؤثر في شخصية الأبناء فكلما كان حجم الأسرة معتدلا كانت فرص التفاعل والتواصل والترابط ممكنة بين كل أفرادها، فيصدر عنهم سلوك سوي ولا يقومون بالجريمة.

بعكس الأسرة غير المعتدلة الحجم لا يجد فيها الطفل الفضاء الواسع للنمو الطبيعي، فكثرة الأطفال تعجز الآباء عن توفير الرعاية الكاملة لكل واحد منهم، وقد يفضي ذلك إلى شعورهم بالإهمال والضياع وعدم المساواة، فيصبحون نتيجة ذلك عرضة للوقوع في قبضة رفقاء السوء وممارسة السلوك الإجرامي[2].

---

1 / مصطفى حجازي.الأحداث الجانحون.دار الطليعة بيروت.1981.ص164

2 / عوض محمد.مبادئ علم الإجرام وعلم العقاب.المرجع السابق.ص314

سادسا : العادات الاجتماعية السيئة التي يتصف بها المنحرفون:

لقد أصبحت ظاهرة تعاطي المسكرات والمخدرات من قبل الأطفال والمراهقين والاعتياد عليها والإدمان عليها في بعض الأحيان مشكلة تعاني منها المجتمعات الحضرية المعاصرة بصفة عامة والمجتمع الجزائري بصفة خاصة، بحيث لوحظ إقبال الأطفال والمراهقين على بعض العادات الاجتماعية السيئة مثل التدخين واستعمال النفة وشرب الخمر ولعب القمار وتناول المخدرات والأقراص البيضاء وانتشارها بصورة مقلقة في أواسط الشباب المنحرفين والجانحين، باعتبار أنهم ضحايا الإهمال والاستغلال، حيث تحرروا في سن مبكرة من رقابة الوالدين ومن كثير من قيود الضبط الاجتماعي. لذلك نريد من خلال الدراسة التعرف على أنواع العادات السيئة التي اعتاد عليها المنحرفون من خلال السؤال التالي:

أنواع العادات السيئة لدى الشباب المنحرفين :

نوع العادة	التدخين		استعمال النفة		شرب الخمر		لعب القمار		تعاطي المخدرات		تناول الأقراص البيضاء	
الحالة	%	العدد	%	العدد	%	العدد	%	العدد	%	العدد	%	العدد
نعم	.95	.285	.80	.240	.60	.180	.11،66	.35	.75	.225	.54	.162
لا	.5	.15	.20	.60	.40	.120	.88،34	.265	.25	.75	.138	.46
المجموع	.100	.300	.100	.100	.300	.100	.300	.100	.300	.100	.300	.100

وأشارت بيانات البحث :

- أن **95%** من الشباب المنحرفين يدخنون.
- وأن **80%** منهم يستعملون النفة.
- وأن **60%** منهم يشربون الخمر.
- وأن **11،66%** منهم يمارسون القمار.
- وأن **75%**منهم يتعاطون المخدرات.
- وأن **54%** منهم يتناولون الأقراص البيضاء.

ولتوضيح هذه العلاقة، ولإعطاء صورة واضحة عن وجود حالات عن هذه العادات السيئة في أواسط الشباب المنحرفين، اهتمت هذه الدراسة بصفة خاصة بالتعرف على بعض جوانبها من خلال تبيان أعمار الشباب المنحرفين حين بدؤوا ممارسة العادات السيئة لأول مرة.

أعمار الشباب المنحرفين :

الحالة / سن الأحداث	تناول المخدرات		تناول الأقراص		ممارسة القمار		شرب الخمر		إستعمال النفة		التدخين	
	العدد	%	العدد	%	العدد	%	العدد	%	العدد	%	العدد	%
6	–	–	–	–	–	–	–	–	4	1.66	15	5.27
7	–	–	–	–	–	–	–	–	10	4.17	17	5.97
8	–	–	–	–	–	–	–	–	6	2.5	10	3.50
9	3	1.34	–	–	–	–	–	–	7	2.91	17	5.97
10	3	1.34	–	–	–	–	6	3.34	10	4.17	70	24.56
11	–	–	–	–	–	–	4	2.23	15	6.25	20	7.01
12	–	–	–	–	–	–	8	4.44	70	29.17	36	12.63
13	10	4.44	–	–	–	–	6	3.34	15	6.25	60	21.47
14	30	13.33	–	–	5	14.28	7	3.88	25	10.41	27	9.47
15	70	31.11	50	30.86	10	28.58	19	10.55	20	8.34	13	4.57
16	90	40	95	58.64	12	34.28	90	50	40	16.67	–	–
17	11	4.88	9	5.56	6	17.14	20	11.11	18	7.5	–	–
18	8	3.56	8	4.95	2	5.72	20	11.11	–	–	–	–
المجموع	225	%100	162	%100	35	%100	180	%100	240	%100	285	%100

وأوضحت بيانات البحث:

أن **51.56%** من المنحرفين بدؤوا تعاطي المخدرات في سن مبكرة جدا، أي أعمارهم لم تتجاوز خمسة عشر سنة، أما فيما يتعلق بتناول الأقراص البيضاء فأشارت بيانات البحث أن **58.64%** من المنحرفين بدؤوا في تناول الأقراص البيضاء وأعمارهم ستة عشر سنة، وتليها نسبة **30.86%** وأعمارهم خمسة عشر سنة.

أما فيما يخص عادة شرب الخمر، فأظهرت بيانات البحث أن نسبة **3.34%** بدأت شربها في سن عشر سنوات، وأن **96.66%** من المنحرفين بدأت شربها في عمر يتراوح بين إحدى عشرة سنة وثماني عشرة سنة. وأما ما يتعلق بممارسة القمار أظهرت بيانات البحث أن نسبة **94.28%** من المنحرفين بدؤوا ممارسة القمار قبل سن الثمانية عشرة سنة، أما فيما يتعلق في استعمال النفة فأظهرت بيانات البحث أن **26.66%** من المنحرفين بدؤوا استعمال النفة في سن مبكرة جدا، أي أعمارهم لم تتجاوز إحدى عشرة سنة مقابل نسبة **52.28%** من المنحرفين بدؤوا التدخين وأعمارهم لا تتجاوز إحدى عشرة سنة، أما بصدد المخدرات والمسكرات فإن نسبة **2.68%** من المبحوثين بدؤوا يتعاطون المخدرات عن عمر لا يزيد على عشر سنوات، كما أوضح المبحوثون الذين يتعاطون المخدرات بأنهم يستعملون نوعا واحدا من المخدرات وهو ما عبروا عنه " **بالكيف** " وعبر عنه البعض الآخر " **بالزطلة** " وعبر عنه فريق ثالث " **بالشيرة** " وذكروا أنهم يتعاطونها عن طريق وضع قِطَع في السجائر.

أما عن فائدتها فصرح المبحوثون بأنها تؤدي إلى الشعور بالقوة وتذهب عنهم القلق والخوف والتوتر والألم والإطراب، نفس الفائدة للمخدرات بجميع أنواعها.

سابعا : المستوى التعليمي لآباء وأمهات المبحوثين:

تبين كثير من الدراسات التي أجريت أن سبب الانحراف والجنوح وتعاطي المخدرات وشرب الخمر في غالبية المجتمعات المعاصرة، يعود إلى الأُسَـر التي يعاني الوالدان فيها انخفاض المستوى التعليمي أو انعدامه.

ونظرا للأهمية الكبيرة التي يعكسها أثر عامل الأمية على الانحراف وتعاطي المخدرات في عينة البحث، اتجهت هذه الدراسة إلى الكشف عن نسبتها فـي أواسط آباء وأمهات المبحوثين من خلال السؤال التالي :

ما هو المستوى التعليميّ لآباء و أمّهات المبحوثين :

الإحصائيات / المستوى التعليمي	آباء المبحوثين		أمهات المبحوثين	
	العدد	%	العدد	%
أمي	.163	.54.34	.244	.81.34
يقرأ ويكتب	.28	.09.33	.12	.4
مستوى ابتدائي	.73	.24.33	.40	.13.33
مستوى متوسط	.30	.10	.4	.01.33
مستوى ثانوي	.6	.02	–	–
المجموع	.300	.100	.300	.100

وأوضحت بيانات البحث :

أن نسبة الأمية مرتفعة في أواسط أسر المبحوثين إذ بلغت **54.34%** عند آباء المبحوثين، و **81.34%** عند أمهاتهم.

كما أظهرت بيانات البحث أن **09.33%** من آباء المبحوثين و **4%** من أمهات المبحوثين يعرفون القراءة والكتابة، أي لا يتعدى ذلك فك الحروف التي تعلموها في الكتاتيب والمساجد في عهد الاستعمار الفرنسي.

وأن **24.33%** من آباء المبحوثين و **13.33%** منهم لهم المستوى الابتدائي بينما لم يصل إلى المستوى المتوسط إلا **10%** من آباء المبحوثين و **1.33%** فقط من أمهاتهم، أما المستوى الثاني نسبته تكاد تكون منعدمة لدى أباء المبحوثين **2 %** فقط، ولا شيء لدى أمهاتهم.

ولقد أظهرت الدراسة أن نسبة كبيرة من آباء وأمهات المبحوثين تعاني الأمية، والمستوى التعليمي المنخفض، بحيث استنتج البحث أن عامل الأمية كان له آثار سلبية على طريقة تنشئة الأطفال وتوجيههم ودرجة الاهتمام بمشاكلهم والعناية بدراستهم وفهمهم في مختلف المواقف التي يتعرضون لها.

إذ يرى علماء النفس والتربية أن المستوى التعليمي المرتفع يؤثر تأثيرا بالغا في نمو الطفل، عن طريق المحادثة ونوعيتها كما يسمح بالمراقبة الصارمة لسلوك الطفل وفهم طبيعة الصعوبة التي يتلقاها أثناء مراحل النمو، علىَ عكس انخفاض المستوى الثقافي للوالدين الذي يعتبر عائقا بين فهم الآباء للأبناء والأبناء للآباء، وبالتالي لم يستطع الآباء حل مشاكل أبنائهم المادية والعاطفية والتربوية والمدرسية، وبالتالي يظهر بوضوح مدى تأثير المستوى المنخفض لأولياء المنحرفين في سلوك أبنائهم.

ثامنا : أعمار أباء وأمهات المبحوثين :

إن تمرد الأبناء على الآباء، ومحاولة الانفصال عن جذورهم الاجتماعية في المجتمع الجزائري الحضري الحديث أصبحت ظاهرة بارزة بشكل قوي، حيث صار من المتعذر على الآباء فرض سلطتهم على الأبناء وفق ما تقتضيه الأبوة في التربية، لذا ارتأت هذه الدراسة التعرف على مدى علاقة أعمار الوالدين وتجاهل الأبناء للسلطة الأبوية من خلال السؤال التالي :

أعمار أباء وأمهات المبحوثين

فئات الأعمار بالسنين	أباء المبحوثين		أمهات المبحوثين	
	العدد	%	العدد	%
أقل من30 سنة	–	–	–	–
40 - 31	.45	.15	.70	.23.34
50 - 41	.40	.13.33	.15	.05
60 - 51	.130	.43.34	.120	.40
70 - 61	.30	.10	.95	.31.66
أكثر من 70	.55	.18.33	–	–
المجموع	.300	.100	.300	.100

بينت بيانات البحث :

- إن أعلى نسبة **43.34%** من أعمار آباء المبحوثين تقع في فئة **51-60** عاما.
- وأعلى نسبة **40%** من أعمار أمهات المبحوثين تقع في فئة **41-50** عاما.

وقد استنتجت هذه الدراسة أن التغير الاجتماعي الذي تعرضت له أسرة المجتمع الجزائري الحضري بصفة خاصة بعد الاستقلال، أدى إلى التخلخل في الضبط الأسري حيث أصبح الأب الذي كانت كلمته مسموعة في أسرته لا يستطيع استخدام حقوقه الأبوية المتوارثة على أطفاله.

ويتضح ذلك أكثر إذا كان الأب متقدما في السن، كما أظهرت لنا بيانات البحث أن الغالبية العظمى من آباء المنحرفين من ذوي الأعمار المتقدمة لأن هذا السن الذي يعجز فيه الآباء عن استخدام سلطتهم ورهبتهم فيصبح المنحرفون لا يولون أي اهتمام لنصائح وتوجيهات آبائهم.

أما عن الأمهات فصرّح لنا الأحداث المنحرفون والمتعاطون للمخدرات أنهن أصبحن مغلوبات على أمرهن، وليس لهن كلمة مسموعة لديهن وبالتالي لا توجد أي سلطة.

الخلاصة :

إن العوامل الاجتماعية لها تأثير بالغ الأهمية في سلوك الإنسان، فهذا الأخير بطبعه الاجتماعي وغريزة التجمع القائمة في كيانه الذاتي، تكون أفعاله وتصرفاته مرتبطة بمركزه الاجتماعي والدور المنوط به، فالعينة المدروسة قد أفادتنا في الإطلاع على بعض المؤشرات الهامة والتي تكشف عن بعض خصائص هذه الظاهرة في ظل الظروف المكانية والبيئية والزمنية التي يعيش فيها مجرمو المخدرات وتأثيرها الكبير على الفرد داخل المجتمع.

كما اتصفت علاقة المنحرفين خاصة والشباب عامة مع آبائهم بالصراع الثقافي، فالتغيير الاجتماعي السريع في الجزائر وما استتبعه من تغير في طريق الحياة قد أثر كثيرا في إضعاف العلاقة بين الآباء والأبناء فأغلب الآباء أميون يتمنون أن يكون سلوك أبنائهم يتماشى مع طريقة العيش المحافظة التقليدية، ولكن جيل الشباب تحت تأثير الإعلام والثقافة الغربية وتأثير المحيط الاجتماعي خارج نطاق الأسرة يريد أن يتغير ويتكيف مع الحياة العصرية.

لهذا فإن وحدة الجيل تنشأ كرد فعل أو استجابة للتغيرات المجتمعة، وما أن تتكون حتى تصبح بدورها عاملا للمزيد من التغيرات ويعمل الشباب على توسيع قاعدته ويكون أسلوب جيل منفصل عن جذوره الاجتماعية.

الفصل السادس

المخدرات

في

الجزائر

أولا : المجتمع وتعاطي المخدرات:

المخدرات هي ما يتناوله الشباب المنحرف، كما أنها تعتبر وسيلة للتجمع وللهروب من المشاكل والقلق وحل للنسيان كما أنها نتيجة منطقيـــة للمكانـــة التي منحت لمنحرفي المجتمع للحياة في أحيائهم.

لذا نجدهم يتكلمون عادة عن المخدرات كنشاط وإجابة عن السؤال الذي يردده أعضاء الجماعة : " **ماذا نفعل** " .

ويعتبر تعاطي المخدرات أو الذهاب إلى السينما والإدمان على الخمر وسيلة للقيام بفعل ما معاً، حيث تسمح لهم المخدرات بإيجاد الأحلام وأن كـــل مـــا يعجزون عن تحقيقه في الواقع يصلون إليه ولو في الخيال فهي أسطورة.

فتعاطي المخدرات ليست عادة، وإنما نتيجة لخيبة الأمل، ولهذا استهدفت هذه الدراسة التعرف على بعض المؤشرات الهامة التي تكشف عن أسباب تعاطي المخدرات من ناحية، ومن ناحية أخرى عن العوامل المساعدة في تـــصاعد وانتشار هذه الظاهرة بين أعمار الشباب ورأيهم في تعاطي المخدرات وهـــذا يتضح فيما يلي :

ما رأي المبحوث في ظاهرة تعاطي المخدرات ؟

رأي المبحوث حول تعاطي المخدرات	العدد	%
- الهروب من الواقع	.238	.79.34
- التجربة وتقليد الزملاء	.62	.20.66
المجموع	.300	.%100

أشارت بيانات البحث :

- أن 79.34% أجابوا بأن الهروب من الواقع، وهذا يرجع إلى التفكك الأسري الذي يؤدي إلى تعاطي المخدرات.

- بينما أجابت نسبة 20.66% بأن اتجاه الشباب إلى تعاطي المخدرات يرجع إلى التجربة، وتقليد الزملاء وهنا الأمر يتضح لنا من الأسباب الدافعة إلى ذلك.

أسباب تعاطي المخدرات :

ما هي الأسباب التي دفعتك إلى ذلك	العدد	%
- المشاكل العائلية	.238	.41.58
- عدم وجود عمل	.110	.19.19
- ماذا تفعل إذا طردت من المدرسة ؟	.150	.26.18
- من أجل التجربة وتقليد الزملاء	.75	.13.09
المجموع	.300	.%100

أوضحت مجموع إجابات المبحوثين :

أن الأسباب الرئيسية التي تؤدي بالشباب إلى تعاطي المخدرات هي :

- في المرتبة الأولى المشاكل العائلية بنسبة 41.54%.
- ثم تليها الطرد من المدرسة فلم يجد الشباب ماذا يفعل فيلتجأ إلى تعاطي المخدرات وهذا بنسبة 26.18% .
- ثم تليها عدم الحصول على عمل بنسبة 19.19% .

بينما 26.18% ونسبة 13.09% من مجموع الإجابات التي صرحت بأن سبب هذه الظاهرة يرجع إلى التجربة، لأن الحياة مبنية على مجموعة من التجارب، وتستنتج الدراسة من خلال إجابات المبحوثين أن المشاكل العائلية والطرد المدرسي والتسكع في الشوارع بدون عمل، هي التي تؤدي إلى السعادة ويتضح هذا من خلال السؤال التالي:

ما هو شعورك وأنت تمارس هذه العملية ؟

شعور المبحوث عند تعاطي المخدرات	العدد	%
- التماهي في الخيال والإحساس بالعادة	.140	.62.23
- الشعور بالندم والإثم	.13	.5.77
- ارتياح البال ونسيان المشاكل	.72	.32
المجموع	.225	.%100

وأوضحت بيانات البحث :

- أن 62.23% من المتعاطين للمخدرات يشعرون عند تعاطيهم لها بالتماهي في الخيال والإحساس بالسعادة.

- وأن 32% من المبحوثين المتعاطين للمخدرات صرحوا بارتياح البال ونسيان المشاكل، بينما 5.77% من المبحوثين صرحوا بأن شعورهم بالندم والإثم كان هو السبب الرّئيس وراء تعاطيهم المخدرات.

واستنتجت هذه الدراسة أن لجوء الشباب البطالين والمطرودين من المؤسسات التربوية والتفكك الأسري هو الذي يؤدي بهم إلى تعاطي المخدرات، لأنها تسمح لهم بإيجاد الأحلام والسعادة، وكل ما يعجزون عن تحقيقه في الواقع يصلون إليه ولو في الخيال.

أما فيما يخص أوقات تعاطي المخدرات، فللمتعاطي أوقات معينة يراها مناسبة لتعاطي المخدرات، ارتأت هذه الدراسة التعرف على الأوقات التي يتعاطى فيها بكمية كبيرة.

أوقات تعاطي المخدرات :

أوقات التعاطي	العدد	%
- صباحا ومساء	.119	.52.88
- صباحا وظهرا ومساء	.26	.11.57
- مساء	.80	.35.55
المجموع	.225	.%100

وأوضحت بيانات البحث :

أن تعاطي المخدرات يكون حسب الأوقات التالية على الترتيب حسب نسبتها:

- صباحا ومساء 52.88%.
- وصباحا ومساء وظهرا 11.57%.
- ومساء 35.55%.

وتفسر هذه الدراسة أوقات تعاطي المخدرات حسب بعض الحالات خاصة، قبل غروب الشمس بقليل وفي الفجر، ويرجع ذلك إلى قلة الحركة وغلق المحلات والأسواق، الأمر الذي يجعل الشوارع والأحياء والأسواق خالية من حركة السكان.

والملاحظ أن الطبقات الشعبية المنتشرة فيها ظاهرة تعاطي الحشيش حسب إجابات المبحوثين هي كما يلي :

طبقات تعاطي المخدرات :

الطبقات المنتشرة فيها ظاهرة تعاطي المخدرات	العدد	%
- جميع طبقات الشعب	.84	.28
- أغلبها	.30	.10
- طبقة واحدة	.186	.62
- غير ذلك	-	-
المجموع	.300	.%100

أوضحت بيانات البحث :

إن انتشار تعاطي المخدرات كما تدل عليه إجابات أفراد مجتمع البحث يشمل:

- في المرتبة الأولى نجد طبقة واحدة وهي تلك التي تسكن في أحياء شعبية والتي يتسم وسطها بالتفكك.

- ثم تليها في المرتبة التالية جميع الطبقات الشعبية سواء الفقيرة أو المتوسطة أو الغنية.

وتتفق نتيجة هذه الإجابات مع الفرضية الثانية :

توجد علاقة بين حالات تعاطي المخدرات وحالات التفكك العائلي، كما يتبادر إلينا السؤال التالي : هل نسبة كبيرة من الشباب الجزائري يتعاطى المخدرات ؟

نسب تعاطي المخدرات :

نسبة كبيرة من الشباب يتعاطى المخدرات	العدد	%
- نعم	.228	.%76
- لا	.72	.%24
المجموع	.300	.%100

واضح من هذا الجدول، أن المبحوثين سواء من المتعاطين أو غير المتعاطين يرون بما لا يدع للشك مجالا، أن نسبة كبيرة من أفراد المجتمع تتعاطى المخدرات، هذا ما جعل الباحث يرد معرفة رأي المبحوثين حول السؤال التالي:

تعاطي المخدرات في الجزائر (مشكلة كبرى): نعم / لا

تعاطي المخدرات مشكلة كبرى في الجزائر	العدد	%
- نعم	.216	.72
- لا	.84	.28
المجموع	.300	.%100

وقد قصدنا من السؤال السابق معرفة ما إذا كانت ظاهرة تعاطي المخدرات قد أصبحت مشكلة استوجبت اهتمام المجتمع والسلطة، وتبين بوضوح من الإجابات السابقة أن تعاطي المخدرات مشكلة كبرى بالفعل.

غير أنه تبين لنا أيضا أثناء إجراء الاستبيان أن مفهوم كلمة مشكلة قد اختلفت بين أفراد مجتمع البحث من طبقة لأخرى، ومن حيث المستوى التعليمي الذي ينتمي إليه المبحوث، كما اختلفت الإجابات كما هو موضوع في الجدول بين أفراد العينة العامة وبين المتعاطين، حيث الكل اعتبر أن الظاهرة من المشكلات الكبرى.

ويظهر لنا من خلال نسبة 72% من مجموع الإجابات التي تعتبر ظاهرة التعاطي مشكلة من حيث ما يترتب عليها من دخول إلى السجن وتشرد عائلة

المتعاطي، وهنا هو وجه المشكلة الوحيد في نظر هؤلاء الكثيرين من المتعاطين وخاصة المدمنين منهم، ولعل ذلك يرجع إلى قلة حظهم من الثقافة وضعف انتباههم بعملية التعاطي كسلوك له آثاره المتفاعلة على شخصية المتعاطي من حيث قواه البدنية والنفسية والعقلية والاجتماعية.

والذي يهمّنا في هذا الصدد، هو أن ظاهرة التعاطي تبدو في نظر أفراد المجتمع مشكلة كبرى، بغض النظر عن اختلاف مدلول كلمة مشكلة في أذهان هؤلاء الأفراد.

وظاهرة التعاطي لا تصبح مشكلة إلا إذا كانت شاذة، وعلى جانب كبير من الشيوع والانتشار. ويظهر لنا شيوع تعاطي المخدرات من خلال السؤال التالي:

تعاطي المخدرات بين زملاء الدراسة والعمل : نعم / لا

زملاء في العمل والدراسة يتعاطون المخدرات	العدد	%
- نعم	.240	.80
- لا	.39	.13
- غير مُبيّن	.21	.%07
المجموع	.300	.%100

ونرى من خلال الجدول، أن الأغلبية الساحقة لأفراد البحث في كافة طوائفه، سواء منهم المتعاطون أو غير المتعاطين يعرف كل منهم بعضا من زملائه في العمل أو الدراسة ممن يتعاطون المخدرات؛ ولكن هل أفراد عائلة المبحث يتعاطون المخدرات ؟

تعاطي المخدرات لأفراد العائلة :

بعض أفراد عائلتك يتعاطون المخدرات	العدد	%
- نعم	.180	.60
- لا	.120	.40
المجموع	.300	.%100

ومن هذا الجدول يتضح لنا :

- أن 60% من أُسَر المبحوثين لا تخلو من فرد واحد على الأقل ممن يتعاطون المخدرات، فإن كان عدد الأسر الجزائرية هو حوالي 10 ملايين على أساس أن متوسط أفراد الأسرة هو خمسة أفراد، وأن عدد السكان هو حوالي 30 مليون وبعبارة أخرى فإن نصف الذكور البالغين من الشعب الجزائري يتعاطون المخدرات.

ولهذا فنحن بعد ذلك لا نستطيع أن نشك في أن ظاهرة تعاطي المخدرات واسعة الانتشار في المجتمع الجزائري، ومن خلال السؤال التالي نستطيع التأكد من النتائج السابقة.

هل سبق لك أن تعاطيت المخدرات 1/1 ؟: نعم / لا

هل سبق لك أن تعاطيت المخدرات	العدد	%
- نعم	.240	.80
- لا	.45	.15
- غير مبين	.15	.05
المجموع	.300	.%100

ونتائج هذا الجدول تؤكد إلى حد كبير النتائج السابقة التي وصلنا إليها، وهي أن حوالي 60% من البالغين الذكور سبق لهم تعاطي المخدرات، ويؤكد هذه النتيجة السؤال التالي :

هل سبق لك أن تعاطيت المخدرات 2/1 ؟:

هل سبق لك أن تعاطيت المخدرات ؟	العدد	%
- بصفة منتظمة	.60	.20
- بصفة متقطعة	.90	.30
- ناذرا	.75	.25
- لا نتعاطاه الآن	.45	.15
- غير ذلك	.30	.10
المجموع	.300	.%100

إذا جمعنا النِسب المئوية الخاصة بالتعاطي المنتظم والمنقطع والناذر لوجدنا أنها 75%، وهي تكاد تطابق النسبة السابقة في الجدول السابق التي هي .%80

يعتبر الانحراف والمخدرات والعنف نتائج للشروط التي يوفرها المجتمع للشباب المنحرف، لأن هذا الأخير في رغبة دائمة لمحو القمع، فسلوكات الشباب وخطاباتهم ترمي إلى النجاة من الشفاء والسيطرة التي تنظم حياتهم اليومية.

ويظهر تعاطي المخدرات حين لا يكون لدى الشاب أو الجماعة أية إمكانيات أخرى لتغيير الوضعية التي يتواجدون فيها، فيلجئون إلى استعمال رموز ودلالات مخالفة لجذورهم الاجتماعية كتعاطي المخدرات وشرب الخمر والزنا والعنف.

ويمكننا القول إن رفضهم هذا هو الإجابة الوحيدة للعنف الذي يعانون منه يوميا في محيطهم، وهو الإمكانية الوحيدة المتواجدة لديهم للتعبير عن ثورتهم اتجاه وضعية اقتصادية واجتماعية وثقافية وأخلاقية شاقة.

وبهذا يمكن القول أن المنحرف يستعمل دلالات الرفض تعبيرا عن رفضه للواقع الاجتماعي، ولكي يتميز بنفسه عن أفراد المجتمع ولجلب أنظار الرأي العام.

ثانيا : الدراسات الخاصة بالمخدرات في الجزائر:

رغم أن المخدرات عموما لم تكن مجهولة لدى الفرد الجزائري، فهي لها جذورها التي تمتد في عمق الحضارات الإنسانية ، لكنها لم تشكل ظاهرة مرضية إلا بانتشارها المهول الذي لم تفلت منه أي دولة في العالم، فلا يخلو تجمع بشري اليوم من هذه الآفة ومن عصابات ترويج السموم وتجار الموت ماعدا مناطق محدودة قد لا تتعدى أصابع اليد الواحدة.

-أنظر ملحق.ص184-

ولأن الجزائر لا تدخل ضمن الاستثناء، فقد شهدت في السنوات الأخيرة زيادة في كميات المواد المخدرة المضبوطة من جهة وزيادة أعداد المدمنين من جهة أخرى.

وهذا ما أكده السيد " **صالح عبد النوري** " مدير دراسات التحليل والتقييم بالديوان الوطني لمكافحة المخدرات وإدمانها الكائن مقره بالعاصمة والذي أنشئ بمقتضى مرسوم تنفيذي رقم 97.212.[1]

وقد أكد السيد " **صالح عبد النوري** " أن واقع المخدرات في الجزائر أخذ منزلقا خطيرا. وأن هذه الآفة تتقدم بسرعة مذهلة حتى أنها انتشرت بين جميع شرائح المجتمع. وأيضا انتشار ورواج كبير **للقنب الهندي** أو ما يسمى **بالحشيش** أو **الكيف** وهو يضبط بالأطنان وهذا ما سوف نُبيّنه بالأرقام والإحصائيات.

1 / نبيل صقر.جرائم المخدرات.دار الهدى.الجزائر2006.ص4

كمية المخدرات حسب النوعية من 2000 إلى 2007:

السنة	الكيف	الأقراص	الشجيرات
2000	971.357	32981	-
2001	2203	11042	1734
2002	13130.04	15716	10910
2003	15049.469	17652	4543
2004	14023	44586	411
2005	9877	39209	4061
المجموع	55253.866	161186	21659

إن إحصائيات المخدرات في الجزائر في المدة الأخيرة من سنة 2000 إلى 2005 تبين :

- أن أكبر كمية تم حجزها تخص نوعا من المخدرات يدعى **الأقراص** حيث قدرت ب **161186** طن ، أي ما يعادل **82%** من مجموع المخدرات المحجوزة.

- أما كمية **الكيف** فقد شكلت **4%** من سنة **2001** حيث قدرت ب **32981** طن إلى سنة **2005** حيث بلغت **39209** طن على عكس النوعيتين الأخيرتين فبالنسبة للكيف تبين أن كمياته المحجوز قد تناقصت من **9071357** في سنة **2000** إلى **9877** طن في سنة **2005**.

- وكذلك بالنسبة لنوعية الشجيرات فمن كمية **1734** طن في سنة **2001** انخفضت إلى **1061** طن.

نسبة كميات المخدرات المحجوزة حسب النوعية في الفترات ما بين سنوات 2005/2000:

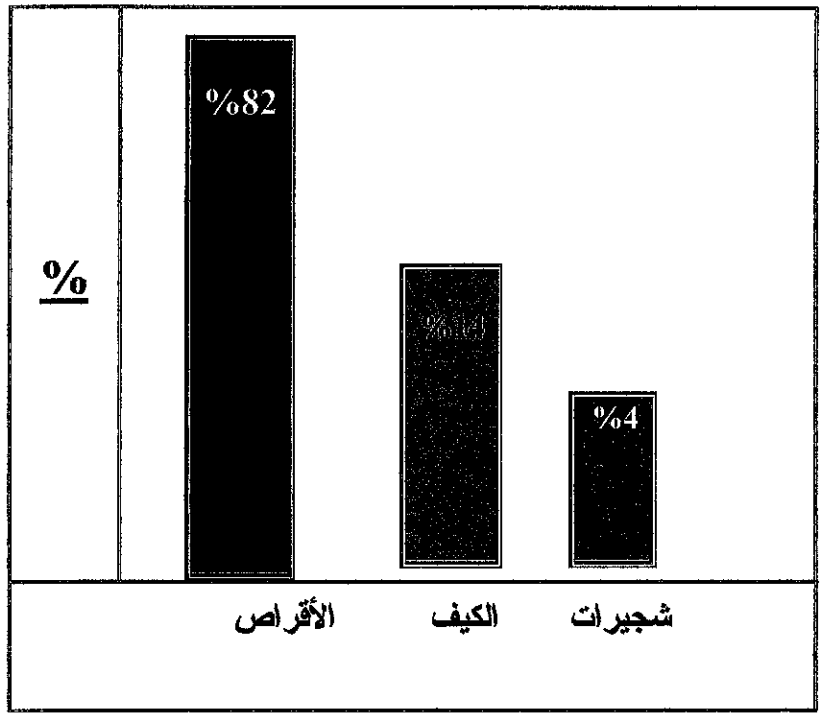

قضايا المخدرات حسب الجنس والسن من سنة 2000 إلى 2005:

السنة	سن الأشخاص المحكوم عليهم												المجموع	
	18-13		25-19		35-26		45-36		55-46		55 +			
	أنثى	ذكر	أنثى	ذكر	أنثى	ذكر	أنثى	ذكر	أنثى	ذكر	أنثى	ذكر	أنثى	ذكر
2000	148	5	1925	20	1525	3	357	1	69	0	15	1	4035	30
2001	151	0	2040	13	2021	12	820	1	143	0	100	0	3235	26
2002	5526	0	13	2	149	10	627	2	2079	5	2525	0	133	32
2003	324	33	4245	15	3207	30	983	15	219	8	64	4	9042	105
2004	525	6	4096	23	4370	26	1279	2	40	3	41	0	10351	60
2005	560	3	5260	52	4169	69	1265	7	251	1	53	6	11558	138
المجموع	7234	47	17579	125	15437	162	5331	28	2801	17	2798	11	29038	1591

وحسب الجدول بالنسبة لقضايا المخدرات :

فأكبر عدد حسب التمثيلات البيانية:

- قدرت **17579** قضية للفئتين **19-25** سنة.
- وقدرت **17579** قضية للفئة **26-35** سنة.

ونلاحظ كذلك أن عدد القضايا بالنسبة للذكور أكبر بكثير مقارنة بعدد قضايا الإناث .

وقد شهد تزايدا كبيرا للجنسين :

- من سنة **2000** :

1- إذ قدرت ب **4035** قضية للذكور.

2- و**30** قضية للإناث .

- إلى سنة **2005** :

2- عرفت **11558** قضية للذكور.

3- وعرفت **138** قضية للإناث .

تمثيل بياني

خاص بقضايا المخدرات حسب السن

في الفترة ما بين 2000-2005

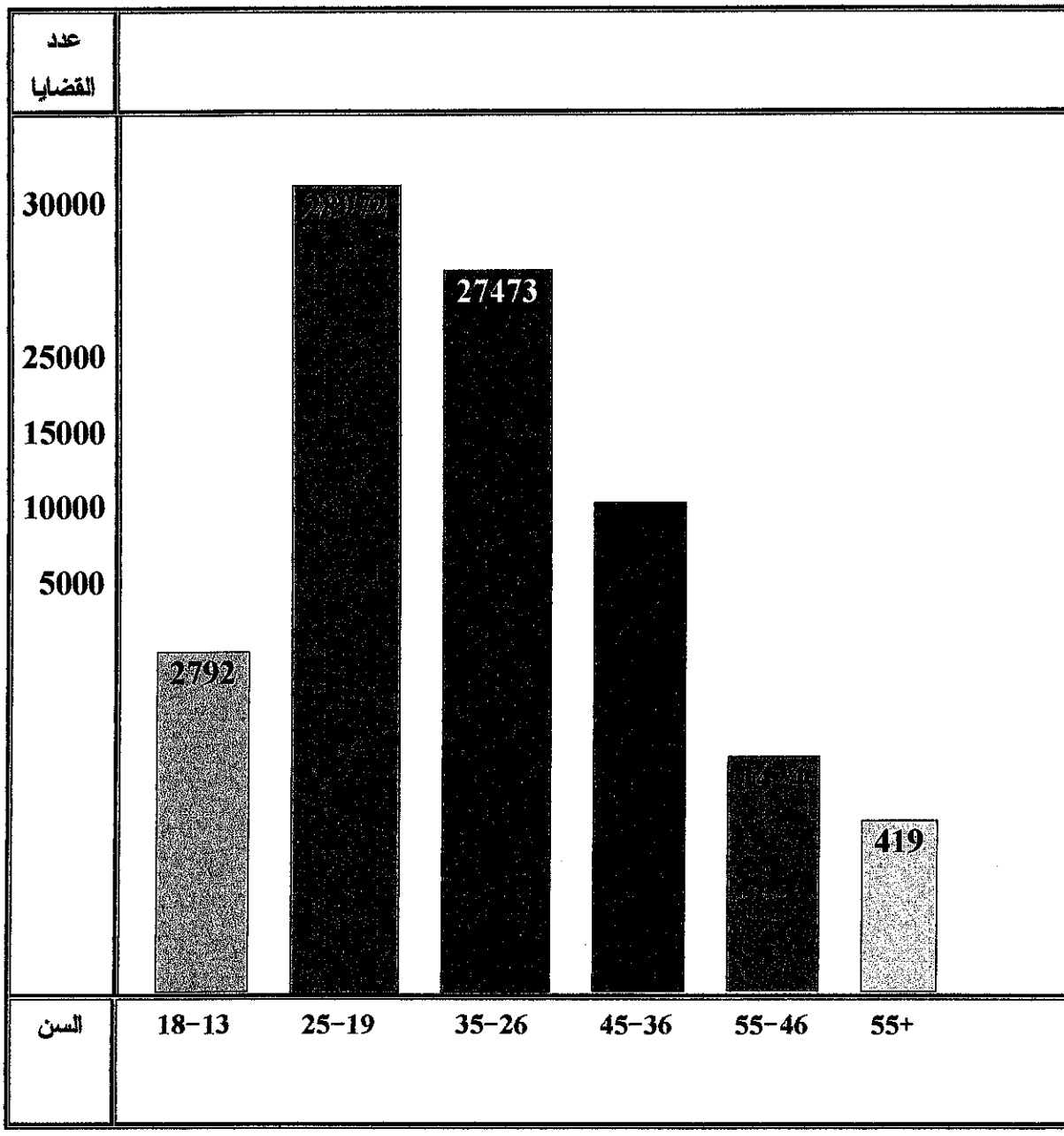

تمثيل بياني خاص بقضايا المخدرات حسب الجنسين

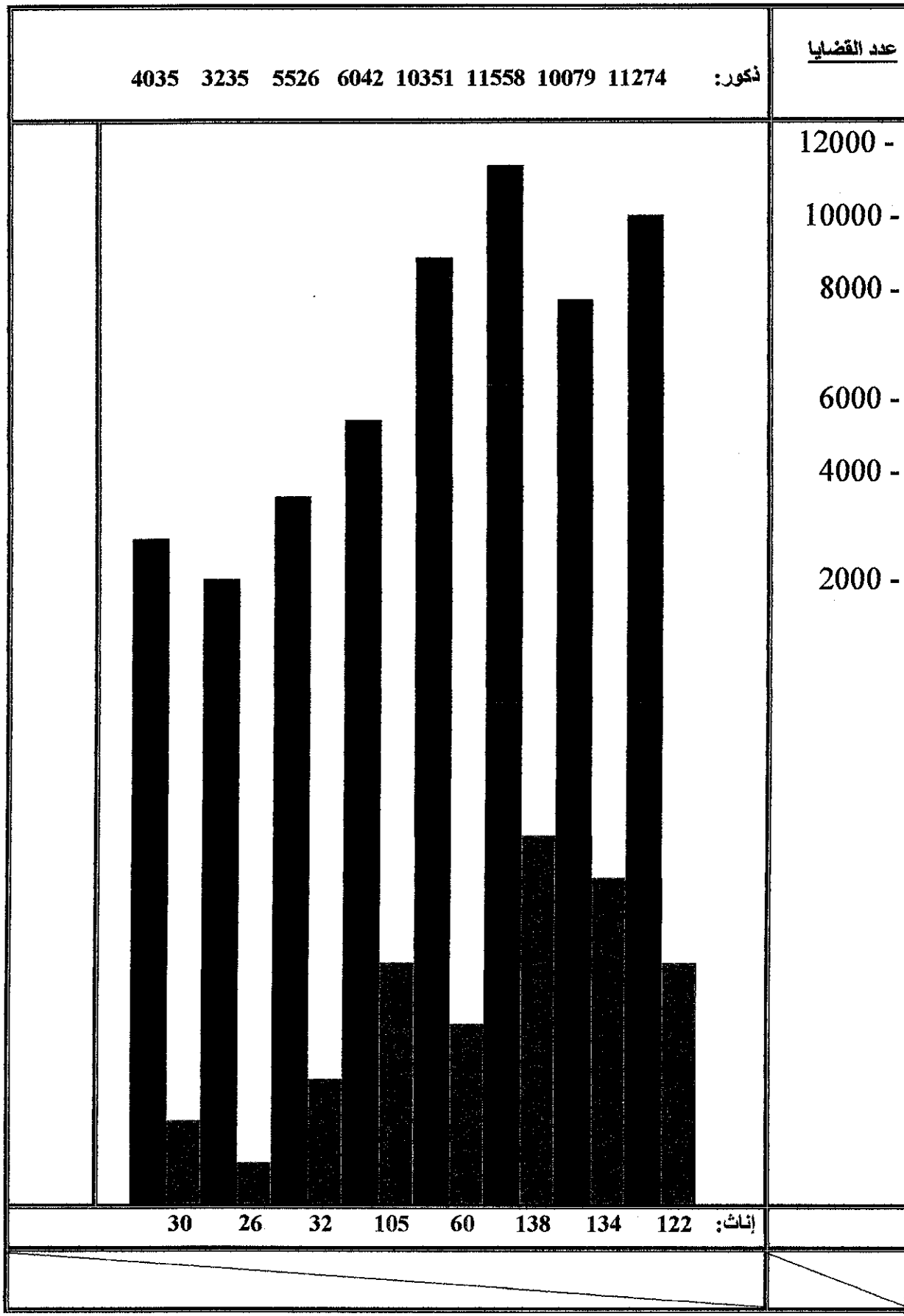

نسبة قضايا المخدرات حسب السن في الفترة ما بين 2000-2005

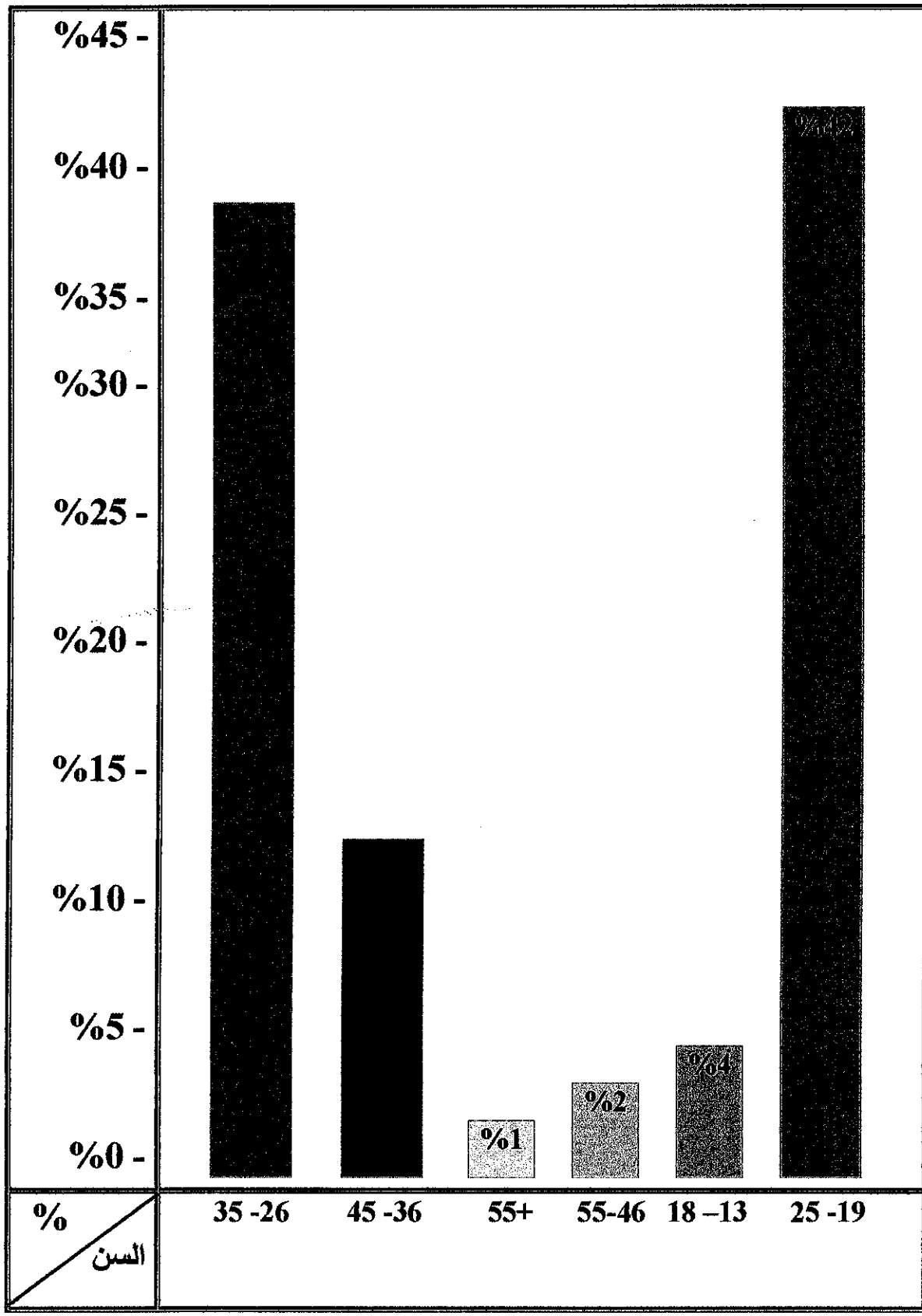

الأشخاص المتورطون في الجنح المرتبطة بالمتاجر غير الشرعية بالمخدرات حسب الأصناف المهنية

المهنة / السنة	بدون عمل	عمال و مستخدمون	موظفون	مهنة حرة	طلبة	فئات أخرى	المجموع
2000	2731	626	132	448	60	67	6059
2001	3008	850	201	1010	0	155	11494
2002	4057	606	83	572	9	218	7542
2003	5116	2220	381	949	146	317	11145
2004	6996	1941	388	724	80	282	18687
2005	7407	1680	477	1270	109	753	6254
المجموع	29315	7923	1662	4973	422	1792	61181

تمثيل بياني خاص بقضايا المخدرات حسب الأصناف المهنية في الفترة بين 2000 / 2005

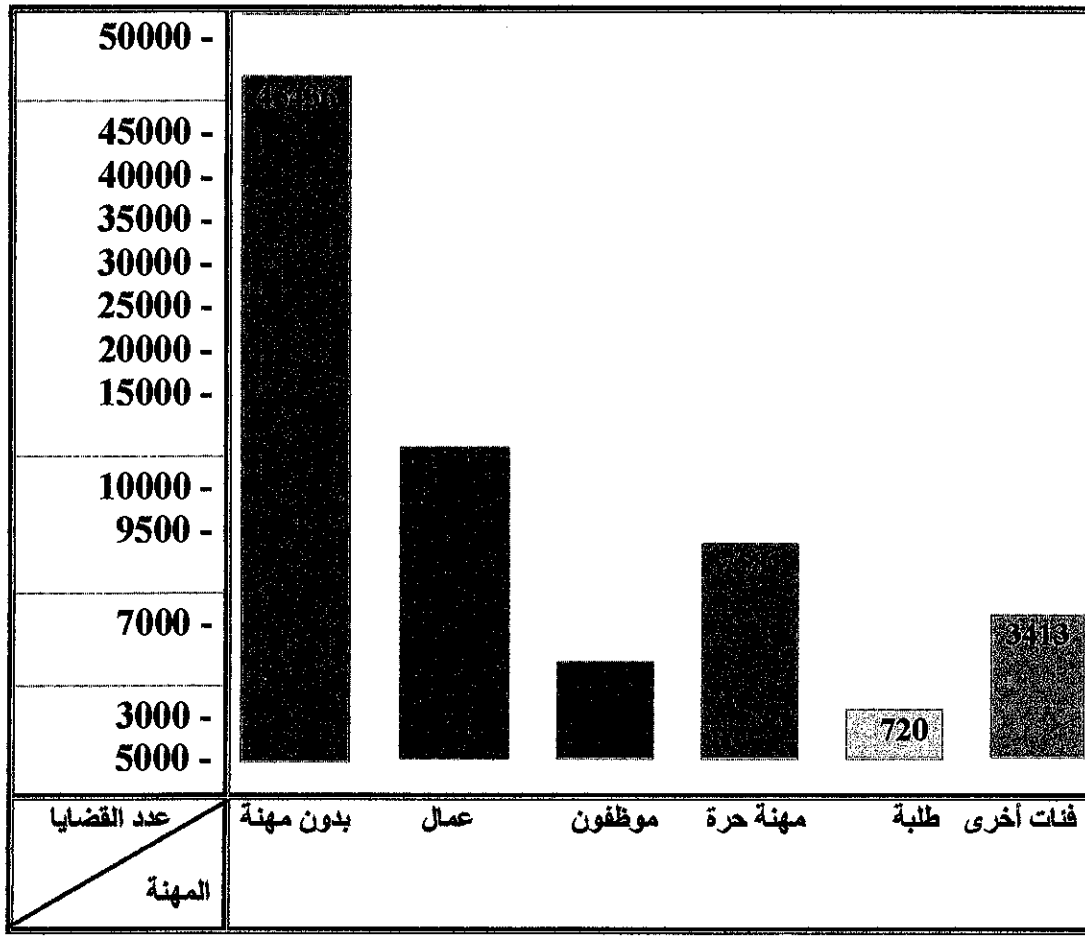

ويظهر التمثيل البياني الخاص بإحصائيات المتورطين في جنح المتاجرة غير الشرعية للمخدرات حسب الأصناف المهنية أن أكثر عدد المتورطين قد قُدر:

- **45436** شخصا أي ما يعدل **63%** من مجموع المتورطين ويخص منه البطالين بدون مهنة بصفة خاصة.

وما يلاحظ كذلك أن العدد الإجمالي لجميع أصناف المهن في تزايد كبير إذ قُدر :

- سنة **2000** ب **6059** شخصا.
- سنة **2005** ب **6254** شخصا.

منطوق الأحكام في قضايا المخدرات من سنة 2000 إلى 2005

السنة / منطوق الحكم	2000	2001	2002	2003	2004	2005	المجموع
براءة	431	613	591	731	762	1361	4489
غرامة	381	900	385	860	778	2243	5547
مع وقف التنفيذ	825	913	1004	2495	2851	2762	10850
إلى 6 أشهر	1197	1187	1445	2980	3345	4243	14397
6 أشهر إلى سنتين	882	1363	1217	1619	1977	848	7906
سنتين إلى 5 سنوات	229	260	271	282	489	142	1673
5 سنوات إلى 10 سنوات	65	58	560	142	141	63	1029
10 سنوات إلى 15 سنة	28	3	61	36	55	36	213
أكثر من 15 سنة	27	4	11	1	9	0	52

نسبة الأحكام في قضايا المخدرات في الفترة ما بين 2000 / 2005

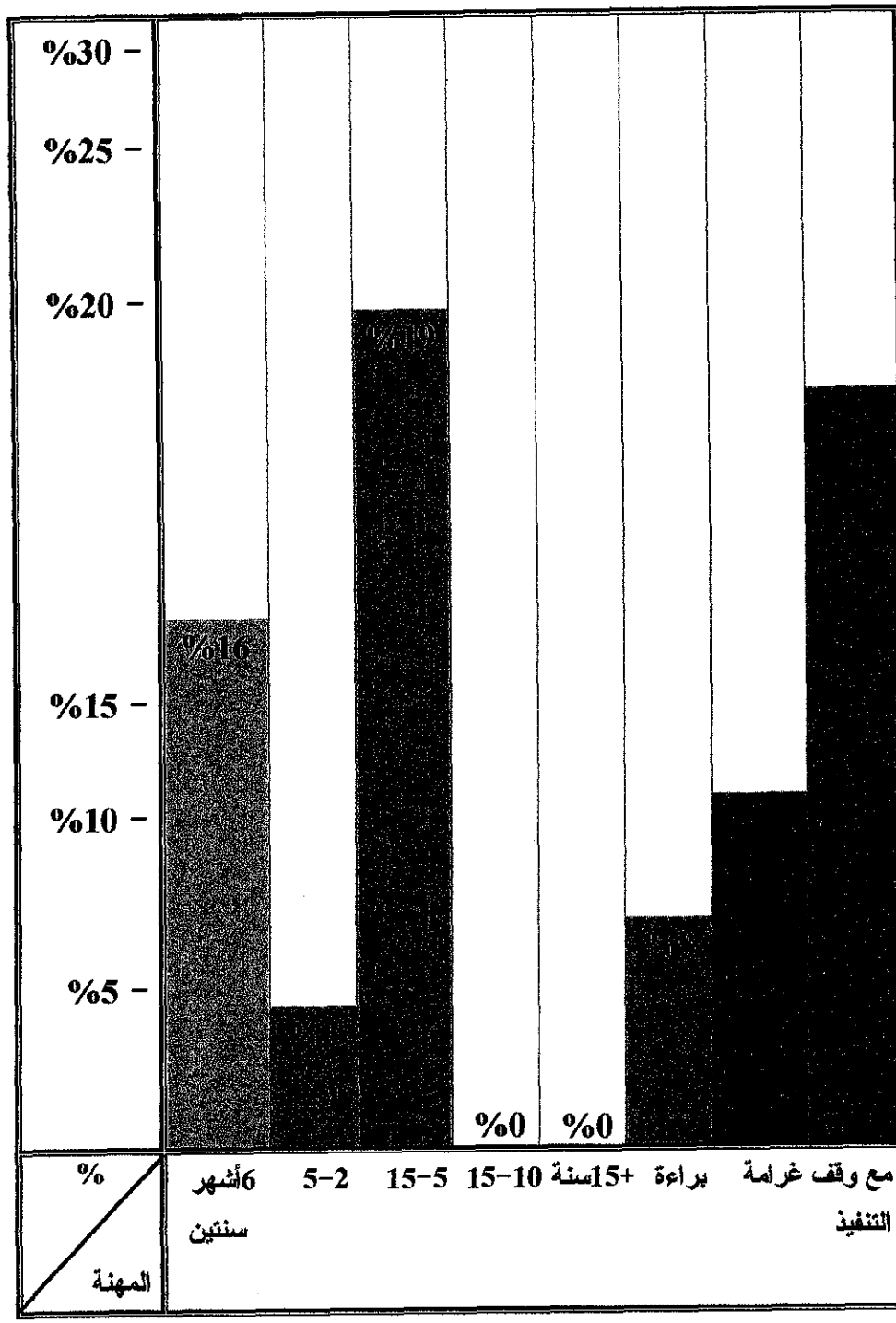

حسب هذا البيان الخاص بنسبة الأحكام في قضايا المخدرات تبين أن أكبر نسبة وهي **26%** قد خصت الحكم بستة أشهر فأقل،ونسبة **19%** خصت الأحكام من **5 سنوات** إلى **عشرة سنوات**.

إحصائيات كميات ناتج القنب الهندي المحجوزة حسب الأمن والدرك الوطني

السنة	كميات ناتج القنب الهندي المحجوزة بالطن		المجموع
	الأمن الوطني	الدرك الوطني	
2000	0.712	1.704	2.416
2001	1.592	0.728	2.319
2002	1.217	1.842	2.659
2003	2.452	2	4.452
2004	1.694	4.568	6.262
2005	1.728	3.098	4.826
المجموع	9.395	13.94	22.934

إحصائيات كميات القنب الهندي المحجوزة من طرف الأمن والدرك الوطني:

تبين :

- أن أكبر كمية قد حجزت عام **2004** وقدرت ب **6.262** طن.
- تليها كمية سنة **2005** التي قدرت ب **4.826** طن.

إضافة إلى كمية هائلة من الأقراص المؤثرة على القدرات العقلية، في الوقت الذي تم في سنة **2005** حجز **10** أطنان من الأدوية والأقراص.

وتعتبر هذه الأرقام مخيفة، إذا علمنا أن الكميات المحجوزة المشار إليها أعلاه لا تمثل حسب المختصين في هذا المجال سوى نسبة ضئيلة من الكميات التي عبرت البلد إلى البلدان الأخرى أو التي استقرت في البلد من أجل الاستهلاك.

ومن جانب آخر فقد تعدى الأمر المخدرات التقليدية **(القنب الهندي)** إلى مخدرات أشد فتكاً وأغلى ثمناً.

وكانت إلى زمن غير بعيد توضع في خانة مخدرات الأثرياء التي لا يمكن أن تصل إليها أيادي المدمنين في الجزائر بسبب غلاء ثمنها. وما الكميات المحجوزة من طرف أجهزة الأمن والمحددة بستة **(6)** كلغ من الكوكايين في سنة **2006** ، ما هو إلا دليل على ظهور طبقة غنية تتناول هذا النوع من المخدرات والمقدر ثمن الغرام الواحد ب **5000**دج.

كما أن الجزائر أصبحت في الآونة الأخيرة بلدا شبه منتج للمخدرات وعلى سبيل المثال :

- في شهر أبريل سنة **2007** اكتشاف مزرعة بمساحة **40** متر مربع بمنطقة أدرار لتمويل السوق المحلية للاستهلاك.
- كما تم في نفس المنطقة حجز **160000** شجيرة أفيون كانت معدة ومجهزة للغرس.

- وكذلك في شهر مارس سنة **2008** اكتشاف مزارع جديدة للعفيون والقنب الهندي بأدرار و بجاية.

- إضافة على عثور فرقة مكافحة المخدرات لأمن ولاية أدرار على ستّ مزارع جديدة للقنب الهندي والعفيون، تقدر مساحتها بأكثر من هكتارين بمنطقة **أوقروت**، وقد أحصوا حوالي **1187** شجيرة من مخدر العفيون و **150** نبتة من القنب الهندي مجفف و **400** غرام من مسحوق القنب الهندي.

وهذا كله يدل على الانتشار الرهيب والخطير لهذه الآفة الخطيرة.

-أنظر الملاحق من ص 173-178 حول حجز المخدرات من قبل الجمارك.

الباب الثاني

الدراما الميدانية

الفصل الأول

الفرضية الأولى ونتائجها :

أولا : الطرد المدرسي وأثره على تعاطي المخدرات

ثانيا : البطالة وأثرها على تعاطي المخدرات

ثالثا : مؤسسة إعادة التربية ودورها في ظاهرة تعاطي المخدرات

رابعا : الخلاصة

الفرضية الأولى ونتائجها:

أولا : الطرد المدرسي وأثره على تعاطي المخدرات :

لابد من الإشارة هنا إلى أن متطلبات الحياة المتضاعفة يوما بعد يوم، والمسؤوليات المترتبة على الإنسان حيال الأدوار الاجتماعية المتتالية وحالات التسابق إلى إثبات الذات والصراع من أجل البقاء والتفوق وما يولد ذلك من الجهود والضغوطات النفسية والاجتماعية ، قد دفعت الفرد إلى البحث عن الوسائل المهدئة التي تخلق لديه حالة الاسترخاء والهدوء وصفاء الذهن ، فالكثيرون وجدوا مبتغياتهم وتلمسوها من خلال تنمية بعض الهوايات لديهم كالموسيقى والرياضة والرسم ، والبعض ولسوء حظه وجد وسيلته من خلال تعاطيه لأنواع مختلفة من المخدرات.

كما أن تلاحق التغيرات الاقتصادية والاجتماعية في عالم اليوم؛ والتي تم بعضها بصورة فورية عقد المهمة أمام الأفراد والجماعات التي تنتمي إلى أنساق اجتماعية قد تتضارب أهدافها، ويؤدي إلى الصراع والتفكك وتمتد آثاره إلى هذه الأنساق ذاتها وتسبب مشاكل تجعل الفرد ينحرف.

ومن جهة أخرى يسبب تنقل الأفراد من مكان إقامتهم إلى مكان جديد مشاكل عديدة، لأن علاقاتهم القديمة تنهار، وبالتالي عليهم تكوين علاقات جديدة مع التكيف معها فقد، إذ أصبحت المدن الكبرى مراكز لجذب السكان ونزوحهم من الريف إلى المدينة بحثا عن العمل أو غرض جديد للحياة، هذا كله قد يؤدي إلى خلق مشاكل كبرى كالبطالة والفقر والآفات الاجتماعية المختلفة .

وهذا يؤدي إلى انحراف الشباب لأن البطالة تعتبر من أهم المظاهر التي تعاني منها الأوساط الحضارية، كما أنها تشكل خطرا كبيرا بالنسبة للمجتمع

القائم الذي يصبح أكثر استهلاكا، ويقصد بالبطالة في هذا الصدد مجموعة الأفراد القادرين على العمل ويبحثون عنه ولكن لم تتوفر لهم فرصة العمل[1].

إن الشباب العاطلين يجدون أنفسهم منعزلين ومنبوذين عن الحياة الاقتصادية، ويشكلون جماعات منحرفة تقوم بتصرفات غير شرعية كالسرقة والاعتداء على الغير، وتعاطي المخدرات بمختلف أنواعها لتحقيق نشوته وهذا ما يظهر لنا من خلال السؤال التالي :

ماذا تفعل في أوقات الفراغ ؟

عمل المبحوث في أوقات الفراغ	العينة	
	العدد	%
التسكع – السرقة –الاعتداء على البنات	.74	.%46
الجلوس أمام المقاهي	.06	.%04
القيام بأي عمل مع الجماعة	.80	.%50
المجموع	.160	.%100

ومن أجل معرفة مدى تعلق المبحوث بالزمن، وكيفية تنظيم وقت فراغه دون إهمال للظروف المادية العائلية طرحنا عليه السؤال السابق واستخلصنا أنه ليس هناك أي تنظيم لهذا الوقت، فنجد 50% من مجموع 160 مبحوث

1 / سعد المغربي.انحراف الصغار.دار المعرفة.مصر1960.ص56

يقضون وقت فراغهم في الشوارع. وتليها نسبة 46% من الإجابات للفئة التي تقضي وقت فراغها في التسكع والسرقة والاعتداء على البنات، بينما نجد نسبة 4% من مجموع إجاباتهم يفضلون الجلوس أمام المقاهي ، وأبرز ما نلاحظه إلى جانب ذلك أنه هناك نسبة عالية من مجموع العينة يقضون وقت فراغهم في الشوارع. فهؤلاء الشباب انحرفوا نتيجة للظروف المادية، كالبطالة والفقر فهم يشعرون دائما بالتهميش وأنهم مَرْفُوضُون في كل المجالات، ومن ناحية أخرى نظرا ليأس معظم الشباب وكثرة وقت الفراغ الضائع لديهم فإنهم يقومون بأي عمل مع الجماعة وهذا كله يعبر عن الرغبة في الانفجار وتهديم الذات.

فالشباب الذي يعاني من مشكلة قضاء أوقات الفراغ، يدفعه إلى التجول في الطرقات والحدائق العامة على غير هدى والتسكع على وجهات الملاهي والنوادي، مما يهيئ له فرصة الالتقاء برفقاء السوء الذين يدفعهم إلى تيار الانحراف ، كما أن مشكلة قضاء أوقات الفراغ يعاني منها أيضا أولائك الذين لا مكانة لهم في المدرسة ولا في العمل .

فالتفسير الذي يمكن تقديمه أن هؤلاء الشباب يجدون متسعا من الوقت للترف والتكاسل، لكن عقولهم لا تكف عن التفكير والبحث عن الوسيلة التي يقضون بها أوقات فراغهم، ومن ناحية أخرى يفكرون في الوسيلة التي تمكنهم من كسب العيش في هذا المجتمع الذي يطردهم دوما، سواء كانت هذه الوسيلة شرعية أو غير شرعيّة يبرزون من خلالها انفصالهم عن جذورهم الأصلية، وعدم رضاهم بالحياة ويدعون بأنهم أفراد غير محظوظين إلى غير ذلك من المبررات.

وقد دلت الدراسات والبحوث على أن أعلى نسبة للتهميش توجد في المناطق المحرومة من البرامج التنموية، خاصة أن مفهوم وقت الفراغ

ينحصر في كونه فترة يجد فيها الفرد نفسه حرا دون قيد وبأي عمل، ولكن الشباب المنحرف محروم حتى من حاجاته الضرورية اليومية فتأخذ الحرية هنا معنى مرادفا للتلقائية.

والانحراف مكثف في المدن والمناطق الحضرية وفي الريف ثم في المجال الاجتماعي ، في الطبقة الإجتماعية المحرومة أو كما يسميها " فيركونترن " : " **الطبقة البروليتارية الرثة التي هي مجموعة أشخاص يحاولون الدخول والانضمام في منظمة اقتصادية لمجتمع ، ولكن لم يتمكنوا من ذلك لعدم ثبات دخلهم الذي يأتي كتمرة لعمل مؤقت** "[1] .

فالدخل إذا هو المسيطر، إذ يمكن القول أن بخلاف العامل الذي يقضي نهارا جد منظم عمليا ولو بمشاركته في عمل جماعي، نجد النهار لدى الشباب المنحرفين غير منظم، وضغط الوقت جد معتبر وخاصة لتلبية الحاجات الأولية والأساسية للحياة، فالعلاقة المتواجدة بين الفئة المحرومة والمجتمع الحضري الذي يرفضهم بصفة عادية، علاقة استهلاكية، فهم مستهلكون بارعون ومعزومون بمنتجات هذا المجتمع، لأنهم يعيشون في اتصال دائم مع منتجات هذه الحضارة ولكن لعدم انتظام العمل ونقصه، بل بانعدام التخصص المهني نجد هذه الفئة لا تشارك في الحياة الإنتاجية وأن مشاركتها تكون بصفة بسيطة ومؤقتة.

كما قد بينا أن فئة المنحرفين تتميز بمستوى دراسي جد ضعيف، لذا يمكن القول أن المستوى الضعيف للمبحوثين لم يسمح لهم القيام بأي تكوين فاقتصرت أعمالهم على الأعمال البسيطة والشاقة والمؤقتة والضعيفة الأجر في الوقت نفسه، وكذلك لا تحتاج إلى أي تخصص.

---

1 / vercauteren (p) les sous prolitaires ed vie ouvriere.bruxelles.1970.p36.p37.

ثانيا : البطالة وأثرها على تعاطي المخدرات :

تعود جذور الانحراف إلى المؤسسات الاجتماعية الأكثر تخصصا تساهم في طرد هذه الفئة من الحياة الاجتماعية العادية، فالمؤسسات التي تعتبر أكثر إسهاما في الاستقرار هي التي لعبت ولازالت تلعب دورها في عدم الاستقرار المتزايد، فالتحضر ينتج ويوسع قطاع اختلال التنظيم الثقافي بينما المنحرفون يحملون فلسفة خاصة بحيث يستطيعون العيش على مخطط عقلاني وثقافي يختلف تماما عن باقي المجتمع، ويمكننا أن نجد في نفسيتهم سلما قاعديا للقيم وطموحات وسلوك ومعتقدات لعالم منظم رغم أنهم منحرفون يعيشون دون استعمال النظم المعترف بها لتحقيق أهدافهم.

فقد وجد المنحرفون أنفسهم في صالح قوى اقتصادية مجهولة وعنيفة لم يتمكنوا من فهمها ولا مراقبتها ولا إيقافها، فاعتبرت الأجور الدنيئة وخاصة البطالة كسبب للبؤس القاسي الذي تعاني منه الفئة المحرومة، إذ يؤدي بها حتما إلى التهميش؛ وما جعل البطالة أكثر إرهاقا كونها تمتد على زمن طويل، إذ يواجه الفرد الأسعار المرتفعة جدا، فلا يستطيع تلبية حاجاته الضرورية نظرا لعدم توفره على المال، وكل هذا يؤدي إلى تكوين شريحة لا تملك أي أمل في القدرة على العيش، وتلجأ إلى التسول بأساليب غير شرعية كما صرحت لنا أغلب نسبة في مجتمع البحث بأن أسباب فشلهم المدرسي تعود إلى مشاكل عائلية، وزيادة على الفشل المدرسي نجد أن الشباب يلجأون إلى الشارع للهروب من الضغط العائلي، ففي الشارع يجدون مكانا لمطالبهم بالحرية المطلقة والاعتزال عن القوانين، وبالتالي نستخلص من كل هذا أن أكثرية البؤساء لا يملكون أية وظيفة ويؤكد هذا " **لاباس labbens** "[1]

1 / labbens (j) .sociologie de la pauvreté. ed-galimard. paris.1963.p169.

بقوله : " **أن الثقافة الخاصة بالبؤساء تصنف إلى أربعة أصناف هي :**

1- الأشخاص الذين يعيشون داخل الثقافة الفرعية ، وهذا أقل اندماجا في المؤسسات الرئيسة للمجتمع الكلي البطالة أو الشغل المؤقت.

2- الذين ينتمون إلى هذه الثقافة لا يسكنون بقلب العاصمة.

3- هذه الثقافات تتميز بكثرة التجمعات الحرة والعشائرية غير الشرعية، هذا على مستوى العائلة.

4- الفرد يتولد له إحساس وشعور بالتهميش والعجز والتبعية والنقص والتحالف مع الشخص المتسلط.".

ويعتبر الفقر مشكلة عويصة، بل هو سلسلة من المشاكل المتداخلة فيما بينها، وهذا يعني الكوارث واختلال النظام أو التشرد، أو بمعنى آخر الانخفاض الخلقي وانعدام الأمن. ويعتبر البؤس الاجتماعي من أهم الخصائص الثابتة في المجتمع، و هو دائم الانتشار يظهر بصفة بسيطة مع انحراف جزء هام من الشباب الذين يجدون أنفسهم محاصرين على العيش من التشرد ومن السرقة ومن الأجرام...

ثالثا : مؤسسة إعادة التربية ودورها في ظاهرة تعاطي المخدرات :

كان من المفروض أن يكون السجن كعقوبة رادعة مانعا للمتعاطين المبحوثين من استمرار تعاطيهم للمخدر، كما كان من المفروض أن تكون قيود السجن من عزلة وحراسة وضعف الإمكانيات المالية للمسجون، كل ذلك كان من المفروض فيه أن يحول بين المتعاطي والمخدر.

غير أننا من دراستنا لحالة المتعاطين داخل السجن وجدنا أن انتشار التعاطي داخل السجن لا يكاد يختلف عن خارج السجن، فالحشيش والأفيون والأقراص البيضاء تدخل إلى السجن بشتى الوسائل يعجز ضبطها في بعض

الأحيان من طرف حراس السجن حيث يضعونها في المواقع الحساسة من أجسامهم ومن دراستنا لعينة المتعاطين المسجونين وجدنا :

- 72% من المسجونين تعلّموا تعاطي المخدرات في السجن.
- 15% من المسجونين لا يتعاطون لعجزهم المادي.
- 8% من المسجونين لا يتعاطون خوفا من العقوبة.
- 5% من المسجونين لا يتعاطون لرغبتهم في الإقلاع عن التعاطي.

واستنتجت هذه الدراسة أن انتشار تعاطي المخدرات داخل السجن، إنما يدلنا على أن فئة من الشباب المنحرف يتعاطاها من جانب ويريد الإقلاع من تعاطيها من جانب آخر وبالتالي فإن مؤسسات إعادة التربية تساهم في انتشار تعاطي المخدرات.

رابعا : الخلاصة :

استنتجت الدراسة أن مشكلة أوقات الفراغ يعاني منها الشباب الذين لا مكان لهم في المدرسة، ولا في الحياة الاقتصادية. فسلوك المنحرف يميل في الانتشار والتوسع في المجتمعات المتحضرة أكثر من انتشاره في المجتمعات البدائية، والسبب يعود إلى التطور الحضاري السريع الذي غالبا ما يرافقه نوع من الفشل في قدرة الناس على التوافق معه سلوكيا ونفسيا وثقافيا، وفي عدم التكيف مع التطورات التكنولوجية المعقدة والمتغيرة باستمرار، أي ضعف الكفاءة في مواجهة هذه الطفرة التكنولوجية التي تحول دون التمتع بالاسترخاء والاستحمام إلى قلق حاد والقيام بتصرفات غير سوية، ويعيش في جو من التناقضات والاضطرابات ليصبح حائر البال ضائع في المتاهات، وبالتالي إما أن ينتحر أو ينحرف أو يتعاطى المخدرات لكي ينسى هموم الدنيا من فقر وبؤس.

الفصل الثاني

الفرضية الثانية ونتائجها

أولا : عدم كفاية دخل العائلة

ثانيا : سوء الأحوال السكنية للعائلة

ثالثا : خلاصة

الفرضية الثانية ونتائجها :

أولا : عدم كفاية دخل العائلة :

هناك أسر المتعاطي للمخدرات تعاني من عدم كفاية دخلها وسوء الأحوال السكنية.

ويعتبر العامل الاقتصادي أهم عامل في حياة الأسرة، لأنها إذا لم تجد الموارد الاقتصادية الكافية فإنها تصبح عاجزة عن أداء وظائفها.

وفي المجتمع الجزائري تبين الدراسات الميدانية التي أجريت على الشباب المنحرف أن جناح الأحداث يكثر في أوساط الأسر التي لم تحظ بالمستوى الاقتصادي اللائق، ذلك لأن الطريقة الجديدة التي عرفها مجتمعنا من الاستقلال، رافقتها احتياجات جديدة وضغوط اقتصادية.

و قد تبيّن أن وسائل تحقيق تلك الاحتياجات كانت محدودة جدا إلى درجة أن غالبية هذه الأسر في كثير من الأحيان لا تستطيع الوصول إلى مستوى الكفاية الذاتية، الشيء الذي يفسر أن **30%** من المخالفات التي يرتكبها الجانحون هي مخالفات احتياج وأبرزها السرقات، الأمر الذي دفع بهذه الدراسة إلى محاولة التعرف عن المستوى الاقتصادي للمنحرفين في عينة البحث، فاعتبرت أعمال ووظائف المبحوثين من المؤثرات الهامة في تحديد مستوى دخلهم وإمكانيات الأسر الاقتصادية، حيث يكشف هذا المؤثر عن مدى علاقة مهن ووظائف آباء المنحرفين و المدخول الذي يتقاضونه بانحراف أبنائهم، الأمر الذي يتبين لنا من خلال الجدول الآتي :

نوع عمل المتعاطي 1/1:

نوع العمل	العدد	%
- تاجر	.06	.%02
- عامل متخصص	.16	.%08.34
- عامل مهني	.30	.%10
- عامل بسيط	.200	.%66.66
- عاطل عن العمل	.34	.%11.34
- على المعاش	.14	.%04.66
المجموع	**.300**	**.100**

أوضحت بيانات البحث أن نسبة 66.66% من آباء المبحوثين كانوا عمالا بسطاء، وأن 11.34% كانوا في المعاش، و 10% كانوا عمالا مهنيين، وأن 8.34% كانوا عمالا متخصصين، وأن 02% كانوا تجارا.

ويظهر من خلال الجدول أن الغالبية العظمى من آباء المبحوثين تنتمي إلى فئة العمال البسطاء حيث يعمل معظمهم أعمالا عضلية بسيطة بالبلديات والمؤسسات الوطنية، أو كانوا باعة متجولين أو عمالا في المقاهي الشعبية، تليها فئة العمال المتخصصين الذين يعملون كمزارعين، ثم تأتي فئة التجار الذين كان معظمهم يملكون محلات صغيرة لبيع الخضر والفواكه أوالمواد غذائية، وبما أن مهن غالبية آباء المبحوثين هي مهن بسيطة، والمدخول الذي يتقاضونه بسيط له تأثير على المستوى المعيشي للأسرة سواء كانت متزنا أو مختلا.

- تبيان ما إذا كانت العائلة تمنح مصروفا يوميا للمبحوث:

هل تأخذ مصروفا من أسرتك	العدد	%
نعم	.40	.%13.34
لا	.170	.%56.66
أحيانا	.90	.%30
المجموع	**.300**	**.%100**

أشارت بيانات الجدول إلى أن **13.34%** فقط من أفراد العينة كانوا يحصلون على مصروف الجيب اليومي أو الأسبوعي، غير أنهم صرحوا بأن هذا المصروف كان قليلا جدا بالنسبة لمتطلباتهم واحتياجاتهم؛ بينما الأغلبية العظمى منهم أي **56.66%** كانت لا تحصل على هذا المصروف رغم الحاجة الكبيرة إليه.

وفسر المبحوثون ذلك بأن دخل الأسرة قليل لا يكفي حتى لسد حاجاتها للغذاء، كما أشارت بيانات البحث إلى أن **30%** من المبحوثين يحصلون على بعض الدنانير من حين لآخر بعد الإلحاح الكبير وإحداث ضجة من أجل ذلك، بسبب رفض آبائهم وأمهاتهم المستمر لطلبهم هذا.

واستنتجت هذه الدراسة أنه نظرا للحرمان من الكثير من متطلبات و احتياجات الطفل المادية التي يراها ضرورية لتلبيتها بمنظوره الشخصي خصوصا في هذه المرحلة من السن، واعتبارا للطريقة الحضرية الجديدة التي أصبح يعيشها الشباب في المجتمع الحضري الجزائري، خاصة هذه الفترة من الزمن، والتي صحبتها احتياجات جديدة للشباب، حيث أصبحت النقود أكثر

ضرورة للتغطية وإشباع متطلبات الحياة الحضرية، الأمر الذي يدفع كثيرا من هؤلاء الأحداث إلى محاولة السرقة، وتعاطي المخدرات لإشباع حاجياتهم التي لم يسمح دخل الأسرة المحدود لإرضائها، أو إلى رغبة نسبة كبيرة منهم في الحصول على عمل بعد تركهم مقاعد الدراسة، الشيء الذي يوضحه الجدول التالي :

نوع عمل المتعاطي 2/2:

نوع العمل	العدد	%
طالب	.165	.%55
عامل	.120	.%40
عاطل	15	.%05
المجموع	**.300**	**.%100**

وأظهرت بيانات البحث، أن الأغلبية العظمى من المبحوثين كانوا طلاب الثانوية والجامعة، وأن 15% منهم كانوا عاطلين عن العمل، وأن 40% منهم كانوا عمالا وقت ارتكابهم لجريمة تعاطي المخدرات لأول مرة.

ويمكننا أن نشير هنا إلى أن المنحرفين العمال كانوا يشتغلون في السوق السوداء أو يعملون كمساعدين لدى الخبازين أو بائعين للحلويات،أي إنّ أعمالهم كانت من الأعمال الهامشية.

أما الأحداث العاطلون عن العمل، فيمكننا أن نؤكد أنهم لو يكونوا عاطلين كليا من كسب الرزق، وإنما كانوا يقومون ببيع التبغ والحلوى من حين لآخر.

إن بعض الجانحين العمال صرّحوا لما سئلوا عن الأسباب التي دفعتهم إلى العمل في سن مبكرة، بأن أهلهم هم الذين اضطروهم إلى البحث عن العمل،

كما صرحوا بأن آباءهم وأمهاتهم كثيرا ما هددوهم بالطرد من المنزل إذا لم يجدوا عملا، الأمر الذي يجعل الحدث نتيجة ضيق النفس الذي يعيشه يوميا مع أهله يندفع إلى البحث عن أي عمل يدر عليه دخلا.

وفي هذا الصدد يمكننا أن نشير إلى أن الأغلبية العظمى من الجانحين العمال ذكرت بأنها كانت لا تحتفظ من أجورها الزهيدة التي كانت تتقاضاها إلا بقليل وتعطي الباقي كله لأسرها.

وتوصلت هذه الدراسة إلى أن أغلبية الأحداث(أفراد العينة) الذين كانت لهم سابقية العمل بأجور زهيدة اضطروا في كثير من الأحيان إلى ترك العمل. كل هذه الأمور تقود الشباب إلى القيام بأعمال مخالفة للقانون كالسرقة وتعاطي المخدرات، بعدما فشلوا في الدراسة وعدم الحصول على عمل ذي أجر مناسب أو مكان في مراكز التكوين المهني، فنجد لديهم متسعا من الوقت يقضونه في الشارع، لأن في الشارع يجدون مكانا لمجالهم بالحرية المطلقة، والاعتزال عن القوانين والعادات والتقاليد السائدة في المجتمع.

ثانيا : سوء الأحوال السكنية للعائلة:

يكاد يجمع المهتمون بمشاكل الانحراف والجنح والمتعاطين للمخدرات في دراستهم على القول بأن للسكن أثرا في ظاهرة الانحراف وجنح الشباب يمكن التقليل من أهميته. وفي المجتمع الجزائري كشفت نتائج البحوث الميدانية أن مشاكل السكن التي عرفها المجتمع الحضري الجزائري منذ الاستقلال إلى يومنا الحالي أجبرت كثيرا من الأسر على العيش في ظروف سكنية قاسية، الأمر الذي أدى إلى وقوع العديد من المشاكل منها مشكلة تعاطي المخدرات والجنح، كما أكدت البحوث التي أجريت على جنح الأحداث حالات كثيرة عن الانحراف، كما أكد بعض القضاة والمحامين بمحكمة تلمسان أن عامل سوء الأحوال السكنية من الأسباب الهامة والمساعدة على الجنوح في المجتمع

الحضري. ولمعرفة مدى تسبب هذا العامل في الجنوح وما ينتج عنه اتجهت هذه الدراسة إلى عرض هذه البيانات الخاصة بسكن أسر المبحوثين والتي تعبر عنها المؤشرات التالية من خلال الجدول الآتي الذي يبين نوع السكن الذي تسكن فيه أسر الأحداث المبحوثين:

نوع سكن المتعاطي :

نوع السكن	العدد	%
- شقة	.168	.%56
- سكن تقليدي	.69	.%32
- سكن قصديري	.21	.%07
- فيلة	.15	.%05
المجموع	**.300**	**.%100**

أشارت بيانات البحث إلى أن 56% من أسر المبحوثين يسكنون في شقة، وأن 32% يسكنون بمساكن تقليدية، وأن07% يسكنون في مساكن قصديرية وأن 05% فقط يسكنون في مسكن من نوع فيلة.

واستنتجت الدراسة من خلال تصريحات المبحوثين أن أغلب الشقق التي يسكنون فيها موجودة في العمارات السكنية المكتظة بالسكان، وفي الأحياء الشعبية أيضا. أما عن السكن التقليدي الذي مثّل نسبة مرتفعة في الجدول فاستنتجت الدراسة من خلال توضيحات المبحوثين أن أغلبية المساكن كانت قديمة وضيقة ومتهالكة ومتزاحمة مع مثيلاتها، وغالبا ما تكون متواجدة في أحياء فوضوية لا تتوفر فيها الشروط الصحية والاجتماعية، ودلّت بيانات البحث عن نسبة 05% كانت تسكن في مساكن لائقة من نوع الفيلة.

وعموما استنتجت هذه الدراسة أن وضعية سكن أسر المبحوثين تبعث على القلق والانشغال من حيث نوع السكن الذي لا يوفر في أغلب الأحيان القدرة المعقولة من الراحة والاطمئنان للمبحوث وأن هذا المؤثر قد يمتد في تأثيره على المنحرفين.

وإذا علمنا أيضا أن السكن الواحد الذي لا يتسع لأسرة واحدة قد يحتضن أسرتين أو أكثر، نظرا لأزمة السكن التي يعيشها المجتمع الحضري الجزائري حاليا مما يزيد اكتظاظ مساكن أسر المبحوثين تعقيدا، والجدول الآتي يبين ذلك:

عدد الأسر التي تسكن مع أسرة الحدث	العدد	%
أسرة واحدة	.48	.%69.56
أسرتان	.18	.%26.08
ثلاثة أسر	.03	.%4.34
المجموع	.69	.%100

أشارت بيانات الجدول أن 48 أسرة من أسر المبحوثين تشترك مع كل منها أسرة واحدة في المسكن، وأن 18 منها تشترك مع كل منها أسرتان في المسكن، وأن ثلاثة (3) أسر مشتركة في مسكن واحد، وترى هذه الدراسة أن ازدياد الأسرة في المسكن الواحد يعود أساسا إلى أزمة السكن الحادة التي تعيشها الأسرة الجزائرية حاليا وخاصة تلك التي تعيش في المساكن المزدحمة بالأحياء الفوضوية، هذا ما كان له أثر خطير على سلوك الأبناء وانحرافهم.

ثالثا : الخلاصة :

إن الغالبية العظمى من أبناء المبحوثين تنتمي إلى فئة العمال البسطاء الذين لهم دخل ضئيل لا يستطيع أن يلبي به جميع الاحتياجات، هذا ما يدفع بالأبناء للخروج للحياة العملية في سن مبكرة لسد الحاجيات الضرورية للأسرة، وذلك بأجور زهيدة جدا وأعمال مرهقة وشاقة، كما أن الأزمة السكنية التي يتعرض لها المجتمع الحضري الجزائري جعلت موجات النزوح الريفي من الريف إلى المدينة تتكاثر، ولها تأثير سلبي على الحياة وهذا كله يؤدي إلى انتشار الآفات الاجتماعية المختلفة من جرائم مختلفة من تعاطي للمخدرات والسرقات المختلفة، وبالتالي استنتجت الدراسة ما يلي :

* أن هناك علاقة سببية بين الدخل المنخفض لأسر المبحوثين وبين انحراف أبنائها، هذا من ناحية، ومن ناحية أخرى نستطيع القول أن الظروف السكنية لأسر المنحرفين لها تأثير مباشر على انتشار جرائم تعاطي المخدرات.

الفصل الثالث

المخدرات وأثرها في الجريمة

إن موضوع العلاقة بين تعاطي المخدرات والجريمة قد لقي بعض الاهتمام من المعنيين بدراسة المخدرات في جانبها النفسي الاجتماعي، وبعض هذه الدراسات يقوم على بحث ودراسة التاريخ الإجرامي لعينات من المتعاطين داخل السجون، وبعضها يقوم على الملاحظة الإكلينيكية للمتعاطين من نزلاء المستشفيات.

وفي هذه البحوث والدراسات التي أمكننا الإطلاع عليها في المراجع الأجنبية وجدنا فيها ما يؤيد العلاقة السببية المباشرة بين تعاطي المخدر والجريمة ، ومنها ما يقول بالعلاقة غير المباشرة، ومنها ما ينفي هذه العلاقة أصلا وخاصة في الجرائم الكبرى.

أولا : وجود علاقة مباشرة بين المخدرات والجريمة:

لعل ما ساعد هذا الاتجاه في جميع البلدان، تلك المعتقدات الشعبية التي تقول أن القتلة وقطاع الطرق والمعتدين جنسيا وغيرهم من مرتكبي الجرائم العنيفة، إنما يتعاطون المخدرات ليحققوا قدرا من القوة والشجاعة يساعدهم على ارتكاب جرائمهم[1]، والتي لا يستطيعون ارتكابها بدونه وقد ارتكزت هذه المعتقدات على أساس اعترافات المجرمين أنفسهم أمام القضاء بأنهم ارتكبوا جرائمهم وهم تحت تأثير المخدر.

وقد يكون بعض هذا الاعتراف بقصد التهرب من المسؤولية الجنائية وإلقائها على المخدر، لكن في الوقت الحالي نظرا للتطور الذي عرفته المختبرات الطبية العلمية في تحليل مدى تواجد نسبة المخدر في الدم، وبالتالي تعدّ دليلا من أدلة الإدانة وتشديد العقوبة.

وسنحاول فيما يلي أن نعرض لأهم البحوث والدراسات الخاصة بعلاقة المخدرات بالجريمة:

---

1 / فاروق سعيد عبد السلام.سيكولوجية الإدمان.عالم الكتب.القاهرة.1397ه.ص206.ص207.

دراسة جارديكاس :

قام المكتب الخاص بخدمات المجرمين بأثينا تحت رئاسة مديره الأستاذ **جارديكاس** بدراسة **379** حالة من حالات متعاطي المخدرات (الحشيش)، ممن قبض عليهم أو حكم عليهم بالسجن بسبب تعاطيهم للمخدرات لمعرفة أثر الح

شيش كسبب في إحداث الجرائم، وهذه **379** حالة ما بين سنة **1919** سنة **1950**، وقام الباحث بتقسيم حالات المتعاطين المجرمين إلى ثلاث مجموعات على النحو التالي :[1]

- **المجموعة (أ) :**

وجد الباحث أن 117 حالة من بين مجموع الحالات، لم يكونوا مجرمين قبل تعاطيهم للمخدرات، وارتكبوا جرائم متنوعة بعد تعوّدهم على المخدرات أي أنهم أصبحوا مجرمين بعد التعود على المخدر، كما تبين من البحث ما يلي :

- 32.5% منهم ارتكبوا جرائم تتسم بالعنف.
- 39.3% منهم ارتكبوا جرائم العنف وعدم الأمانة.
- 28.2% منهم ارتكبوا جرائم عدم الأمانة وخاصة السرقة والغش.
- 50% من هذه المجموعة على الأقل كانوا يتسمون بالكسل والتشرد.

- **المجموعة (ب) :**

وتتضمن ثلاث (3) حالات من مجموع الحالات، لم يسبق أن حكم عليهم في جرائم سابقة على جريمة التعاطي، ولكنهم بعد التعود على المخدر ارتكبوا جرائم تتعلق بتعاطي المخدرات أو تجارته أو جرائم خاصة بالتشرد ولم يقعوا في جرائم أخرى من أي نوع آخر.

---

1 / gardicas.o.g.hashish and crime.the greek national printing office.a ehens.1954.p.29

وتبين أن **33** حالة من هؤلاء أدينوا في **65** جريمة، منها **46** لتعاطي الحشيش، و **10** لتعاطي المخدرات مع التشرد، أما عدد الحالات الباقية وقدرها **20** حالة فقد أدينوا في **108** جريمة، منها **43** لتعاطي الحشيش و **65** لتهريبه.

ومن هذه المجموعة يتضح – كما يقول الباحث – أن تعاطي الحشيش إن لم يؤدي إلى الجرائم المختلفة الأخرى، فإنه يقود إلى الجرائم المتعلقة بالتعاطي والتجارة والتهريب والتي تعد خطرا كبيرا، لأن التجارة والتهريب معناها نشر عادة التعاطي على أوسع نطاق، هذا فضلا على أن مدمني الحشيش يصبحون كُسالى متسولين متشردين، يحصلون فحسب على ما يقيم أودهم في الحياة وما يحقق نفقات التعاطي، وذلك كله دون القيام بأي عمل ما، سوى بيع المخدر للآخرين وخلق عادة التعاطي عندهم.

- المجموعة (ج) :

وهذه المجموعة تتضمن 209 حالة سبق لهم ارتكاب جرائم مختلفة قبل ارتكابهم جرائم التعاطي وتفصيل تاريخهم الإجرامي قبل تعاطي الحشيش وبعده يسير على النحو التالي :

– ؟% أي حالتين لم يستمر إجرامهم بعد تعاطي الحشيش ويفسر الباحث ذلك بالأسباب الآتية :

أ– إن جرائمهم السابقة للتعاطي كانت قليلة، وكانت مجرد اعتداءات بسيطة وكانوا يتعاطون الحشيش عرضا وليس إدمانا.

هذا فضلا عن أنهم أعيدوا إلى مكانتهم الاجتماعية في العمل والزواج والأغلب أنهم انقطعوا عن تعاطي المخدر.

ب– إن بعضهم من المدمنين الذين عادوا إلى حالة التشرد ماتوا من سوء التغذية خلال الاحتلال الألماني الإيطالي لليونان.

وفي ضوء الدراسات السابقة ينتهي الباحث إلى النتائج العامة التالية :

1- إن العلاقة بين تعاطي المخدرات والجريمة لم تتأكد حتى الآن، لأنها تحتاج إلى دراسة كاملة لعدد ضخم من المجرمين وسجلاتهم وجرائمهم وتاريخهم وسيكولوجيتهم.

2- يتفق مع الاتجاهات والآراء القائلة بوجود علاقة بين المخدرات والجريمة نظرا لما اتضح له من خلال بحثه.

3- يرى بأن الحشيش يسبب حالة من المرح والتهيج الحركي، مع اعتقاد المتعاطي أنه قادر على كل شيء. فأي عمل ليس كبيرا أمامه، وأية مشكلة ليست صعبة بالنسبة إليه، يستطيع مواجهة المصاعب كيفما كانت.

هذا فضلا عن اتجاه المتعاطي إلى خلق أفكار وهمية عن الاضطهاد، وعلى هذا فإن حالة التخدير بالمخدرات تقود إلى انفعال العنف.

4- كذلك الإدمان المزمن على الحشيش يؤدي إلى ارتكاب الجرائم ويحوّل شخصية الفرد إلى شخصية كسولة غير مستقرة، مما يؤدي في النهاية إلى التشرد والسرقة، وكذلك يُحَوِّلُ الفرد إلى إنسان مشاكس سريع التهيج شكّاك خائف وجبان، وكنتيجة لهذا الخوف والجبن يحدث الهجوم والعدوان ولهذا يقع المدمنون في جرائم الاعتداء وحمل سلاح غير مرخص.

5- وتعاطي المخدرات يقود إلى الجريمة عن طريق آخر، فالتعود المزمن لا يؤدي فحسب إلى تغير الخلق، وإنما يحدث مرضا عقليا ذا طبيعة خاصة أي حالة مرضية من الخلط العقلي كالتي تلاحظ في أعراض الفصام وتؤدي إلى ارتكاب الجرائم.

وفي كتاب : " **الحشيش المخدر الخطر الجديد** " :

يفرد مؤلفه **ميرل merrill** عدة صفحات على الجريمة وارتباطها بالحشيش في الولايات المتحدة الأمريكية، وهو في عرضه لهذه العلاقة يسير في نفس الاتجاه القائل بوجود العلاقة السببية بين الحشيش وارتكاب الجريمة [1].

ويستند في التدليل على هذا الرأي بسرد بعض الأمثلة لجرائم مختلفة وخاصة جرائم العنف التي ارتكبها أصحابها وهم تحت التأثير المباشر للحشيش، والمخدرات تستعمل على نطاق واسع بين أعضاء الجماعات الخارجية على القانون لأنهم يعتقدون – وهما – بأنه يزيد من قوتهم البدنية.

ثانيا : عدم وجود علاقة بين المخدرات والجريمة :

ونعرض الآن اتجاه الآخر، إذ يرى أصحابه بأنه لا توجد علاقة مباشرة بين التخدير والجريمة، وفيما يلي ملخص الرأي الذي وصل إليه اثنان من علماء الهند هما: الدكتور **كوبرا chopra.t.c**، والدكتور الكولونيل **السيركوبرا chopra.ni** والأخير هو عضو لجنة المخدرات بهيئة الصحة العالمية[2].

قام الباحثان بدراسة 1400 حالة من مدمني الحشيش بالهند ويتلخص رأيهما بصدد العلاقة بين الحشيش والجريمة فيما يأتي :

توجد أمثلة لأفعال إجرامية عمدية ارتكبت تحت تأثير الحشيش، ولكن هذه الأمثلة لا تثبت بالضرورة وجود العلاقة الأكيدة بين هذا المخدر وارتكاب الجريمة، وبالمثل فإننا نجد كثيرا من الجرائم الشديدة التي ارتكبت تحت تأثير الخمر نتيجة لفعلها المهبط للمراكز الدفاعية العليا الضابطة.

– فهل معنى ذلك أن الخمر مسئول عن ارتكاب الجريمة ؟

---

1 / merril.f.t.marihuana.the new dangerous drug.opium research.committee.washington office national press.washington.1950.p20.p21.

2 / chopra.i.c.and chopra.i.n.the use of the cannabis.drugs in india.bulletinon narcotics.vol ix.no.i.u.n.geneva.1957.p4.p29.

إن الموقف بالنسبة للحشيش يجب أن ينظر إليه من زاوية أخرى، فالحشيش رخيص الثمن وتستعمله عادة الطبقات الفقيرة والتي تنتمي إلى الطبقات الدنيا من المجتمع، والتي ينتمي إليها أيضا أغلب مجرمي المخدرات. ولهذا يمكن أن نفسر الحقيقة القائلة بأن أغلب مستهلكيه يوجدون بين ذوي الخلق السيئ، أكثر منهم بين الشعب بصفة عامة، كما يجب أن نلاحظ أن تعاطي الحشيش بين الفقراء يزيد من فقرهم لأنهم ينفقون جزءا كبيرا من دخلهم الضئيل على المخدر، وبذلك يواجهون الحاجة للنقود لإشباع حاجاتهم الضرورية الأخرى، ومن ثم وتحت تأثير هذا الضغط ينزلقون لارتكاب جرائم السرقة وغيرها من الجرائم، ومع هذا فإننا لا نستطيع القول بأن متعاطي المخدرات مسئول كلية عن هذا السلوك السيئ.

أما بالنسبة للجرائم العمدية وخاصة جرائم العنف، فإنه من خبرة الباحثين قد ثبت لهما في بعض الحالات أن هذا المخدر لا يؤدي فحسب إلى ارتكاب هذه الجرائم، وإنما يعمل على إعاقتها بالفعل وذلك لأنهما وجدا من ملاحظاتهما أن من أهم تأثيرات المخدر على الفرد أنه يعمل على تهدئته وتحذيره بحيث ينعدم الاتجاه نحو العنف وهذا بعكس حالات التخدير الكحولي.

وكما يقول الباحثان أيضا إنه من دراستهما وبحوثهما في هذا الصدد يستطيعان القول إن متعاطي الحشيش ليسوا بصفة عامة أشخاصا عدائيين أو أصحاب سيرة سيئة، فمتعاطو الحشيش عامة جبناء وناذرا ما يرتكبون أفعالا عدوانية سواء أكانت مع سبق الإصرار أم بنت اللحظة عندما يكونون تحت تأثير المخدر.

و قد خلص العالمان إلى نتيجة عامة وهي أن المخدرات تنمي، أو تعمل على كشف وإظهار طبيعة الفرد واستعداداته، كما تعمل على تأكيد شذوذه وخلقه الأصيل ومثال ذلك أن الفرد الذي يميل إلى الكسل والتساهل يصبح بعد

التخدير هادئا ساكنا، ويشير الباحثان إلى أنهما وجدا من بين حالات المتعاطين التي درساها النِسَب المئوية التالية للمجرمين :

- 6.24% من المتعاطين أدينوا مرة واحدة.
- 7.92% من المتعاطين أدينوا أكثر من مرة.

ومما سبق يمكننا أن نلخص اتجاه **كوبرا** بصدد العلاقة بين تعاطي الحشيش وارتكاب الجريمة على النحو التالي :

- أنه لم يثبت من دراستهم أن هناك علاقة مباشرة بين المخدر وارتكاب الجريمة.
- أن الحشيش يقوم بدور المثير والمشجع لاستعدادات إجرامية وعدوانية موجودة أصلا عند المتعاطي.
- أن المخدر كما يثير العدوان ويكشف عند العدوانيين والمجرمين كذلك يفصح عن الهدوء والمسالمة عند أصحاب هذه السمات من المتعاطين.
- أن المتعاطين المجرمين الذين وجدوا أثناء البحث هم من المجرمين قبل أن يكونوا متعاطين.

وفي نفس هذا الاتجاه يرى **أنسلنجر anslinger** المدير السابق لمكتب المخدرات بواشنطن، أنه من خبراته الطويلة بحالات ذلك المكتب تبين له أن أغلب المدمنين لهم تاريخ سابق في الإجرام قبل أن يبدءوا تعاطي المخدرات[1].

كما يرى أن تعاطي المخدرات لا يعدو أن يكون أحد الأدلة المختلفة للحياة الإجرامية، فالمدمنون هم أساسا نتاج لبيئة منحطة تتصل بالإجرام أو الجناح على الأقل .

---

1 / anslinger.h.j.narcotic addiction.as seen by the law.enforcement.p29

ويشير **أنسلنجر** إلى أن حوالي **60%** من المقبوض عليهم في قضايا المخدرات يحملون تاريخا إجراميا قبل تعاطيهم المخدر، بينما يظهر حوالي **42%** من المقبوض عليهم عامة ممن لهم سوابق إجرامية، ويؤيد أسلنجر في رأيه هذا ما يقوله **ولسن wilson** مدير إدارة البوليس بكندا الذي يعتقد أن أكثر من 90% من المدمنين يحملون تاريخا.

وفي هذا الصدد يقول فوجل vogel، ومورو moreau، بأنه من خبرتهما الطويلة يريان رأيا مخالفا لما يراه بعض الكتاب والباحثين من حيث العلاقة المباشرة بين تعاطي المخدرات (الحشيش) والجريمة ويستندان في رأيهما إلى النقاط التالية[1]:

- أن الصحافة تبالغ في كتابتها عن تسبب الحشيش للجريمة مما يعمل على إشاعة هذا الرأي.
- لا توجد دراسة موضوعية لعدد كاف من الحالات أثبتت العلاقة المباشرة أو السببية بين الحشيش والجريمة.
- بالرغم من الاتجاهات العدوانية اللااجتماعية التي تظهر عند البعض من متعاطي الحشيش، فإن خبرة المؤلفين واحتكاكهما بالمئات من المتعاطين لا تعطيهم الانطباع بأن هؤلاء الناس من المجرمين وخاصة الجرائم الضعيفة، بل إنهم على العكس من عشاق مدارس الرقص الموسيقية أو المشتغلين بالموسيقى الراقصة وأولئك يتناولون قدرا من الحشيش يوميا قصد تحقيق حالة من السرور.
- وفي الوقت نفسه، قد نجد من وقت لآخر بعض السيكوباتيين الذين يرتكبون أفعالا إجرامية عنيفة نتيجة لتعاطي المخدر، وهؤلاء حالات شاذة بالنسبة

1 / moreau de tours.du hashish et de l'alienation mentale.paris.1845.p20.p21

للقاعدة العامة عند المتعاطين للحشيش الذين إذا وقعوا في الجريمة فإن جرائهم لا تعدو الجرائم البسيطة كالسرقات التافهة.

- إن معظم متعاطي الحشيش يعانون من اضطراب أساسي في الشخصية، شأنهم في ذلك شأن متعاطي الخمور، فالحشيش بصفة عامة لا يتصل بقوة سحرية تدفع متعاطيه إلى ارتكاب جريمة لا يرتكبها وهو غير مخدر.

إن الحشيش كأي مخدر يخفف من ضوابط الفرد، والأفعال الناتجة عن التخفف من هذه الضوابط تختلف تبعا لنوع شخصية المتعاطي ودوافعها الأصلية.

ثالثا : تعاطي المخدرات عامل غير مباشر في الجريمة والتدهور الاجتماعي والأخلاقي :

إذا لم يكن تعاطي المخدرات (الحشيش) هو السبب المباشر في خلق الجريمة، فإن هناك علاقة وثيقة بينه وبين التدهور والانحلال الاجتماعي والخلقي بصفة عامة، والذي قد يؤدي إلى الجريمة وخاصة الجرائم البسيطة والتي لا تتسم بالعنف.

ويمكن أن يتسم ذلك نتيجة لتعرض حياة المتعاطي للظروف والأحوال التالية[1]:

1- يبدأ المتعاطي بكمية صغيرة في أول الأمر لفترات متباعدة، غالبا ما لا تؤثر على دخله.

2- بزيادة كمية المخدر ومرات التعاطي لتحقيق المتعة التي يريدها المتعاطي تزداد حاجته للمخدر، ومن ثم يصبح متعودا بالقدر الذي يجعله يقتطع من دخله للإنفاق منه على المخدر، هذا الجزء قد يزيد تبعا لمدى تعود الفرد على المخدر، وفي حالة أصحاب المدخول البسيط التي لا تكاد تفي بالنفقات

1 / الدكتور سعد المغربي.ظاهرة تعاطي الحشيش.دراسة نفسية اجتماعية.دار الجامعية.1984.بيروت.ص168.ص169

الضرورية، فإن أي جزء من الدخل الذي ينفق على المخدر معناه عدم سد أو إشباع حاجات ضرورية أخرى سواء بالنسبة للمتعاطي نفسه أو لأسرته، ومن ثم يحدث الاضطرابات والخلافات والإهمال بالنسبة لجوانب هامة في حياة الأسرة، وذلك كله يعرض للتفكك والانهيار وتشرد الأبناء وغير ذلك من مظاهر التدهور والانحلال.

3- وبزيادة التعود على المخدر والاهتمام والانشغال به يقل الاهتمام بالعمل والتقدم فيه، فإن أي اضطراب في تحقيق عادة التعاطي يؤثر على العمل مثل زيادة الكمية أو انقطاع المخدر لأي سبب، أو التأخر في التعاطي مثل التعاطي ليلا، كل ذلك من شأنه أن يؤثر على الحالة الصحية والنفسية للمتعاطي، فقد يمرض أو يتأخر عن عمله صباحا أو يكون مهملا فيه، إلى غير ذلك من النتائج التي تعرضه إلى التأخر و التدهور في عمله أو فقدانه. وبهذه النتيجة تزداد مشاكله اضطرابا وتعقيدا، أو يصبح أكثر حاجة للمال لسد حاجاته وحاجات أسرته الضرورية من ناحية، ولسد حاجته إلى المخدر من ناحية أخرى.

ولما كان دخله بسبب ضآلته وما ينفقه على المخدر، أو بسبب فقدانه لتعطله يعجزه عن سد هذه الحاجات، ولما كان من الضروري أن يحصل على المال فهو في هذا الموقف لابد وأن يتعرض للزلل وارتكاب الجريمة في بعض أشكالها وصورها كالنصب أو الاحتيال أو خيانة الأمانة، وتؤيد ذلك نتائج الاستخبار وتاريخ حياة المتعاطين المسجونين، حيث تبين أن الجرائم التي يقعون فيها لا تخرج عن هذا النوع من الجرائم[1].

وفي هذه الفترة من حياة المتعاطين فإن بعضهم تضطرهم ظروفهم وتعطلهم إلى الاتصال بسيئ السيرة والمجرمين وتجار المخدرات، ومن أجل تحقيق

1 / المرجع نفسه،ص170،ص171

حاجتهم من المخدر والحصول على المال، يدخلون في زمرتهم ويسلكون كما يسلك هؤلاء وإن لم يكونوا من أصحاب الشخصيات الإجرامية أصلا.

وأول عمل إجرامي يقع فيه مثل هؤلاء هو بيع المخدرات وتوزيعها على المتعاطين، وفي ذلك العمل يجد المتعاطي حاجته إلى المخدر دون ثمن، ثم بعض الكسب الذي يوازي دون أي جهد ما كان يكسبه من عمله طوال النهار. ومن ثم يستمرئ المتعاطي هذه الحياة وبخاصة إذا كان مجال عمله ومهنته ضيقا ضئيل الأجر.

ومثل هذه الحياة من الضروري أن يتعرض أصحابها للتدهور الخلقي والاجتماعي والتفكك الأسري؛ كالكذب والزنا والتشرد والطلاق وإهمال الأبناء وتعاطي الخمور والمخدرات الأخرى، إلى غير ذلك من مظاهر التدهور الشخصي الأسري.

وقد تأيد لنا ذلك وظهر بوضوح في تاريخ المتعاطين سواء داخل السجن أو خارجه، وسواء كانوا من الطبقات الدنيا من المجتمع أو من غيرها من الطبقات الأعلى.

4- وفي حالة المتعاطين الذين يقعون في قبضة الشرطة بسبب الجرائم الخاصة أو لأي سبب آخر، هؤلاء يدخلون السجن ويختلطون بغيرهم من المتعاطين وتجار المخدرات، كما يختلطون بغيرهم من المجرمين، وهناك يتعرفون على بعضهم البعض ويكوّنون الصداقات ويتعلمون الكثير من السلوك الإجرامي، خاصة وأن عملية إصلاح السجين وإعادة تكوينه لازالت في حاجة إلى الكثير من العناية والاهتمام في السجون، ومن ثم فمجال تعلم الجريمة والسلوك المنحرف أقوى بكثير من مقومات وعمليات الإصلاح.

5- وإذا ما خرج المتعاطي السجين من سجنه، فإن أغلبهم يواجه مصيرا قاسيا فالحكم بالسجن بغض النظر عن أسبابه، هو في نظر المجتمع وصمة

عار في جبين السجين تثبتها الأوراق الرسمية، بحيث يصبح من العسير أن يجد عملا من أي نوع وفي أي مكان، حكوميا كان أو أهليا، هذا فضلا عن أن سمعة الحشاشين كجماعة ولدى أصحاب الأعمال هي سمعة سيئة وبهذا يصبح مجال الحياة والارتزاق أمامهم ضيقا عسيرا.

ومثل هذا الموقف الذي يواجهه خريجو السجن من المتعاطين، غالبا ما يعرضه إلى الزلل والانحراف، وإلى سلك طريق الإجرام لأنه من الضروري أن يحصل على المال لكي يعيش.

خلاصة :

إن المخدرات بصفة عامة، لا تبدو كسبب مباشر في خلق الجريمة وخاصة جرائم العنف وذلك من طبيعتها التسكين والتهدئة، وبالتالي تجعل المتعاطي أقل عدوانا وأكثر هدوءا، ومع ذلك فإن الآثار غير المباشرة كما بينا أشد قوة في تحطيم شخصية الفرد وحياته.

وفي الأخير يجب أن نذكر أن العلاقة بين المخدر والجريمة أو التدهور الاجتماعي و الأخلاقي والمهني ليست ظاهرة منعزلة، وإنما هي جزء من الكيان الاجتماعي والحضاري العام الذي يعيش فيه الفرد.

وفي هذا الصدد أيضا يدلنا الواقع على وجود حالات عديدة من متعاطي المخدرات، ومع ذلك يسيرون في حياتهم دون أن نلمس في سلوكهم أفعالا إجرامية أو مضادة للمجتمع لا يقبلها الناس.

الفصل الرابع

الحلول المقترحة

من طرف المبحوثين

الحلول المقترحة من طرف المبحوثين :

التوزيع غير العادل للثروة يحرم بعض الفئات إلى درجة تجريدهم من المدخول الضروري لكفاية حاجياتهم الهامة، و بالنسبة للحياة البشرية إذا كان الشباب المنحرف لا يملك مدخولا ضعيفا بل في معظم الأحيان منعدما، فالسلطة الاجتماعية ضعيفة بالمقارنة مع العاملين، ولهذا تولي لهم اهتماما أقل، لكن الأحداث تبين لنا وجود صنف من البؤساء لا يتميزون فقط بالدخل الضعيف بل بوجود البؤس الذي يعتبره عائقا في وجه الإنتاج والاستهلاك، والذي يجمع داخل المجتمع نوع من المنبوذين.

التهميش الثقافي والاجتماعي ظهر نتيجة التفكك الأسري والبطالة والانحراف، فالعمل والانسجام داخل المجتمع يمثل بدون شك العامل الأساسي للتوازن، لأنه يسمح للشباب بالاندماج في المجتمع وتحقيق الاستقلال الاقتصادي والمشاركة في الحياة الوطنية والعكس صحيح.

فالبطالة لا تؤدي فقط إلى الفقر والجوع وإنما تحدث إحساسا بالفشل والعجز، والإحباط الذي يؤثر على الشخصية فنجد علاقة سببية بين البطالة والانحراف، وهذا حسب الحالة الاقتصادية والوضعية الاجتماعية للشباب داخل المجتمع كما يظهر ذلك من خلال السؤالين الآتيين:

- يبين تصورات المبحوثين عن حياتهم الاجتماعية :

تصورات المبحوثين عن حياتهم	العينة	
	العدد	%
حياة متوسطة	.80	.%26.66
حياة ضائعة وسيئة	.120	.%40
الموت أفضل من الحياة	.100	.%33.34
المجموع	**.300**	**.%100**

- يبين الحلول المقترحة من طرف المبحوثين :

الحلول المقترحة	العينة	
	العدد	%
توفر العمل والمسكن	.75	.%25
توعية الأولياء وإنماء الوعي الديني	.200	.%66.66
منع دخول المخدرات	.25	.%8.34
المجموع	**.300**	**.%100**

إذا كان نمط الحياة لذوي الحالة الميسورة قائما على الاستهلاك والوصول إلى بعض الأشكال الترفيهية العالية، فإن بعض الفئات أدى بها الحال إلى اتخاذ شكل مغير لثقافة المجتمع فرض نفسه عليها بفعالية حيث أحدث الجانب الاقتصادي خللا في قواعد الحياة، فصعوبات المواجهة من طرف الشباب في البحث عن العمل تكون خطرا على الحياة الاستهلاكية، ذلك ما بينته دراستنا، خاصة بعدما أجرينا مقارنة بين تصورات المبحوثين والحلول المقترحة :

الحلول المقترحة من قبل المبحوثين :

تصورات المبحوثين عن حياتهم / حلول مقترحة	حياة متوسطة	حياة ضائعة وسيئة	الموت أفضل من الحياة	المجموع
توفير العمل والمسكن	40 %50	20 %16.66	15 %15	75 %25
توعية الاولياء وإنماء الوعي الديني	34 %42.5	90 %75	76 %76	200 %66.66
منع دخول المخدرات	6 %7.5	10 %8.34	9 %9	25 %8.34
المجموع	80 %100	120 %100	100 %100	300 %100

إذ نجد أن 66.66% من مجتمع المبحوثين يرون أن الحل لوضعيتهم يكمن في توفير العمل والمسكن، وهذا تدريجيا من أفراد الحياة المتوسطة بنسبة 42.5% إلى ذوي التصور السيئ عن حياتهم والذين يمثلون 75%، ليصل الوضع إلى 76% عند الذين يفضلون الموت على حياتهم، فالعمل يظهر كقيمة جديدة أكثر من إستراتيجية الاندماج، فيكون تطورا بدون أي سابق لعملية الانحراف.

إلى جانب ذلك نجد 25% من عينة البحث يرون الحل في توفير العمل والمسكن قبل كل شيء، وهذا خاصة عند ذوي تصور السن عن حياتهم كما أن هناك من يطالب بمنع دخول المخدرات، ويمكن القول في هذا الصدد أن الشباب المنحرف لا يملك الوعي الثقافي والاجتماعي، فهم عاجزون عن شرحها لأنهم مضطرون باستمرار إلى تميز أنفسهم عن أسلوب الحياة الذي يعرضه عليهم مضمون التحضر.

ويمكن للشباب المنحرف المساهمة في وضعية **التغيير** لكن لا يمكن له خلقها في المضمون المعاصر للمدن نتيجة لوضعيتهم الاقتصادية، فلا يمكن لهم تحديد أنفسهم على شكل جماعة مندمجة ضمن أنساق وعلاقات داخل المجتمع الواحد، فهم يختلفون عن مظاهر الجماعات الأخرى ويرجعون سلوكهم حسب الإيديولوجية المسيطرة.

فتحليل عملية الانحراف يؤدي بنا إلى الأخذ بالتحركات الاجتماعية والثقافية الجزئية التي تؤثر بصفة خاصة على مختلف فئات الشباب.

وإذا كانت البيئة الشاملة تحدد وضعيتهم في المجتمع، وكذلك عملية الانسجام والطرد، فإن مظهر الحياة من جميع جوانبه تبقى كنقطة إرساء للتحقيق الفعلي.

الخاتمة

الإنسان منذ أن خلقه الله وهو في سعي دائم سالكا باحثا عـــن أي درب أو طريق يحقق به حريته ويؤكد ذاته ووجوده، كما هو في سعي دائم عما يجعل حياته أكثر قبولا وأكثر لذة كذلك هو في بحث دائم عن كل ما يقلل أو يلطف به ما يواجهه من مشقة ومتاعب وإحباط.

ولا شك أن الإنسان في سعيه وسلوكه قد حقق كثيرا جدا من الأمور والأشياء الرائعة النافعة التي تريحه وتغنم حياته وتشبع حاجاته المختلفة، غير أنه من هذا السعي ولعله ما قد يواجه إحباطا لحركته وتعطيلا من طرق تأكيد ذاتـــه ووجوده، ومن ثم يحاول أن يتفادى حواجز إحباط الحركة والتعطيل بارتيـــاد دروب أخرى متعددة يعبر بها عن نفسه ويسجل فيها وجوده، ومن بين هـــذه الدروب نجد التعبير الفني، كما أن من بينها تعاطي الخمر أو المخـــدرات أو حتى الجنون، والإنسان في اختياره لبعض هذه المسالك قد يفقد الكثير ولكنـــه مع ذلك يريد أن يقول : **أنا موجود** .

وتعاطي المخدرات كمشكلة تطال الفرد، وقد تؤثر في انعكاساتها الـــسلبية المدمرة على من يحيط بهذا الفرد، لذا فهي تنتقل بذلك من مشكلة فرد إلـــى قضية مجتمع ويترتب على ذلك آثار نفسية واجتماعيـــة واقتـــصادية ســـيئة، وخطورة المشكلة تكمن في أنها تنتشر بين المراهقين والشباب وهم الشريحة الأهم ومصدر القوة الأساسية في المجتمع.

وكان هدفنا من طرح موضوع تعاطي المخدرات :

- الثناء على ما تقوم به أجهزة الدولة بشأن المخـــدرات إتلافـــا وملاحقـــة وأحكاما قضائية... تعزز في النهاية مسيرة الأمن الاجتماعي.
- تسليط الأضواء على الأخطار الناتجة وعلى فضح ما يتذرع به المـــدمنون من أسباب وهمية ومزعومة.

- لفت النظر إلى تفاقم المشكلة وإلى ضرورة المواجهة ببرامج وقائية إعلامية.

- تكوين رأي عام مستنير بغية تحصين القارئ ضد التعاطي وصولا إلى التصدي والرفض بالتعاون مع من يستطيع.

- إعادة النظر في التشريعات الموجودة حتى تتم المحاصرة والمواجهة آخذة في الاعتبار أمن الفرد الاجتماعي، وإزالة كل أشكال العجز والقلق والاضطراب.

- الربط بين التخلف بين تعاطي المخدر الذي يدمر قوى الشباب ويحطم نفسياتهم.

- إبراز أهمية التنشئة الاجتماعية بمختلف مدارسها ومؤسساتها.

- أهمية تكوين اتجاهات وتشكيل قيم أخلاقية ودينية واجتماعية بين الأفراد.

من أجل ذلك تناولنا :

أولا : التعريف بالمخدرات وطرق تعاطيها بالتعود عليها ثم تأتي مرحلة التسمم، وأخيرا التبعية الدائمة بمظهريها النفسي والجسدي، وأشرنا إلى أن حصول الإدمان لا يمكن أن يكون إلا بتوافر أربعة شروط هي :

- وجود المادة المخدرة.
- وجود القابلية أو الاستعداد.
- وجود الظروف المسهلة.
- غياب السلطة.

وتكلمنا عن أنواع المواد المخدرة في استعمالاتها الطبية، وفي استعمالاتها الممنوعة المؤدية إلى الإدمان والمصنفة إلى فئات مختلفة :

- المسكنات.
- المنبهات.

- المهلوسة.
- المسكرات....

وتساءلنا هل المدمن مريض أم مذنب ؟

فاعتبرناه ضحية لأخطاء تراكمت في حياته ضحية الظروف التربوية السيئة، وتنشئة اجتماعية خاطئة، ضحية بدأت بذنب وانتهت بمرض.

وتكلمنا عن الإدمان كواقعة عالمية وآفة، فالمادة المخدرة عرفها الإنسان وأستعملها منذ آلاف السنين، إذ كان يعتمد عليها في العلاج والشفاء من الأمراض أو للحصول على حالات من المرح والانشراح.

وتكلمنا عن مختلف استعمالاته عبر العصور في التخدير في الطب الشعبي، وفي الزينة وفي حالات أخرى..

واستعرضنا مختلف الأسماء التي تداولتها الشعوب منذ القديم حتى الآن، وتكلمنا أيضا بالإحصائيات عن استعماله من قبل الشباب وجرائمه المختلفة.

ثانيا : تأثير المخدرات وأخطاره ، فأشرنا في البداية إلى التأثير من الناحية الفردية والاجتماعية بحيث تنوع التأثير وطال الفرد بأبعاده المختلفة منها : الوهن الجسدي، والتبعية النفسية، والضعف العقلي، والانحلال الأخلاقي، والتفلت من الضوابط، والضعف في القدرة على الإدراك، والانهيار في ديناميكية الاتصال، واضطراب علائقي يطال مجمل الأفراد الذين يحيطون بالشخص المدمن الذي يعاني عادة من عدم المبالاة، والانحطاط في القوى البدنية والذهنية، وفقدان الكفاية الاقتصادية...وغيرها كثير.

وتكلمنا عن ارتباط الجريمة بالإدمان، وعن الاحتمالات القوية لمخالفة القوانين وذلك نتيجة لميل المدمن إلى القيام بأي عمل (القتل،الاحتيال،الغش،الدعارة...) للحصول على مادة المخدرات.

ثالثا : المكافحة والوقاية والعلاج ، وهذه المحطات التي نؤكد عليها بعدما قدم لنا بعض المبحوثين الحلول المقترحة لأنهم يدركون في بعض الأحيان الأسباب التي قد دفعتهم إلى تعاطي المخدرات.

فالمكافحة تقضي بمحاربة وجود المادة المخدرة حتى الاختفاء فينعدم الطلب بانعدام العرض.

وفي موضوع الوقاية ركزنا على أهمية الإرشاد الوقائي في الأسرة، باعتبارها القلعة الأولى لحماية الأمة من المخدرات، وباعتبار الأسرة هي نواة المجتمع، واللبنة الأولى في بنائه، وكلما صلحت الأسرة صلح المجتمع وقوى شأنه، ولذلك كانت العناية بالأسرة وتوفير المقومات اللازمة لحمايتها من الانهيار والتفكك؛ وهي من القلاع التي يتحصّن بها المجتمع من انتشار المخدرات، ويستحق ذلك بالتعاون بين الزوجين لتربية الأبناء على منهج ينبع من تعاليم الدين وقيمه النبيلة والأعراف المتوارثة لتضمن مجتمعا نظيفا خاليا من المخدرات، والوقاية خير من العلاج.

مع ضرورة إعادة الاعتبار للثقافة بالتركيز على العامل الثقافي في تخطيط المدن، وإقامة المؤسسات وإعداد البرامج التربوية والصحية والنفسية والاقتصادية.

وعلى هذا الأساس ينبغي الاهتمام بالعوامل الثقافية واعتبارها المرجعية الأساسية في إعداد النشء وتعليمه وتربيته، هذا ما يجب أن تستهدفه مؤسسات التنشئة في المجتمع حتى يتسنى للجميع المساهمة في التنمية الشاملة.

وكذا ضرورة الاهتمام بالوسط المدرسي والعمل على الاهتمام بالطفل من المرحلة التحضيرية، وذلك تحقيقا لتعليم حديث يقضي على التسرب

والانحرافات السلوكية التي تلاحظ في البيئة المدرسية، وتوفير جميع الهياكل والوسائل والإعانات بالمعلم باعتباره قدوة لتلاميذه في تنشئتهم وتربيتهم.

إضافة إلى دور المساجد بالخصوص في تبيان هذه الآفة الخطيرة ومدى تأثيرها على المجتمع بصفة عامة، وعلى الفرد بصفة خاصة وذكر أسباب تحريمها وطرق تجنبها والوقاية منها، لأن الإسلام يهدف إلى حماية الإنسان من كل ما يضره في نفسه وماله، وما يجر عليه من وبال ودمار كما يبين له أسباب سعادته في الدنيا والآخرة.

وينبغي أن يكون المجتمع بأكمله عند مستوى المسؤولية، وتسلك مؤسساته الرسمية وغير الرسمية طريق الأخلاق والتعاون والبناء والتوجيه والتدريب والتربية والحماية.

وفي الأخير ينبغي التأكيد على أن الدراسة العلمية الأكاديمية لظاهرة تعاطي المخدرات في ظل التغير الاجتماعي والثقافي يجب أن تقوم على أسس علمية وثقافية وحضارية أصيلة وطرح الحلول المناسبة لها.

الملاحق

حجز 15 كلغ من الكيف بالمطمر

حجزت مؤخرا مصالح الشرطة الجهوية لمكافحة المخدرات 15 كلغ من الكيف المعالج بمنزل يقع بحي المطمر الشعبي بعد مداهمته بناء على معلومات حول نشاطات صاحبه المشبوهة، وتم اعتقال المشتبه الرئيسي وفتح تحقيق للوصول إلى مصدر هذه السموم. وتجدر الإشارة إلى أن قضايا المخدرات شهدت ارتفاعا ملحوظا في الأسابيع الأخيرة على اعتبار أن المزارعين المغاربة يسعون إلى التخلص من محاصيل الكيف السنة المنصرمة قبل بداية جني محاصيل هذا الموسم. وقد تم 48 ساعة قبل العملية الأخيرة حجز 10 كلغ أخرى من المخدرات بمنطقة راس العسفور من طرف عناصر الدرك الوطني بتلمسان.

جريدة الخبر العدد 260 فيفري 2000

تلمسان

الجمارك تحجز 8 قناطير من الكيف في باب العسة

● حجزت مصالح الجمارك التابعة لمقاطعة الغزوات، بتلمسان، أول أمس، ثمانية قناطير و14 كيلوغراما من الكيف بمسكن في قرية بن كرامة بباب العسة بتلمسان. وخلال المداهمة اكتشف الجمركيون أن شبكة التهريب وضعت المخدرات المحجوزة تحت كمية كبيرة من الفول السوداني.

وكشفت التحقيقات الأولية تورط خمسة أشخاص كلهم شبان التي القبض على صاحب المسكن والبقية في حالة فرار. وتوصل عناصر الجمارك إلى تفكيك هذه الشبكة بعد حصولهم على معلومات تفيد أن كميات كبيرة من الكيف عبرت الحدود المغربية التي لا يفصلها عن القرية سوى بضعة كيلومترات، في إتجاه القرية المذكورة.

تلمسان: ق. بلهواري

العدد 150 جانفي 2000 جريدة الخبر

حجز 3,5 قنطار من الكيف وأسلحة بتلمسان

قامت مصالح الدرك الوطني بولاية تلمسان، خلال الأربعة أشهر الأولى من سنة 2008، بحجز ما يربو عن 3,5 قنطار من الكيف المعالج في 25 قضية حيازة، المتاجرة واستهلاك المخدرات، وهو ما يشكل ارتفاعا بنسبة حوالي 48 ٪. وقد تم تبعا للقضايا التي عالجتها مصالح الدرك، توقيف 35 شخصا. أما فيما يتعلق بالهجرة غير الشرعية برا، فقد تم في نفس الفترة، تسجيل 94 قضية، حيث أوقفت ذات المصالح 307 مهاجرا، بالإضافة إلى [illegible]

وآخرين من الهند، مصر، سوريا وفرنسا. أما عن ظاهرة الحرقة، فقد تم إحباط محاولة بمرسى بن مهيدي، وتوقيف 5 شباب ينحدرون من العاصمة. إضافة إلى ذلك سجلت نفس المصالح عمليتين نوعيتين بكل من الرمشي وسيدي الجيلالي، تم على إثرها حجز كمية كبيرة من الأسلحة والذخيرة الحربية، كما لوحظ ارتفاع في تهريب الوقود عبر الحدود، حيث حجز 262 ألف لتر من المازوت، مقابل 240 ألف السنة الماضية.

[illegible]

جريدة الخبر العدد 260 فيفري 2000

تلمسان

حجز 12 كيلوغرام من الكيف في الغزوات

● تمكنت مصالح الجمارك للغزوات بتلمسان، مساء الثلاثاء الماضي، من حجز قرابة 12 كيلوغرام من الكيف المعالج، كانت مخبأة داخل سيارة من نوع رونو 25 بترقيم إسباني، كان يقودها شاب يبلغ من العمر 30 سنة، متوجها إلى التراب الإسباني عبر الناظور مدافنا كروز ديتيرراتيف، والتي كانت متوجهة نحو مدينة ألميريا الإسبانية.

تنامي تهريب المتفجرات والمخدرات بتلمسان

● كشف قائد مجموعة الدرك الوطني بتلمسان نور الدين بوخبيزة، أول أمس في ندوة صحفية تطرق فيها إلى الحصيلة السنوية لنشاط وحدات مجموعة الدرك الوطني عبر إقليم الولاية، عن ارتفاع تهريب المخدرات بنسبة 46,5٪ مقارنة بسنة 2006، حيث بلغت الكمية المحجوزة من المخدرات خلال السنة المنصرمة أكثر من 759 كلغ من الكيف المعالج، و3,9 غ من الكوكايين 1205 من الأقراص المهلوسة، حيث عولجت 26 قضية متورط فيها 89 شخصا أودع منهم 86 شخصا الحبس المؤقت.

وصرح مسؤول الدرك بأن مصالحه تمكنت أيضا من إحباط ثلاث شبكات مختصة في تهريب المواد المتفجرة، حيث تمكنت مصالح الدرك الوطني بمغنية وباب العسة من توقيف 06 أشخاص وحجز 108 من المتفجرات ضد الأشخاص و780 متر من الخيوط المستعملة في المتفجرات و1890 محول من صنع فرنسي. أما فيما يخص محاربة الجريمة المنظمة قد عرفت هي الأخرى ارتفاعا محسوسا بنسبة 18,11٪ وأرجع قائد مجموعة الدرك الوطني ذلك إلى استهلاك المخدرات خصوصا بالمناطق الحدودية والتفكك الأسري والتسرب المدرسي، وتبين الإحصائيات تسجيل 1085 قضية 81 جناية، وقد تورط الأشخاص في الجرائم المتصلة بالضرب والجرح العمدي والسرقة وتكوين جمعية أشرار أوقف فيها 997 شخص منهم 432 تم إيداعهم الحبس. وأرجع قائد المجموعة بالإضافة إلى الأسباب المذكورة لجوء المهربين الذين يقطنون أغلبيتهم الشريط الحدودي إلى الربح السريع رغم وجود ورشات كبيرة لامتصاص البطالة عبر إقليم الولاية الذي يشهد حركة تنموية.

وتأتي في مقدمة المواد المهربة، المازوت والبنزين، البرتقال المغربي والفول السوداني والزيتون والفرينة التي تعرف هذه الأيام أزمة كبيرة في الأسواق الجزائرية، إلى جانب السجائر الأجنبية. بالمقابل أكد نفس المسؤول انخفاض الهجرة السرية، وأرجع ذلك إلى التواجد المكثف لوحدات الدرك الوطني بمختلف المسالك التي يسلكها المهاجرون الأفارقة خاصة بواد جرجي بمغنية، الذي كان يمثل وكرا لهم، إلى جانب الحملات التي تقوم بها ذات المصالح. كما سجلت مصالح الدرك خلال سنة 2007 انخفاضا كذلك في عدد حوادث المرور بسبب تحسن وضعيات الطرقات وبناء الأنفاق وتقليل النقاط السوداء وتطبيق القرار الولائي الخاص بمنع الجرارات من دون مقطورة داخل النطاق الجمركي.

تلمسان: ع. بن شادلي

جريدة الخبر العدد 680 مارس 2001

توقيف مغربي بحوزته 8 كلغ من المخدرات بتلمسان

● تمكّن أعوان حرس الحدود بالجرف بمغنية في تلمسان من توقيف بارون مخدرات من جنسية مغربية، حيث ضبط بحوزته 8,3 كلغ من الكيف المعالج. أفاد بيان خلية الاتصال بقيادة الدرك الوطني، بأن المتهم أوقف، أول أمس، في حدود السابعة ليلا، على إثر دورية على طول الشريط الحدودي بمغنية، حيث دخل التراب الجزائري بطريقة غير شرعية.

وسمحت عملية تفتيش حقيبة الظهر، التي كان يحملها المتهم، بالعثور على كمية تقدر بـ8,3 كلغ من الكيف المعالج، وهي من صنع مغربي، وفتحت فرقة الدرك الوطني ببني بوسعيد تحقيقا في القضية.

يشار إلى أن المدير العام للديوان الوطني لمكافحة المخدرات وإدمانها السيد عبد المالك سايح، أكد في تصريح سابق لـ"الخبر"، بأن ما يتم حجزه من المخدرات بمختلف أنواعها من طرف المصالح المختصة لا يمثل سوى 12 بالمائة من الكمية التي يتم تداولها واستهلاكها في الجزائر. وأن المغرب تعد المصدر الأول للقنب الهندي المتداول في سوق المخدرات الجزائرية.

الجزائر: زبير فاضل

رغم تراجع الجريمة بنسبة 20 بالمائة وإنجاز مقرّات جديدة للأمن بتلمسان

حجز 4 قناطير من الكيف وقيمة التهريب فاقت الـ3 ملايير

ساهمت المشاريع المنجزة في جانبها الأمني بتلمسان خلال سنة 2007 في تراجع ملحوظ في الجريمة بمعدل يفوق 20 بالمائة، وهو مؤشر ايجابي يتماشى والإستراتيجية المسطرة لمكافحة الجريمة بشتى انواعها، حيث كشف في هذا الإطار رئيس الامن الولائي العميد صالح نواصري في ندوة صحفية انه تم انجاز ثلاثة مقرات أمنية خلال سنة 2007 بكل من بودغن، برواقة وسيدي سعيد.

بلقاسم حسين

وسيدشّن خلال شهر جانفي من السنة الجديدة مقرين آخرين بكل من الكيفان وبوهناق، ناهيك عن مراكز ستفتح خلال سنة 2008، حيث بلغت نسبة الانجاز 90 بالمائة وستدخل حيز الخدمة خلال شهر جويلية وتخص كل من مناطق عين تالوت، بن سكران، فلاوسن، بني بوسعيد، بني سنوس وهنين.

وعن الحصيلة السنوية لمصالح الأمن، أكّد ذات المتحدث أنه تم تسجيل 3479 قضية عولج منها 2419 قضية بمعدل 70 بالمائة تورط فيها 3224 مواطن و368 أجنبي، فيما وصل عدد المتابعات القضائية 1542 متورطا تم إيداعهم الحبس، و 1815 استدعاء مباشر و223 آخرين استفادوا من الافراج المؤقت، إضافة إلى 52 متهما وضعوا تحت الرقابة القضائية.

وعن أهم المحاور التي سطّرتها مصالح الأمن بتلمسان، كشف ذات المتحدث انه تم الاهتمام كأولوية على أربعة محاور مهمة تشمل الإجرام، التهريب، مكافحة المخدرات والهجرة السرية، ففي مجال الجريمة، تم وضع إستراتيجية خاصة أسفرت عن التحكم بنسبة 80 بالمائة من مظاهرها، أما التهريب فإنه بالرغم من المجهودات المبذولة، اعترف المسؤول الأول بأنه يبقى نقطة سوداء، حيث بلغت قيمة المحجوزات 3 ملايير سنتيم، تم خلالها حجز 62 سيارة وما يفوق 5 آلاف لتر من الوقود عولج خلالها 194 قضية تم توقيف 341 متهما، تم وضع 148 منهم رهن الحبس و80 تحت الرقابة القضائية.

أما المخدرات، فقد تم حجز ما يفوق الأربعة قناطير من مختلف

وإحصاء تورط 269 شخصا، ناهيك عن حجز 1151 قرص مهلوس من خلال 44 قضية تورط فيها 476 شخصا قدموا جميعا أمام العدالة.

أما المحور الرابع والمتمثل في الهجرة السرية، فقد حطم الرقم القياسي، ويبقى حسب رئيس الأمن الولائي في تزايد مستمر، حيث تم تسجيل 1235 حالة، منهم 843 مغاربة والباقي من مختلف الجنسيات بما فيهم المشارقة كمصر، وقد تم إثر ذلك إيداع 130 متورطا رهن الحبس ليتم طردهم إلى بلدانهم.

مدير الأمن الولائي أشار إلى أنّ الحملات الوقائية مست 1731 حملة للأماكن المشبوهة على رأسها مدينة مغنية تم خلالها توقيف 13269 شخص قدم منهم 1129 للعدالة وأفرج عن الباقي. هذا وخلص ذات المسؤول إلى نتيجة مفادها "أن المواطنين كان لهم دور كبير في استرجاع الأمن من خلال البلاغات" مؤكدا أن مصالحه تتعامل مع كل البلاغات بما فيها تلك المجهولة "بجدية فائقة حرصا على استتباب راحة وأمن المواطنين".

الوقود والأنعام مقابل السّبخ والمخدرات

حجز 34 كلغ من الكيف المهرّب من المغرب

ح. فاطمة

تمكنت وحدات حراس الحدود التابعة للقيادة الجهوية الثالثة للدرك الوطني ببشار في عمليات متفرقة خلال السنة المنقضية من حجز كميات كبيرة من السلع المهربة من و إلى داخل الحدود الجنوبية الغربية، تمثلت اغلبها في المخدرات بدرجة أولى، والتبغ، والعملات الأجنبية في المقام الثاني حيث نقلتها شبكات للتهريب إلى داخل التراب الوطني في الوقت الذي تم فيه حجز سلع وأنعام كانت بصدد تهريبها باتجاه البلدان المتاخمة لولايات الجنوب الغربي بشار، ادرار وتندوف.

وفي هذا الصدد، كشفت الحصيلة السنوية للمجموزات التي قامت بها وحدات حرس الحدود عن حجز ما يقارب 34 كلغ و900 غرام من المخدرات، خاصة مادة الكيف المعالج التي تروج بكميات كبيرة وسط المدمنين هذا إلى جانب القنب الهندي، العفيون، ومادة الخشخاش السّوم فيما أحصت ذات الوحدات 86660 خرطوشة من السجائر من نوع ليجوند، ميامي، وبريد جواي. ومقابل هذه السموم التي يتم إدخالها إلى تراب الجهة الجنوبية الغربية لتأخذ بعد ذلك وجهات أخرى في اتجاه مدن الشمال، فان كميات كبيرة من مختلف السلع المتوفرة داخل التراب الوطني يتم تهريبها عبر شبكات منظمة تسعى إلى الحصول على الأموال الطائلة متسببة في المساس بالاقتصاد الوطني، وفي هذا الإطار قامت وحدات حراس الحدود بحجز 1420 لتر من البنزين و 630 لتر من مادة المازوت كانت موجهة إلى التراب المغربي تحديدا، كما تعتبر بعض الحيوانات كالماعز والحمير سلعة مربحة لبارونات التهريب من خلال حجز ذات الوحدات 330 رأس من الماعز و13 حمارا و عملات أجنبية متمثلة في الدرهم المغربي بما يفوق 22237 درهم.

جريدة الخبر
العدد 741 ماي 2001

مهرّبو المخدّرات يستعملون فتيات جميلات يقدن سيارات فاخرة

حجز 8,5 قنطار من الكيف بداية السنة أغلبها بالحدود في تلمسان وبشار

فتش مصالح

قامت مصالح الجمارك بحجز حوالي 8,5 قنطار من الكيف المعالج عبر الوطن بداية السنة الجارية، نسبة كبيرة منها بولايات الغرب الحدودية على رأسها تلمسان وبشار، فيما ينتظر أن تتعزز فرق المراقبة الـ 21 بالغرب، بطائرات هيليوكبتر من بين 10 مروحيات يتدعم بها القطاع في حدود 2010، وقد كشفت محاكمات الجمركيين للمهرّبين، عن أساليب جديدة للإفلات كاستعمال جميلات في مقتبل العمر على متن سيارات فاخرة.

تتجه الأنظار فيما يتعلّق بمكافحة تهريب المخدرات إضافة إلى مختلف السلع والبضائع، إلى الحدود الغربية التي باتت تشكّل خطرا على الاقتصاد الوطني من خلال تزايد نشاط بارونات تتاجر بالسموم والأسلحة، مستغلين السلع، حيث أشارت الإحصاءات الصادرة عن المديرية العامة للجمارك، أنه تم خلال الفترة الأولى من السنة الجارية، حجز 845 كلغ من الكيف المعالج، يقدّر أن نسبة كبيرة منها فلتت عبر ولايتي تلمسان وبشار المجاورتين للمغرب كإحدى كبريات الدول المنتجة للكيف، بينما تم في السنة الماضية، حجز أكثر من 3,6 طن على المستوى الوطني وما يزيد عن 39 ألف قرص مهلوس.

وقد أفادت تحليلات مصالح الجمارك، أن شبكات التهريب الدولية والوطنية تستعمل بكثرة طرقات الجنوب لتهريب المخدرات نحو دول مجاورة مثل ليبيا وتونس، كما أن الموانئ والمطارات عبر مختلف ولايات الوطن، أصبحت تمثل هدفا لجماعات التهريب، مثل موانئ وهران، بجاية، سكيكدة، والغزوات بعين تموشنت، وكذا مطاري وهران وعنابة باتجاه الأسواق الأوروبية.

وقد تم في هذا الصدد تفكيك العديد من الشبكات الخطيرة، التي كان آخرها محاكمة 30 متهما في تصدير واستيراد المخدّرات بوهران، أدينوا بأحكام تتراوح ما بين المؤبّد والسجن 20 سنة نافذة، وأثبتت التحقيقات أن أفراد هذه الشبكات ذوو جنسيات مختلفة منها فرنسية، سويسرية، تونسية، مغربية وليبية... وحسب ذات المصادر دائما فإن المهربين يلجأون إلى أساليب حديثة للإفلات من حواجز المراقبة والدوريات، حيث يتم استعمال فتيات جميلات يقدن سيارات فاخرة، فضلا عن الأساليب القديمة مثل استعمال سيارات رباعية الدفع، سيارات سياحية وحيوانات، مع إحكام إخفاء صفائح الكيف.

فيما تم تفكيك عصابة لصوص بتلمسان

حجز 20 كلغ من الكيف بمغنية

● تمكنت المصلحة الولائية للشرطة القضائية لأمن تلمسان من تفكيك شبكة بثت الرعب والخوف في نفوس سكان الجهة الشرقية لولاية تلمسان منذ أربعة أشهر، حيث كانت تقيم الكمائن بالطرقات والغابات، وكان أفرادها الملثمون يستعملون أسلحة بيضاء للاعتداء على ضحاياهم.

تتكوّن العصابة من خمسة أفراد، منهم امرأة مطلقة كانت تستعمل في إغراء الضحايا واستدراجهم لأفراد العصابة التي كانت تنشط على مستوى مناطق: عين تالوت، أولاد ميمون، تافمة، عين فزة، سيدي السنوسي، وعين النحالة وغيرها من المناطق المعروفة بكثافة الغطاء النباتي.

وبعد التحريات، تمكنت المصلحة من القبض على أربعة من أفراد هذه الشبكة، فيما يزال البحث عن الشخص الخامس الموجود في حالة فرار. وقد قدموا أمام وكيل الجمهورية لدى محكمة تلمسان الذي أودعهم الحبس المؤقت.

من جهتها، تمكنت مصلحة الشرطة القضائية لأمن دائرة مغنية من حجز 20 كيلوغراما من الكيف المعالج بحي المطمر إثر عملية تفتيش منزل بعد معلومات وصلت المصلحة تفيد بوجود شخص يقوم ببيع وترويج المخدرات، وقاد التحقيق معه إلى الانتقال إلى بلدية سيدي الجيلالي أين تم حجز 5 كيلوغرامات أخرى كانت مخبأة داخل منزل.

حجز 7 كلغ من الكيف المعالج بالغزوات

تمكنت فرق حرس السواحل بالغزوات بداية هذا الأسبوع من حجز 7 كلغ من الكيف، على إثر عملية مراقبة قامت بها ذات العناصر. وتعد هذه العملية الثانية من نوعها في غضون أسبوع بعد تلك التي قامت بها المصالح الجهوية لمكافحة المخدرات والتي أسفرت على حجز قنطار و20 كلغ من الكيف المعالج بالمنطقة الحدودية نفسها كانت متجهة إلى عمق التراب الوطني.

جريدة الخبر
العدد 956 جويلية 2001

زادت بنسبة 13 بالمائة مقارنة بالسنة الماضية

7 قناطير من المخدرات المغربية دخلت الجزائر

كشف قائد مجموعة الدرك الوطني بتلمسان في ندوة صحفية عن ارتفاع معدل تهريب المخدرات المغربية باتجاه الجزائر بنسبة 13 بالمائة خلال السداسي الأول من السنة الجارية، مقارنة بنفس الفترة من السنة المنصرمة، والتي بلغت 7 قناطير من الكيف.

تلمسان: ع. بن شادلي

كمية من المخدرات حجزتها مصالح الأمن في الغرب الجزائري

● أشار نفس المتحدث إلى تدني مستوى تهريب السلع والبضائع الجزائرية بفعل التواجد المكثف لعناصر الدرك الوطني في الأماكن المشبوهة، وتضييقها الخناق على المناطق التي تعرف تهريب المواد الأخرى مما جعل المهربون يتوجهون إلى تهريب المازوت. كما فسر قائد المجموعة انخفاض ظاهرة التهريب بانخفاض البطالة بولاية تلمسان.

أما بخصوص الهجرة غير الشرعية، قال ذات المسؤول أنها عرفت هي الأخرى ارتفاعا مقارنة بالسنة الماضية وتم توقيف 379 شخص من 14 جنسية إفريقية، آسيوية وأمريكية وأوروبية منها 12 مهاجرا من نيجيريا، 105 من المغرب 63 ماليا، 17 إيفواريا و6 فرنسيين وأمريكي في حين عوجلت قضية واحدة تتعلق بمحاولة [illegible] مجموعة من [illegible]

ينحدرون من مدينة عين البيضاء بالعاصمة التوجه نحو إسبانيا عبر شاطئ بيدر بمرسى بن مهيدي.

ع. ش

جريدة الخبر العدد 920 جانفي 2002

محكمة وهران أدانت اثنين من أفرادها بـ20 سنة سجنا نافذا

شبكة دولية تروج المخدرات وتهرّب خيوط الجراحة إلى الخارج

شهدت أمس، محكمة الجنايات لدى مجلس قضاء وهران، البت في أخطر وأعقد القضايا المتعلقة بتهريب المخدرات على الحدود الغربية للوطن، أبطالها 3 أشخاص كوّنوا شبكة دولية، مهمتها إغراق ولايات التراب الوطني بالسموم المجلوبة من المغرب وتهريب خيوط الجراحة المسروقة من المستشفيات إلى هذا البلد.

أدانت ذات المحكمة اثنين من عناصر الشبكة بـ 20 سنة سجنا نافذا، حيث يتعلق الأمر بالمدعوين بزم "و.ب.ع"، أما الرأس المدبر "ف.ل" الموجود في حالة فرار، فأصدرت في حقه حكما بالسجن المؤبد، وذلك بتهمة تصدير واستيراد مخدرات والمؤثرات العقلية وتهريب مواد صحية. جاء تفكيك هذه الشبكة الدولية، التي نخرت الاقتصاد الوطني، بناء على معلومات وردت إلى مصالح الأمن بوهران، مفادها وجود عصابة تنشط على محور مغنية - وهران تختص في تهريب المخدرات والمؤثرات العقلية، حيث نصبت ذات المصالح كمينا [illegible] يوم 10 أفريل 2006 وذلك بمنطقة السانية، أدت إلى توقيف المتهمين "ز.م" و"ب.ع" اللذين كانا على متن سيارة من نوع "فولف"، في حين أفلت زعيم العصابة "ف.ل" من قبضة الأمن.

للإشارة، فإن عملية التحقيق مع المتهمين قادت إلى اكتشاف نشاط آخر للشبكة عدا الاتجار في المخدرات، وهو تهريب خيوط الجراحة المسروقة من المؤسسات الإستشفائية الوطنية وبيعها بالمملكة المغربية.

● محمد حمادي

الأمواج تلفظ [illegible] بشاطئ سيدي عبد القادر بمستغانم

● تمكن أفراد الدرك الوطني بمستغانم، للمرة الرابعة على التوالي، منذ دخول فصل الصيف، بعد عمليات بحث دامت أزيد من 30 كلغ من المخدرات يوم الخميس الماضي، قذفت بها أمواج البحر بشاطئ سيدي عبد القادر المجهز ببلدية عشعاشة، الواقعة شرق عاصمة الولاية. وقد كانت هذه الكمية موضوعة بإحكام داخل كيس بلاستيكي يحتوي على 300 صفيحة من الكيف المعالج، وزن الواحدة منها 100 غرام. وبذلك بلغ الوزن الإجمالي لكمية المخدرات من الكيف المعالج 157 كلغ. فقد تفطنها أمواج البحر بشواطئ مستغانم، بكل من سيدي منصور، سيدي الجدوني، عين ابراهيم وسيدي عبد القادر.

مستغانم: بن مدني

كانت مهرّبة على بعد 3 كلم من الحدود المغربية

وحدات حرس الحدود تحجز أزيد من 2 طنّ من الكيف ببشار

فاطمة حاكمي

تمكّنت أوّل أمس، مصالح حرس الحدود ببشار من حجز أكثر من 2 طنّ من الكيف المعالج، كانت موجّهة للتهريب على بعد حوالي 3 كلم من الحدود المغربية الجزائرية، فيما لاذ أصحابها بالفرار.

كشفت أمس، مصادر مسؤولة أنّ وحدات حرس الحدود ببشار، أحبطت محاولة تهريب كميّة كبيرة من القنب الهندي في حدود الساعة التاسعة والنصف صباح الأحد الماضي، تعدّ الأولى من نوعها منذ السنة الماضية، حيث أسفرت التحرّيات التي أعقبت كمينا لذات المصالح ببلدية تبلبالة عن اقتفاء أثار الجماعة المهرّبة والعثور على كميّة المخدّرات، وكان ذلك بعد أن لاحظ عناصر الوحدة آثارا لعجلات السيّارات بالمنطقة، وبعد تتبّعها ظهر شخص على درّاجة نارية بالقرب من الحدود، يشتبه أنّه ذو جنسية مغربية وأحد أفراد الشبكة، إذ لاذ بالفرار نحو التراب المغربي بمجرّد ملاحظته لعناصر الدورية التي كانت بالقرب من المكان، وبعد عملية تمشيط واسعة شملت جميع المنطقة المشتبه بها وبالإستعانة بالكلاب البوليسية تمّ العثور على رزم ملفوفة داخل أكياس بلاستيكية ملقاة بالقرب من الوادي الذي لا يبعد إلاّ بحوالي 3 كلم عن الحدود المغربية، وبعد تفتيش هذه الرزم، تمّ العثور على كميّة كبيرة من القنب الهندي ذي النوعية الرفيعة في شكل صفائح وزن الواحدة منها 200 غرام، قدّر وزنها الإجمالي بـ 2039 كلغ بقيمة مالية تتجاوز 20 مليار سنتيم، فيما لم تسفر هذه العملية عن توقيف أيّ شخص من أفراد الشبكة، بينما تمّ فتح تحقيق في القضيّة لكشف ملابسات محاولة التهريب التي تشير معطيات أوّلية إلى أنّها تخصّ شبكة دولية لتهريب المخدّرات، حيث كشف القائد الجهوي لمصالح الدرك الوطني ببشار، أنّ الكميّة المحجوزة، حسب ما أشارت إليه التحقيقات، لم تكن موجّهة للاستهلاك الداخلي وإنما كانت مهرّبة دون الكشف عن تفاصيل أخرى لها صلة بالقضيّة، باعتبار أنّها لاتزال قيد التحقيق، مضيفا أنّه تمّ اكتشاف أساليب جديدة حوّلت جماعات التهريب [illegible] الحدود أنظارها نحوها، ويتعلّق الأمر بنفس السيناريو المستخدم في المحاولة المحبطة، حيث تستخدم الدرّاجات النارية بدلا من السيّارات حتّى لا ينكشف أمرها، فضلا عن استعمال وسائل اتصالات جدّ متطوّرة كهاتف "الثريا".

وتعدّ هذه العملية النوعية الأكبر في تاريخ تهريب المخدّرات بالمنطقة منذ السنة الماضية، بعد أن قامت مصالح الجمارك بعمليتين في 2007، أسفرت عن حجز كميات معتبرة من الكيف وكانت آخر عملية قامت بها مصالح الدرك الوطني خلال السنة الجارية، حيث تمّ حجز أكثر من 10 كلغ، فيما لاتزال المنطقة معرّضة لاختراق عديد من شبكات التهريب [illegible]

حجز أكثر من قنطار من الكيف بوهران، بشار ومغنية

تمكنت أمس، مصالح الدرك الوطني بوهران، من حجز 59 كغ من الكيف المعالج وتوقيف 4 أشخاص بمدينة عين الترك الساحلية، هؤلاء الذين تورطوا في تهريب الكمية المذكورة من السموم من المملكة المغربية، بغية تسويقها بالولاية.

وحسب المعطيات المتوفرة، فإن العملية تمت بناءا على معلومات وردت إلى ذات المصالح تفيد بوجود كمية من المخدرات، تم إدخالها على الحدود الغربية للوطن، وأن مجموعة من الأشخاص بصدد ترويجها بضواحي عاصمة غرب البلاد، ليتم في الأخير توقيف المتورطين وإيداعهم الحبس الاحتياطي بأمر من وكيل الجمهورية بتهمة المتاجرة في المخدرات، هذا وقد باشرت مصالح الدرك الوطني تحقيقات مكثفة للوصول إلى باقي أفراد الشبكة التي تنشط في مجال تهريب المخدرات على الحدود الغربية وإغراق ولايات الوطن بها.

وببشار، تمكنت أول أمس مصالح الشرطة القضائية لأمن الولاية، [illegible] توقيف شخصين كانا على متن سيارة، وبحوزتهما أكثر من 39 كغ من القنب الهندي، وجاءت العملية بعد أن اشتبهت ذات المصالح بأصحاب السيارة المذكورة، وبالفعل باشرت عملية تفتيشها، أين عثرت على كمية السموم المذكورة وهي مخبأة بإحكام داخلها.

من جانب آخر، تمكنت مصالح الشرطة القضائية بمدينة مغنية الحدودية من حجز كمية معتبرة من المخدرات بإحدى المنازل بحي المطمر، وتقدر الكمية المحجوزة بـ 15 كلغ من الكيف المعالج مخبأة بإحكام في إحدى زوايا المنزل، وقد أسفرت العملية أيضا عن توقيف شخصين منهم المتهم الرئيسي وأحد شركائه.

المعلومات ذاتها أشارت إلى وجود كمية أخرى مخبئة في منزل آخر، لتسفر العملية عن حجز 5 كلغ، ولا يزال البحث جاريا على صاحبة المنزل الذي يكون قد [illegible]

حجز 2 طن [illegible] ببشار

تمكنت مصالح الشرطة القضائية ببشار، خلال الثلاثي الأول من السنة الجارية، من حجز 2 كغ من القنب الهندي، ليصل إجمالي كمية المخدرات المحجوزة إلى ما يفوق 41 كغ، ناهيك عن العمليات التي قامت بها مصالح الدرك والجمارك منذ مطلع العام الجاري، التي حجزت على إثرها أكثر من أربعة أطنان من المخدرات.

جريدة الخبر
العدد 1120 فيفري 2002

أصيب في العملية 3 أشخاص في الحدود مع المغرب

حجز 4 أطنان من الكيف المعالج في بشار

كشف قائد المجموعة الجهوية للدرك ببشار، في ندوة صحفية نشطها بحضور قائد الدائرة الجهوية لحرس الحدود، عن حجز 4 أطنان من الكيف المعالج، نهاية الأسبوع الماضي، بعد أن اضطر حراس الحدود لإطلاق النار على سيارتي المهربين الذين رفضوا التوقف. وأسفرت العملية عن إصابة 3 مهربين بإصابات بليغة، وتم ذلك في المنطقة المسماة وادي الدورة، 400 كيلومتر جنوبي غرب بشار.

بشار: ع. موساوي/خ.ل

● أظهرت الصور التي عرضت أمس، سيارتي "تويوتا ستايشن" ملطختين بالدماء، وشوهدت عشرات الثقوب التي أحدثها الرصاص في مقدمتي السيارتين، إضافة إلى كمية المخدرات المحجوزة، والمقدرة بـ4302 كيلوغرام من الكيف المعالج من النوعية الممتازة "كيف ستار". وأرجع القائد الجهوي للدرك الوطني، العقيد بليدي، نجاح العملية، إلى التنسيق بين وحدات القيادة الجهوية الثالثة في محاربة الإجرام المنظم واعتبر "أن الجزائر صارت بمثابة بوابة عبور للكيف المغربي باتجاه دول الساحل، الأمر الذي فرض على القيادة استغلال كل الوسائل، بما فيها الكلاب البوليسية وإقحام كل الوحدات للعمل على وضع حد لتسللات المهربين". وموازاة مع ذلك، كشف ذات المتحدث أن "الشريط الحدودي محاط بحراسة مشددة، وبالتالي، فإن أي شخص يضبط في هذه المناطق يتم التحقيق معه".

من جهة أخرى، اعتبر قائد الدائرة الجهوية لحرس الحدود أن "طول الشريط الحدودي وانعدام تواجد سكاني في المنطقة، عوامل تساهم في نجاح تسلل المهربين". وأضاف أن الوحدات التي يشرف عليها اكتسبت خبرة في العمليات الأخيرة. وكشف أن تدخل هذه الوحدات يتم بناءا على معلومات، إضافة إلى تحريات الأفراد فيما يتعلق بتقفي آثار المهربين، وهو ما اضطر وحداته إلى التمركز بهذه الأماكن ونصب نقاط تفتيش في كل الثغرات المحتمل أن يلج منها المهربون أو الثغرات التي تتوفر عنها معلومات مسبقة.

وحاول كلا المسؤولين تجنب الإجابة عن أسئلة الصحفيين، واعتبرا التحريات لا تزال متواصلة، وأنه من شأن أي معلومة أخرى الإضرار بمجريات التحقيق. وتعد هذه العملية الثالثة من نوعها، وهو ما يرفع كمية المخدرات المحجوزة بنفس المنطقة وفي أقل من 3 أشهر إلى 8 أطنان.

حجز 130 كلغ من الكيف المعالج بالعاصمة وتلمسان

من جانب آخر، حجزت مصالح الجمارك بميناءي العاصمة والغزوات قرابة قنطار و30 كلغ من الكيف المعالج كانت موجهة للتهريب نحو إسبانيا وفرنسا. وحسب مصادر مسؤولة من الجمارك، قدرت الكمية التي حجزت أول أمس، بميناء المسافرين في العاصمة بـ70 كلغ، كانت مخبأة بإحكام على متن سيارة، صاحبها مغترب ومزدوج الجنسية، غير أن تدخل أعوان الجمارك سمح بإحباط محاولة إدخال هذه الكمية إلى مرسيليا. أما نهار أمس، فقد تمكنت مصالح الجمارك من حجز 60 كلغ من الكيف المعالج على مستوى ميناء الغزوات في ولاية تلمسان، كانت على متن سيارة من نوع "بيجو"، حاول صاحبها وهو جزائري الجنسية تهريبها إلى ألميريا الإسبانية. ع.م/خ.ل

حجز 3 قناطير من الكيف المعالج بعين تموشنت

تمكنت مصالح الدرك الوطني، بولاية عين تموشنت، من حجز 300 كغ من الكيف المعالج في عملية تعد الأولى من نوعها من حيث الكمية منذ بداية السنة الجارية. وأفاد مصدر مسؤول بالمجموعة الولائية للدرك الوطني، بولاية عين تموشنت أن أفراد سرية أمن الطرقات قاموا مساء أول أمس، بتوقيف سيارة من نوع رونو 25 على الطريق الوطني رقم 35 الرابط بين عين تموشنت وتلمسان بالمخرج الغربي لسيدي بن عدة. ليلوذ بالفرار لتتم ملاحقته بعد تطويق المنطقة التي خضعت لعملية تمشيط التي استغرقت حوالي 4 ساعات، حيث تم حجز 3 قناطير من الكيف وتوقيف المهرب الذي ينحدر من ولاية وهران، وتحفظ مصدرنا عن إعطاء تفاصيل أخرى على خلفية التحقيق الذي لا يزال جاريا ولا يستبعد أن تكون هذه الكمية قد تم تهريبها من الحدود باتجاه وهران. وفي موضوع متصل، عثر مواطن على كيس به 30 كغ من الكيف المعالج على مستوى شاطئ حجاج بولاية مستغانم مساء أول أمس، وقام بتسليمها إلى فرقة الدرك بحجاج التي فتحت تحقيقا لتحديد يد مصدرها، وسجل مؤخرا تحويل نشاط شبكات تهريب المخدرات في المناطق المتاخمة لشواطئها بحرا بعد تضييق

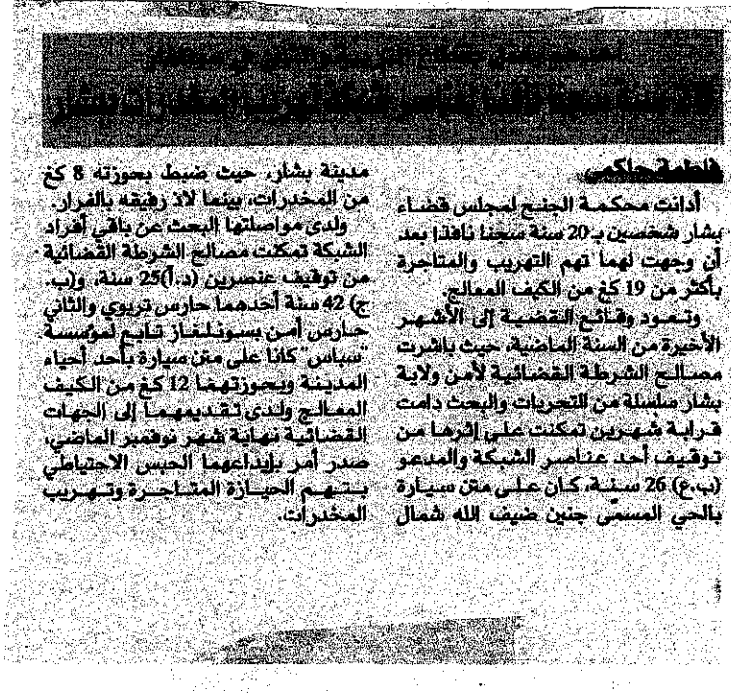

قاضية حاكمة

أدانت محكمة الجنح لمجلس قضاء بشار شخصين بـ20 سنة سجنا نافذا بعد أن وجهت لهما تهم التهريب والمتاجرة بأكثر من 19 كغ من الكيف المعالج.

وتعود وقائع القضية إلى الأشهر الأخيرة من السنة الماضية، حيث باشرت مصالح الشرطة القضائية لأمن ولاية بشار سلسلة من التحريات والبحث دامت قرابة شهرين تمكنت على إثرها من توقيف أحد عناصر الشبكة والمدعو (ب.ع) 26 سنة، كان على متن سيارة بالحي المسمى جنين ضيف الله شمال مدينة بشار، حيث ضبط بحوزته 8 كغ من المخدرات، بينما لاذ رفيقه بالفرار. ولدى مواصلتها البحث عن باقي أفراد الشبكة تمكنت مصالح الشرطة القضائية من توقيف عنصرين (د.أ) 25 سنة، و(ب.ج) 42 سنة أحدهما حارس تربوي والثاني "حارس أمن بسونلغاز تابع لمؤسسة "سباس" كانا على متن سيارة بأحد أحياء المدينة وبحوزتهما 12 كغ من الكيف المعالج. ولدى تقديمهما إلى الجهات القضائية نهاية شهر نوفمبر الماضي، صدر أمر بإيداعهما الحبس الاحتياطي بتهم الحيازة المتاجرة وتهريب المخدرات.

جريدة الخبر
العدد 1250 جوان 2002

ينتمي إلى شبكة دولية لتهريب الكوكايين

توقيف جزائري مطلوب من الأنتربول بمطار تلمسان

أوقفت مصالح الشرطة بمطار زناتة مسالي الحاج الدولي بتلمسان، نهاية الأسبوع الماضي، المدعو (ر.ش. 56 سنة) بعد نزوله من الرحلة الجوية القادمة من باريس، على خلفية تنفيذ أمر دولي بالقبض مؤرخ في 06 ماي 2005 عن مكتب الأنتربول بتهمة تبييض الأموال ومخالفة قانون الصحة.

تلمسان: ع. إبراهيم

قنطار من الكوكايين حجزته مصالح الأمن الأسباني

● مثل المتهم أمام قاضي التحقيق لدى محكمة الرمشي، مساء أمس، وتم الاستماع لأقواله لمدة زادت عن ثلاث ساعات وتم إيداعه الحبس المؤقت على خلفية التحقيق.

وتفيد مصادرنا أن المتهم أدلى بتصريحات جد هامة، حول عصابات التهريب الدولي للكوكايين سبق لها أن استعملته لتهريب 20 قنطارا من الكوكايين بعد جلبها من كاراكاس، عاصمة فنزويلا، داخل حقائب يدوية، حيث تم إنزال نصفها بمطار جدة بالمملكة العربية السعودية، وباقي الحمولة بمطار باريس بفرنسا، لتنقل إلى أحد مستودعاته بنفس المدينة. وأقر المتهم الذي أنكر هويته أمام قاضي التحقيق، أنه سبق الحكم عليه في باريس بموجب نفس التهم والنشاط في شبكة تضم إسبانيين، كولومبيين وفرنسيين.

وعلمت "الخبر" أن القضاء الإسباني يتعقب آثار المتهم الموقوف (ر.ش) بعد ورود اسمه في قضية حجز 8 قناطير من الكوكايين قرب جزر الكناري في الأشهر الأخيرة.

وأفاد مصدر قضائي لـ "الخبر" أن قانون الإجراءات الجزائية الجزائري يخول السلطات القضائية متابعة كل شخص جزائري ارتكب جريمة خارج التراب الوطني. ع. إ

تفكيك شبكة دولية لتهريب الكوكايين

● تمكن عناصر الدرك الوطني لفرقة باب العسة بتلمسان، بحر الأسبوع المنصرم، وخلال ثمان وأربعين ساعة، من تفكيك عصابة دولية مختصة في تهريب وترويج الكوكايين من قرية بني دوار شرقي المملكة المغربية إلى غاية الجزائر العاصمة عبر تلمسان ووهران. وكان عناصر الدرك الوطني لباب العسة قد باشروا العملية بتوقيف شخص جزائري من قرية سيدي بوجنان التابعة لبلدية السواني، وضبطت بحيازته كمية من السموم البيضاء تقدر بـ 88,5 غرام من الكوكايين. وقد أفضى التحقيق إلى اكتشاف كمية أخرى من الكوكايين معبأة داخل قارورة مياه معدنية فارغة، تزن 186 غرام. تحقيقات الدرك الوطني، حسب مصدر رسمي، توصلت إلى تحديد هوية متهم جزائري واحد وتبقى البحث جاريا لتحديد هوية متهمين آخرين من وهران والجزائر، فيما اعترف الشخص الموقوف بأسماء أعضاء شبكة بني دوار المغربية.

تلمسان: ن. ياسين

حجز كمية هيروين في كتاب مسافر بمطار هواري بومدين

فتحت مصالح الجمارك ومصالح الدرك تحقيقات مشتركة حول كمية من الهيروين عثر عليها في كتاب لدى أحد المسافرين بمطار هواري بومدين، وكانت هذه الكمية من الهروين المقدرة بـ 50 غراما موضوعة وسط كتاب بشكل لا يمكن اكتشافها. وقد تم توقيف المهرب بناء على معلومات تفيد أن هذا الأخير يحوزته كمية من الهروين مدسوسة في كتابه بشكل محكم، وعلى إثر ذلك شرع في تحقيقات أمنية من طرف مصالح الدرك التي ستحيل المتهم على العدالة بعد إنتهاء التحقيق.

● ب. رياض

جريدة الخبر
العدد 1450 ديسمبر 2002

كانت موجهة نحو فرنسا

الجمارك تحجز حاوية مخدرات في ميناء وهران

أحبطت مصالح جمارك ميناء وهران، زوال أمس، محاولة تهريب حاوية من المخدرات. وقد تمت هذه العملية عندما تلقى الجمركيون المناوبون، في الفترة المسائية من نهار أمس، أمرا من وصايتهم بإعادة تفتيش حاوية مبردة قبل شحنها نحو باخرة لنقل البضائع، كانت متوجهة على ما يبدو نحو فرنسا.

وهران، ل. بودبيع

● هذه الحاوية كان قد استقبلها أحد التجار النشطين في مجال الاستيراد في الأيام القليلة الماضية، وكان من المفروض أن تعود هذه الحاوية المبردة فارغة نحو فرنسا. وعند إعادة تفتيشها اكتشف الجمركيون بأنها تحتوي سلعة مشبوهة. وتقرر وقف شحن هذه الحاوية وإعادة تفتيشها من جديد. وبعد فتحها تم اكتشاف كميات معتبرة من المخدرات من نوع القنب الهندي، معبأة في أكياس بلاستيكية.

وعلمت "الخبر" أن هذه الحاوية المبردة لم تغادر ميناء وهران، حيث أن مستوردها قام بإفراغ سلعته وتركها في مربع الحاويات بالميناء. مما يرجح فرضية أن عملية شحن المخدرات تمت داخل ميناء وهران. وأن هذه الشحنة تكون دخلت إليه "عن طريق أيدي أمنة تعرف الميناء جيدا".

وأضافت ذات المصادر أن المعلومة بخصوص هذه الشحنة تكون قد بلغت مصالح الجمارك من تلمسان، بعد أن سلم أحد المهربين الكبار نفسه للعدالة الأسبوع الماضي. وهو المهرب الذي تربطه علاقة بقضية المدير السابق للأمن الولائي لتلمسان الموجود رهن الحبس المؤقت في قضية تهريب المخدرات. ومباشرة بعد هذا الاكتشاف تم إخطار وكيل الجمهورية لدى محكمة وهران الذي تنقل إلى الميناء مرفوقا بفرقة تابعة لمصلحة مكافحة المخدرات للأمن الولائي لوهران، لمعاينة عملية تفريغ المخدرات. ولقد تواصلت عملية التفريغ إلى ساعة متأخرة من مساء أمس، بحضور وكيل الجمهورية لدى محكمة وهران. وبلغ حجم المخدرات المستخرجة من هذه الحاوية في حدود الساعة السابعة والنصف مساء نحو 4 قناطير. ومن جهتها تنقلت فرقة من الدرك الوطني إلى حي ميشلي، بوسط مدينة وهران، في حدود الساعة السادسة من مساء أمس، لتوقيف أحد المشتبه فيهم بالمتاجرة في المخدرات بالجملة. وذكر شهود عيان أن المعني أفلت من قبضة أعوان الدرك.

ل. ب

حجز 18 طنا من القنب الهندي و900 ألف قرص مهلوس

المافيا تستغل البواخر الجزائرية لتهريب المخدرات نحو أوروبا

كشف مدير الديوان الوطني لمكافحة المخدرات وإدمانها، عبد المالك السايح، أن مصالح الأمن حجزت ما يفوق 18 طنا من المخدرات و900 ألف قرص مهلوس، و800 غرام من مادة الكوكايين خلال السنة الجارية. كما كشف أن مافيا المخدرات تستغل البواخر الجزائرية من أجل تمرير سمومها نحو أوروبا.

الجزائر، نبيل قويدر جلول

● أوضح المتحدث، أمس على هامش انطلاق أشغال اجتماع أعضاء الشبكة الأورو متوسطية للتعاون في مجال مكافحة المخدرات بنادي الجيش ببني مسوس بالعاصمة، أن منطقة الغرب الجزائري تعتبر البوابة الأولى للسموم القادمة من البلد المجاور المغرب كونه ينتج 60 بالمائة من الإنتاج العالمي للقنب، وينطلق نشاطها من مدينة وهران، ويتوزع أفرادها في الشلف، البليدة والعاصمة وحتى في بعض المناطق الداخلية وهذا من أجل تسهيل عملية نقل تلك السموم وترويجها.

وبشأن ما تم تداوله مؤخرا أن موريتانيا أصبحت تشكل تهديدا آخر للجزائر عبر نشاط عصابات المخدرات، أكد المتحدث ذلك بقوله "هذه المعلومات أكدتها التحقيقات التي باشرتها المصالح الأمنية، وحتى وسائل الإعلام الموريتانية

السفن الجزائرية لا تحوم حولها الشكوك في الموانئ الأوروبية

سابح أن السفن الجزائرية أصبحت محل اهتمام مافيا المخدرات مؤخرا لتمرير سمومها على متنها إلى الضفة الأخرى من البحر المتوسط، وساعدها في ذلك أنها لا تحوم حولها الشكوك عكس البواخر الأوروبية منها الإسبانية

علاقة عصابات المخدرات بالشبكات الإرهابية، أكد المتحدث أنها علاقة عضوية ومنفعة متبادلة.

ووصل عدد الأشخاص المتورطين في قضايا المخدرات إلى 22 ألفا منهم 17 ألفا مستهلكون و5 آلاف مروج من بينهم 250 أجنبي من جنسيات مختلفة، والرقم مرشح للارتفاع.

ن. ق

أموال استصلاح الأراضي والدعم الفلاحي تحول لإنتاج "الزطلة"

عشر مزارع حشيش مغربي على مساحة 15 هكتارا في أدرار

• حجز وإتلاف 42 ألف نبتة ونصف طن أخرى مجففة خلال سنة

اكتشف أفراد الدرك الوطني، صباح أمس، حقولا جديدة متخصصة في زراعة القنب الهندي والعفيون، ببلدية أجدير شمالي أدرار، تقدر مساحتها بأكثر من 15 هكتارا. وتم القبض على ثمانية أشخاص في هذه المزارع ويخضعون حاليا للتحقيق. ولم تستبعد جهات أمنية أن المزارعين المتورطين يوجد من بينهم من استفاد من قبل من دعم الدولة في إطار استصلاح الأراضي عن طريق الامتياز.

سامر رياض / م. طواهرية

● توصلت تحريات الدرك، أمس، في ثاني أكبر عملية زرع المخدرات في أدرار، إلى اكتشاف عشرة حقول للقنب الهندي والحشيش، على مساحة 15 هكتارا، في أجدير على بعد 130 كيلومتر شمالي أدرار. وأحصى أعوان الدرك، في اليوم الأول للعملية، أمس، أكثر من 2650 شجيرة من القنب الهندي، و800 شجيرة من العفيون. كما حجزت 8 أكياس من العفيون المجفف يصل وزن الواحد منها حوالي 45 كلغ كانت معدة للتسويق ومخبأة في البيوت التي تتوسط هذه المزارع.

وفي تصريح لقائد المجموعة الولائية للدرك بأدرار، العقيد لزاهري، لـ"الخبر"، فإن عملية التفتيش التي قام بها عناصره في إطار مراقبة الإقليم بقصور طلمين وبلدية شروين، على بعد 11 كيلومترا بالعرق الغربي الكبير، أسفرت عن حجز وإتلاف 4300 شجيرة من القنب الهندي، و800 شجيرة من العفيون المجفف.

وأضاف أن هذه العملية تعد الثانية من نوعها من حيث الخطورة بعد عملية منطقة يحيى بادزين ببلدية طلمين، السنة الماضية. وتعتبر الناحية الشمالية للولاية، حسب قائد مجموعة الدرك بأدرار، معروفة بظاهرة زراعة نباتات المخدرات.

وذكرت ذات المصالح أنه تم توقيف ثمانية أشخاص في وسط مزارع القنب الهندي والعفيون، التي تمت مداهمتها، أمس، في بلدية أجدير، وهم يخضعون للتحقيقات الأمنية تحت مراقبة العدالة، في حين تم تدعيم الوحدات التي تقوم حاليا بعملية تمشيط واسعة للحقول والبساتين بمفرزة من الدرك بأدرار من أجل مواصلة العملية.

وتنقلت "الخبر" إلى مزارع القنب الهندي مكان الحجز، والتقت بالمدعو (ق. م) الذي أوقفه أعوان الدرك، حيث كان يقوم برفقتهم بجمع مزروعاته من نباتات المخدرات. وأكد المعني، وهو أب لستة أطفال، أنه كان يقوم بزرع النباتات منذ وصول الكهرباء إلى المنطقة في سنة 1997، ومنذ ذلك الحين كان يقتني البذور لدى أحد باعة الجملة بغرداية، يعتقد أنه يأتي من المغرب. واعترف هذا المزارع بأنه حصل، في إطار الدعم الفلاحي، على 120 مليون سنتيم استغلها بمزرعته.

الدرك الوطني يكتشف 15 هكتارا من مزارع الحشيش

وحسب مصادر أمنية على صلة بملف المخدرات ومسالك تهريبها، فإن الكميات المحجوزة، أمس، في إحدى أكبر العمليات منذ بداية السنة، بذورها قادمة من جنوب شرق المغرب حيث تسوق كل أنواع بذور المخدرات باختلافها وتؤكد مصادر "الخبر" أن عمل هؤلاء المزارعين، حتى وإن كان يبدو معزولا، فإن إنتاج الحشيش يتم في إطار منظم وتحت إشراف شبكات من جزائريين ومغاربة، هدفها اختصار مسار تهريب المخدرات والتحول من إنتاجها في المغرب وتهريبها إلى دول المشرق وجنوب أوروبا، إلى إنتاجها وتسويقها انطلاقا من الجزائر، وهذا بعد التضييق الأمني من طرف مجموعات حرس الحدود، الأمر الذي دفع المغاربة إلى التعامل مع جزائريين في إطار شبكات منظمة، يضمن فيها الطرف المغربي التزويد بالبذور وكل وصفات إعداد المخدرات وتسويقها فيما يتكفل الجزائريون بإنتاجها.

وتكشف الأرقام الرسمية أن الجزائر تحولت فعلا إلى بلد منتج للمخدرات، بعدما كانت معبرا، بالنظر إلى الكميات المحجوزة والمتلفة بأمر من العدالة.

وفي سياق متصل، تفيد أرقام قيادة الدرك الوطني بأنه تم، العام الماضي، إتلاف ما لا يقل عن 42 ألف نبتة من العفيون والقنب الهندي، وقرابة نصف طن من نبات المخدرات المجفف المعد للتسويق. وقد اكتشفت هذه الكميات على عشرات الهكتارات في الجنوب بولايات أدرار وبشار وتمنراست وورقلة، وبولايتي تيزي وزو وبجاية في شمال البلاد.

■ ق. د/ م. ط

مصالح الشرطة بأدرار أوقفت ثمانية أشخاص

اكتشاف هكتارين لزراعة القنب الهندي بأدرار

كفتاوي عبد القادر

تمكنت عناصر الشرطة القضائية لأمن ولاية أدرار من اكتشاف 06 حقول لزراعة المخدرات، وأخطرها القنب الهندي، حيث بلغت مساحتها الإجمالية هكتارين مزروعين بمختلف أنواع المخدرات في كل من قصري عبود وزاوية سيدي عمر بدائرة أوقروت البعيدة عن مقر عاصمة الولاية بـ 130 كلم. وحسب ما علمته "الشروق اليومي" فقد جاءت هذه العملية اثر معلومات وردت إلى ذات المصالح تفيد بتواجد حقول مزروعة بالمخدرات بنواحي قصور بلدية أوقروت، واستغلالا لتلك المعلومات تنقلت عناصر الشرطة القضائية لأمن ولاية أدرار بالتنسيق مع أمين دائرة تيميمون وبأمر من وكيل الجمهورية لدى محكمة تيميمون إلى عين المكان، وقامت بتفتيش الحقول والمساكن المجاورة لها أين تم توقيف 5 أشخاص تتراوح أعمارهم بين 40 إلى 65 سنة في حالة تلبس وهم من عائلات مختلفة ومتجاورة ويمتهنون النشاط الفلاحي، حيث تم حجز وضبط 1200 نبتة من مخدر العفيون و150 نبتة من قنب الهندي و350غ من مسحوق القنب الهندي الجاهز للاستهلاك و23 ثمرة من العفيون الخام الجاهز للاستهلاك.

مصالح الشرطة أوقفت المتورطين لدى مصالح أمن دائرة تيميمون في انتظار استكمال التحقيق، على أن يقدم لوكيل الجمهورية لدى محكمة تيميمون مع بداية الأسبوع للنظر في قضيتهم.

جريدة الخبر العدد 1790 أفريل 2003

مافيا الكوكايين الكولومبية تهدد الجزائر

● أكد مدير ديوان مكافحة المخدرات وإدمانها عبد المالك السايح أن الجزائر "مقبلة على كارثة حقيقية" إذا لم تتم مواجهة ظاهرة الاتجار بالمخدرات القوية كالكوكايين والهيروين التي بدأت تعرف حسبه "انتشارا مقلقا" في العشرة الأخيرة. وأضاف المتحدث أن تكثيف جهود التصدي لشبكات ترويج مثل هذه المخدرات أصبحى يفرض نفسه أكثر من أي وقت مضى، كون كل المؤشرات تؤكد أن الأمور تتجه نحو ارتفاع تسويق الكوكايين والهيروين كخيار استقر عليه "بارونات" المخدرات، نظرا لسهولة نقلها برا وبحرا، وتدر عليهم أموالا طائلة حتى ولو تعلق الأمر بكيلوغرام واحد للكوكايين على سبيل المثال، والذي يقدر ثمنه بعشرات الملايين، بخلاف المتاجرة والترويج للمخدرات من نوع الكيف المعالج أو "الحشيش"، على أساس أن العمل في هذا المجال يترتب عليه مخاطر كبيرة ومجازفات لا تكون عادة في مستوى الأرباح المرغوب فيها. ويرى محدثنا أنه لا يمكن في الوقت الحالي تصنيف الجزائر في خانة البلدان المنتجة للمخدرات قائلا "كل المحاولات المسجلة في هذا الإطار باءت بالفشل". وأوضح "اكتشاف حالات لزراعة المخدرات لا تعني أننا بلد منتج"، غير أنه اعترف بأن

صورة: عبد المالك السايح

عقود من الزمن كبلد عبور، أصبحت تعرف أيضا بكونها بلدا مستهلكا للمخدرات، مشيرا إلى أن المخدرات على اختلاف أنواعها تأتينا أساسا من الحدود الغربية للبلاد سيما الأفيون والكيف المعالج والحشيش، بينما "تصلنا عبر الحدود الجنوبية مخدرات أخرى على غرار الكوكايين".

وأفاد السايح أن "تقارير الهيئات الدولية تظهر بأن الكم الهائل للمخدرات المحجوزة في جنوب وغرب إفريقيا، يؤشر بأن الجزائر باتت مهددة أكثر بهذه الظاهرة في ظل توفر معلومات تفيد بوجود تخطيط لشبكات ترويج المخدرات من أمريكا اللاتينية، وتحديدا من كولومبيا، لجعل الجزائر بوابة لها لنقل المخدرات إلى أوروبا".

شرق البلاد الأكثر استهلاكا للحبوب المهلوسة

وتشير ذات التحقيقات إلى أن ولايات شرق البلاد عند الأكثر

وعلى مستوى الوسط أيضا، لكن بدرجة أقل، بسبب تفشي مخدرات أخرى بالأخص الكيف المعالج المسوق عادة في غرب وجنوب البلاد وعبارة الأقراص المهلوسة تحظى هي الأخرى بإقبال طائلة على اصطيادها لكثرة الطلب عليها، خاصة من قبل الفتيات لكون أسعارها "في متناول الجميع". ولكن الإطاحة بشبكة مختصة في بيع هذه الحبوب السامة في عقبون السنة الماضية قلص من الظاهرة على حد قوله "غير أن الأمور تستدعي المزيد من اليقظة للحد من نشاط الأشخاص الذين احترفوا هذه التجارة".

دراسة لتحديد انتشار المخدرات في المدارس

أوضح عبد المالك السايح أنه في الوقت الراهن لا توجد هناك إحصائيات دقيقة تمكن من الوقوف على حقيقة انتشار المخدرات في الوسط المدرسي، ولمعرفة مدى استفحال الظاهرة، سيتم إعداد دراسة ميدانية ستشمل 20 ألف شخص تتراوح أعمارهم بين 12 و45 سنة، يشرف عليها المركز الوطني للدراسة والتنمية السكانية ويجري تزامنا مع هذا، التحضير للمخطط التوجيهي الخماسي لمكافحة ظاهرة المخدرات، كإستراتيجية مبنية على الدراسات الميدانية ستودع على مستوى الحكومة العام المقبل.

شبكات كولومبية وأمريكو لاتينية تاجر بالكوكايين في الجزائر

سعيدة بلعمري

قال المدير العام للديوان الوطني لمكافحة المخدرات، عبد المالك سايح، أن خطر الشبكات الكولومبية وأمريكا اللاتينية، بات يهدد الحدود الجزائرية ويؤثر عليها تأثيرا مباشرا، على النحو الذي أصبحت تصنف فيه الجزائر دولة مستهلكة للمخدرات بأخطر أنواعها يتقدمها الكوكايين، بعد أن كانت لوقت قصير تصنف كدولة عبور فقط من دول الساحل باتجاه أوربا.

وأكد المدير العام للديوان لدى نزوله ضيفا على القناة الإذاعية الأولى، أن ظاهرة تعاطي المخدرات، وتداولها أخذت منحى خطيرا وتصاعدا رهيبا في الآونة الأخيرة، على الرغم من التنسيق الحاصل بين الأجهزة الأمنية، والجهات القضائية للحد من تنامي الظاهرة، إذ يقول السايح، أن الأرقام المسجلة بخصوص الإدمان والمصادرة، تؤكد أن الظاهرة أخذت بعدا خطيرا، اقترح المتحدث مواجهته بتفعيل عمليات التحسيس بخطورة الظاهرة، واستشهد السايح بحالات الإدمان التي ارتفعت من 4336 حالة سنة 2006 إلى 5586 حالة سنة 2007، أي بفارق أزيد من 1500 حالة، بالإضافة إلى عمليات المصادرة التي ارتفعت إلى حوالي الضعف السنة المنقضية بـ16 ألف طن، هذه الأرقام شكلت مرجعية المدير العام للديوان الوطني لمكافحة المخدرات، والذي قال أن الجزائر تتجه لأن تكون بلدا مستهلكا بعيدا على أن تكون دولة منتجة، على اعتبار أن كل ما تم اكتشافه في عدد من الولايات على رأسها ولاية أدرار لم يتجاوز 102 ألف شجيرة تم القضاء عليها.

وعرّج المتحدث على الإجراءات التي أقدمت عليها الدولة للحد من انتشار الظاهرة، وكذا تدخلاتها برا وبحرا، وتجنيد الجهاز القضائي بتوقيع أقصى العقوبات في حق شبكات الاتجار التي تقع في يد الأمن، وكذا توقيع أقصى العقوبات على الأشخاص المقبوض [illegible] أن مصالحه تشرف على إعداد دراسة ميدانية لتحديد الأوساط التي تمكنت منها الظاهرة، في انتظار إعداد دراسة وبائية متخصصة لتحديد مدى تغلغل الظاهرة في الأوساط المدرسية، إلى جانب رفع عدد مراكز العلاج من الإدمان إلى أزيد من 50 مركزا، التي مازالت في حدود 5 مراكز في الوقت الراهن، بالإضافة إلى خلق 53 مركزا استشفائيا للمعاينة، و185 خلية استماع.

وأوضح ضيف الإذاعة أن إيقاف الأنتربول لباخرة محملة من الكوكايين بصدد دخولها الجزائر، لا يعني بالضرورة ضعف جهاز الجمارك وحماية الحدود، مشيرا إلى أن الجزائر تملك مساحة تفوق 6000 كيلومتر حدود منها 1200 هي حدود بحرية، هذه الشساعة شكلت عاملا مساعدا لشبكة كولومبية وشبكات أخرى من أمريكا اللاتينية، تستغل تواجدها بدول الساحل الإفريقي لتمرر منتوجها للجزائر عبر المغرب وموريتانيا.

جريدة الخبر
العدد 1832 جوان 2003

قضايا المخدرات فاقت 6 آلاف العام الماضي

الجزائر تستهلك 16 بالمائة من القنب الهندي المغربي

● تستهلك الجزائر 16,26 بالمائة من القنب الهندي الذي يدخل من المغرب باتجاه أوروبا، حسب مداخلة ممثل الديوان الوطني لمكافحة الإدمان، ألقاها أول أمس خلال ملتقى مكافحة الإدمان الذي نظمته جمعية آلات لمكافحة الإدمان بقصر الثقافة مالك حداد في قسنطينة، الذي أوضح أن الولايات الواقعة على الحدود الغربية بين الجزائر والمغرب، لتمتد إلى ولايات كالبيض والنعامة وورقلة هي التي تتمركز بها تجارة المخدرات.

وقال السيد عبد النوري صالح، المكلف بالدراسات في الديوان الوطني لمكافحة الإدمان، إن المغرب تنتج 60 بالمائة من القنب الهندي الذي يسوق في العالم، والذي يصل منه للجزائر ما يفوق 26 بالمائة، الأمر الذي ترتب عنه حسب ذات المتحدث، علاقة وطيدة بين الجزائر والشبكة الدولية للجريمة المنظمة، حيث شهدت سنة 2003 معالجة 6680 قضية يخصوص المخدرات، حيث أن 85 بالمائة من المتورطين فيها أعمارهم أكثر من 35 سنة و43 بالمائة أعمارهم ما بين 25 و18 سنة و4 بالمائة المتبقية أعمارهم أقل من 18 سنة.

مخدرات حجزتها وحدات حرس الحدود بمنطقة الجنوب الغربي للبلاد

قسنطينة، م. صوفيا

جريدة الخبر العدد 1850 ديسمبر 2003

22 ألف شاب حوكموا العام الفارط

معالجة قضايا المخدرات تستغرق أكثر من سنة بالجزائر

كريمة خلاص

تحتل قضايا المخدرات حيّزا كبيرا ضمن القضايا المعالجة على مستوى المحاكم الجزائرية، فحسب الأرقام الرسمية المقدّمة حوكم خلال السنة الفارطة 22 ألف شابا تعاطوا أو روّجوا المخدرات تضاف إلى حوالي 6 آلاف بارون للمخدرات بالجزائر.

وإذا اعتبرنا أن القضية الواحدة تستغرق من الوقت حوالي 15 دقيقة في الدرجة الأولى من التقاضي في المحكمة و15 دقيقة في الدرجة الثانية من التقاضي في المجلس إن لم تمتد إلى أكثر من ذلك، فهذا يعني أن القضية الواحدة تستغرق 30 دقيقة على أقل تقدير، وبعملية حسابية بسيطة نتبيّن أن 22 ألف قضية بمعدّل 30 دقيقة لكل قضية يكلّف من الوقت11 ألف ساعة محاكمة وهذا يساوي 458 يوما، ما يفوق السنة الكاملة التي يصل عدد أيامها إلى 365 يوما تقضيها المحاكم في معالجة قضايا المخدرات.

المحامي بهلولي إبراهيم أكد، في حديثه للشروق، أن قضايا المخدرات باتت حاضرة في جميع جلسات محاكم العاصمة الخمس، بمعدّل 5 إلى 10 قضايا في اليوم وأحيانا تصل إلى 20 قضية والأرقام مخيفة جدا، فهي لاتزال في ارتفاع وتحتل قضايا الاستهلاك الصدارة في ما يعرض على المحاكم من قضايا أغلب الضحايا هم شباب مراهقون.

وفي تحليله للمدة التي تقضيها المحاكم الجزائرية في معالجة هذا النوع من القضايا، والتي تزيد عن السنة، أفاد الأستاذ بهلولي أن علينا أن نفهم بأن من بين المحاكمات ما يصدر بحق أصحابها أحكام غيابية وهي لا تستغرق وقتا كبيرا، كما أن العدد الكبير من الأحكام يتعلق بقضايا الاستهلاك لدى الشباب الذين عادة ما يقفون أمام العدالة معترفين بفعلهم وهو ما يجعل مرافعة الدفاع مقتضبة ومقتصرة على المطالبة بأقصى ظروف التخفيف، بما يعني أنها لا تستغرق وقتا طويلا، ما عدا ما تعلق بالتهم الملفّقة والتي يحاول فيها الدفاع إثبات براءة موكله.

من جهتها الأستاذة حمّاني سجية، محامية على مستوى المجلس، صرحت أنه عمليا لاتوجد أية محاكمة تدوم 15 دقيقة فجلّ المحاكمات تمتد إلى أكثر من ذلك.

والأمر مرتبط بعدد المتهمين، وأكدت من جهتها ارتفاع عدد القضايا المطروحة في مجال المخدرات وأنها تحتل الصدارة في القضايا المعالجة من قبل أغلب المحامين. ومن خلال الملاحظة الأولية فإن عددها بالمقارنة مع السداسي الأول من السنة الفارطة في ارتفاع وتتوقع أرقاما أكبر السنة الجارية.

أمّا الأخصائيون الاجتماعيون فيرون من جهتهم أن المطلوب هو حالة استنفار قصوى من أجل تجنيد المجتمع وأصحاب القرار وتوعيتهم بضرورة التصدي للظاهرة ليس عن طريق فرض قوانين العقاب وإنما من خلال الإلمام بدوافع اللجوء للظاهرة ومحاولة إيجاد حلول لها.

الكمية المحجوزة منه بدول الساحل زادت بـ50 مرة في خمس سنوات

مالي صادرت طنا من الكوكايين منذ بداية العام قرب حدود الجزائر

• الجزائر لا تملك معطيات عن شبكات تهريب "الكوكا" في دول الساحل

صادرت دولة مالي أكثر من طن من الكوكايين غير بعيد عن حدود الجزائر في الأشهر التسعة الأولى من العام الجاري، وتضاعفت كمية الكوكايين المحجوز في 6 دول قريبة من الحدود الجنوبية للجزائر 50 مرة في الفترة الممتدة بين عام 2001 و2006.

محمد بن احمد

الحجوزات لم تعد تقتصر على المخدرات كالقنب الهندي بل تعدته إلى الكوكايين بكميات تزداد كل سنة

● ضبط الجيش المالي منذ بداية العام، أكثر من طن من مخدر الكوكايين، في مناطق تبعد ما بين 200 و300 كلم عن الحدود الجنوبية للجزائر.

ففي يوم 3 جانفي ضبط الجيش بعد تبادل إطلاق نار مع مهربين في منطقة حمادة العريشة الحدودية (900 كلم جنوب تندوف) 750 كلغ من الكوكايين النقي، تبين بأن مصدره غينيا بيساو التي وصلها عبر البحر قادما من البرازيل.

وفي وقت لاحق وغير بعيد عن مدينة تاودني شمال مالي تم ضبط 230 كلغ من نفس المخدر، وبلغت قيمة الكوكايين المحجوز في السوق المحلية بمالي 20 مليون أورو.

وكانت هذه الشحنة ستباع في فرنسا بـ100 مليون أورو، ما يعني أن الثمن كان سيتضاعف 5 مرات.

ويعتقد حسب متابعين للوضع أن شحنات الكوكايين المصادرة في مالي كانت في طريقها إما للمملكة المغربية مرورا بالصحراء الغربية أو إلى الجزائر التي يعتقد بأن عصابات الكوكايين ستحولها إلى منطقة عبور نحو أوروبا.

وتمثل الأرباح التي تجنيها عصابات تهريب الكوكايين عنصر جذب خطير جدا للمهربين في الجزائر، فقد فاقت أرباح عصابات تهريب الكوكايين من إفريقيا إلى أوروبا خلال السنوات الثلاثة الأخيرة أكثر من مليار أورو بحساب كمية المخدرات المحجوزة في هذه الفترة حسب خبراء مكافحة المخدرات.

ولا يتعلق الأمر بعصابات إفريقية فقط بل أكدت تحقيقات مصالح الأمن في موريتانيا والسنغال أن عصابات كولومبية وإسبانية رعت عملية تحويل غرب إفريقيا إلى منطقة عبور للكوكايين نحو أوروبا وآسيا.

وفي موريتانيا المجاورة تم العام الماضي ضبط 1,5 طن من الكوكايين دخلت عبر الأطلسي، و بلغت كمية الكوكايين المحجوز عام 2006 في موريتانيا ومالي وغينيا بيساو سيراليون والسنغال وليبيريا 14,6 طن، مقارنة مع 270 كلغ تم حجزها في هذه الدول عام 2001، أي أن كمية الكوكايين المحجوز تضاعفت 50 مرة في 5 سنوات فقط.

وتشير التقارير إلى أن سعر هذا المخدر يتضاعف خلال الرحلة بين أمريكا اللاتينية وأوروبا مرورا بإفريقيا ما بين 8 و12 مرة حسب الدولة الأوروبية المستهدفة، ما يعني أن أرباح عصابات التهريب الإفريقية هائلة جدا. وتتراوح سعر كيلو كوكايين بين 12 و17 ألف أورو في غرب إفريقيا ويصل سعره إلى 65 ألف أورو في مدريد وما بين 90 و100 ألف أورو في السويد.

والأخطر في خلال بحثنا عن وضع الجزائر، غياب أية معطيات حول هوية عصابات تهريب الكوكايين في دول الجوار مثل مالي والنيجر، وانتشار الفوضى والفقر في شمال الدولتين وهو ما يعني أن الأمر يتعلق بـ "قنبلة موقوتة لم يبق على انفجارها سوى زمن يسير" فالجزائر لديها حدود تفوق الألف كلم مع مالي والنيجر المصنفتين بين أفقر دول العالم وأكثرها افتقارا للنظام وسلطة القانون مع العلم أنه في محيط مالي والنيجر يجري ضبط 14 طنا من الكوكايين سنويا.

جريدة الخبر
العدد 120 فيفري
2004

تسجيل 131 قضية وحجز 70 كلغ من القنب الهندي في 2004

90٪ من الجرائم بتبسة سببها المخدرات

أصبحت ظاهرة الإدمان على المخدرات والمؤثرات العقلية صورة من صور الانحراف والإجرام المنتشرة في ولاية تبسة خاصة على مستوى أحياء: ذراع لمام وسط المدينة، السور الروماني، حي الزاوية، حي المرجة، طريق لاروكاد والأحياء الشعبية، حيث سجلت مصالح الأمن بولاية تبسة 131 قضية مخدرات خلال سنة 2007. تورط فيها 176 شخص من بينهم 20 قاصرا و حجزت 70كلغ من القنب الهندي، 48كلغ منه موجهة للتهريب الدولي والباقي للاتجار.

جميلة دبيلي

أغلب الجرائم يرتكبها مدمنو المخدرات

ومن القضايا التي سرقت الأضواء ضمن هذا السجل الحافل بالجرائم، تبرز قضية 103 قرص من المؤثرات العقلية إلى جانب العديد من قارورات مادة الريفوتريل. أما على مستوى الشريط الحدودي للولاية، فقد حجزت المجموعة الـ 14 لحرس الحدود بالقوينات خلال نفس السنة، 30 كلغ من الكيف مخبأة بإحكام داخل سيارة من نوع «404» بمنطقة بوشبكة كانت باتجاه الحدود التونسية، في حين أوقفت المتورطين وأحالتهما على الجهات القضائية.

ويشير المصدر ذاته إلى أن 90٪ من الجرائم المرتكبة بولاية تبسة ارتكبها مدمنو المخدرات.

وأوضح الدكتور علي فاضل، مختص في الأمراض النفسية والعصبية، أن ظاهرة المخدرات وحبوب الهلوسة أصبحت كابوسا يهدد حياة الشباب والشابات على حد سواء سيما القصر منهم، والمتجول وسط شوارع وأحياء الولاية يلاحظ مدى خطورة الوضع نظرا للحالات المتعامل معها يوميا بالرغم من أنهم يرفضون العلاج والمتابعة، مضيفا أن عدم الاستقرار السياسي والأمني في بلدنا ساهم وبشكل كبير في استفحال الظاهرة التي اعتبرها نتاج عملية التفاعل الاجتماعي من خلال الاتصال بالآخرين، حيث البحث عن المتعة والهروب من بعض المشاكل وخفض التوترات التي يؤمنها تناول قرص (الديازيبام) Diazepam أو (الريفوتريل) Rivotril، سيوكيدا و إعطاء الوصفات الطبية للمدمنين بمجرد طلبها يمثل أحد العوامل الأساسية في انتشار إدمان حبوب الهلوسة التي لها تأثيرات على حالة الإنسان النفسية، فترى المدمن يعاني الحزن ولوم الذات وفي الحالات الشديدة إلى اضطراب العاطفة، مما يدفعه إلى عالم الإجرام والاعتداء أو الانتحار العمدي، وبعد الإفراط ولفترة طويلة يؤدي إلى حالة تشبه الذهان

جريدة الشروق
العدد 280 مارس 2004 العاصمة

تفكيك شبكتين دوليتين للمتاجرة بالمخدرات

أوقفت فصيلة البحث والتحري لمجموعة الدرك بالعاصمة، منتصف الأسبوع الماضي، شبكتين دوليتين للمتاجرة بالمخدرات، وحجزت كمية إجمالية تقدر بـ2ر15 كلغ من الكيف المعالج، حيث أوقف المتهمون ويجري البحث عن أحد الفارين.

الجزائر، زبير فاضل

● الشبكة الأولى، حسب قائد الفصيلة، أوقف ثلاثة متهمين منها، فيما لا يزال البحث جاريا عن المتهم الرابع الذي يوجد في حالة فرار. وكانت عملية المراقبة والترصد لأفرادها استغرقت ثلاثة أشهر، "كنا نتابع تحركاتهم ليل نهار بيوروبة بالعاصمة" يقول المتحدث. وكانت الشبكة تعتمد على مخطط عمل محكم، حيث أوكلت لكل فرد منها مهمة محددة، فهناك من يتكفل بشراء البضاعة من غرب البلاد، بعد الحصول على المخدرات من المغرب، ويقوم آخر بنقلها والثالث بتخزينها والرابع يقوم بترويجها لشبكة أخرى تهربها نحو ليبيا ثم المشرق.

وبين التحقيق الأمني، مع أفراد الشبكة الثلاثة الموقوفين أنهم "ينتمون إلى شبكة دولية، وأن "كمية من المخدرات التي تصنع في المغرب يتم ترويجها في الجزائر، في حين تهرب الكمية الأكبر نحو ليبيا، وقد ضبطت كمية تقدر بـ15 كلغ من الكيف المعالج بحوزتهم.

وحول ملف القضية على محكمة حسين داي للنظر فيها، في الوقت الذي يتم البحث عن رابع المتهمين، الذي تعرفت نفس المصالح على هويته، خصوصا وأن كل أفراد العصابة مسبوقون قضائيا في المتاجرة بالمخدرات، وتتراوح أعمارهم ما بين 30 و32 سنة. أما الشبكة الثانية، فقد وضع حد لنشاطها بوادي قريش، حيث تم توقيف شخصين بعد عملية تتبع وترصد لهما لمدة 15 يوم، وتم إلقاء القبض عليهما وهما بصدد بيع كمية تقدر بـ20 غراما من الكيف المعالج، وأحيل ملف القضية على وكيل الجمهورية لدى محكمة باب الوادي، وكشف التحقيق بأن المتهمين غير مسبوقين قضائيا.

ز. ف

الجريمة تهدد المجتمع في تبسة سنة 2007

15 جريمة قتل و12 انتحارا وحجز قنطار من المخدرات

دقت المصالح الأمنية المختصة في مكافحة الجريمة ناقوس الخطر بشأن ارتفاع مؤشر الجريمة بكافة أنواعها بولاية تبسة، وذلك من خلال ما كشفت عنه الإحصائيات الرسمية لمختلف القضايا المعالجة خلال سنة 2004

تبسة، زرفاوي عبدالله

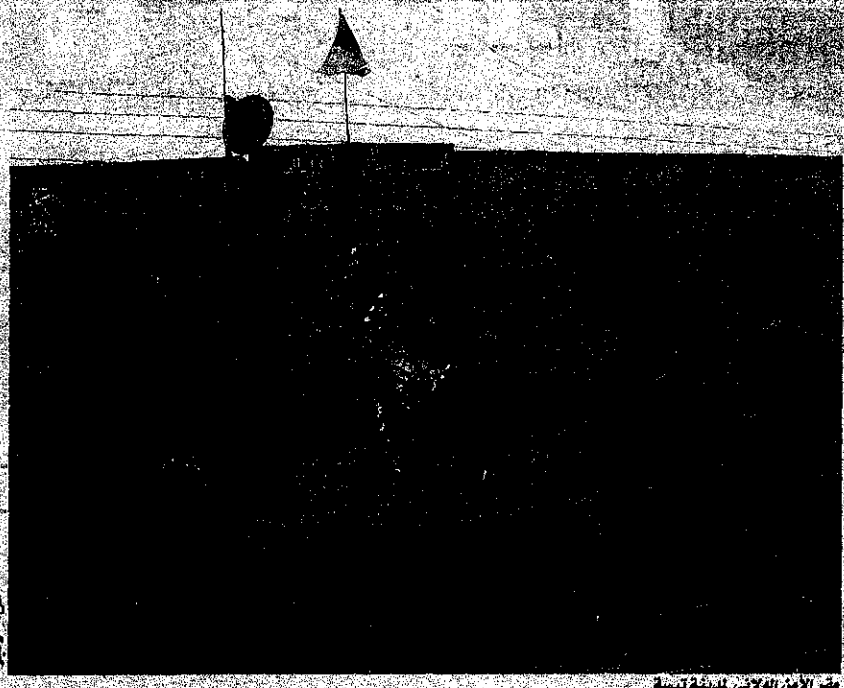

مقر الأمن الولائي لمدينة تبسة

● في غضون ذلك أصبحت جرائم القتل والاعتداءات الجسدية في وسط المجتمع بولاية تبسة مظهرا يوميا تتداول أخباره لدى الرأي العام المحلي، وتهتز لها كل الأنفس البشرية؛ فقد تنوعت طرق تنفيذها بأبشع وأفظع الصور. فالولاية تشهد سنويا تسجيل أكثر من 2500 اعتداء بالسلاح الأبيض دون الأخذ بعين الاعتبار ما تسجله يوميا مصالح الاستعجالات بالمؤسسات الاستشفائية العمومية التي تحصي سنويا قرابة 800 حالة للضرب والجروح العمدية. وتجدول في كل دورة للجنايات بالمجلس القضائي أكثر من 100 جريمة قتل عمدي مع سبق الإصرار والترصد.

وفي ذات السياق ذكرت خلية الإعلام لمصالح أمن تبسة أن ذات المصالح سجلت 15 جريمة قتل خلال سنة 2007 ضمن الاختصاص الإقليمي وكانت الـ36 ساعة الأولى من أيام عيد الأضحى المبارك قد عرفت وقوع ثلاثة جرائم قتل نفذت بطريقة فظيعة وبشعة. الجريمة الأولى كانت صبيحة يوم عيد الأضحى بمدينة الحمامات حينما عثر على الشاب "بن عيسى" جثة هامدة بحي جنان الزيتون، إذ قطع عضوه الذكري وبعض أصابع يده. ولازالت المصالح الأمنية في أعمال البحث والتحري للكشف والتعرف على هوية الجاني. وقالت مصادر مطلعة أن التحاليل العلمية لعينات من الدم وأعضاء أخرى من الجثة ستكشف في الأيام القليلة القادمة عن قرائن وملابسات جديدة في إطار استكمال التحقيقات الأمنية.

واهتزت مدينة بوخضرة شمالي عاصمة الولاية لمقتل شاب آخر في اليوم الثاني من العيد المبارك على يد شاب آخر من نفس العائلة على إثر مشاجرة، جريمة ثالثة اشمأز لها الشارع المحلي وراح ضحيتها شيخ على يد إبنه إذ نفذت ببشاعة بعد أن أقدم الابن على خنق والده بالعمامة لمجرد مساءلته عن سر عودته متأخرا.

والواقع أن معدل الجريمة في ارتفاع مستمر على المستوى الوطني حتى لا تحصر الظاهرة في ولاية تبسة بصفة جزئية ومنفردة؛ فقد عالجت مصالح أمن تبسة 57 قضية اعتداء على الأصول تورط فيها 60 شخصا أودع منهم 25 متهما الحبس المؤقت واستفاد العدد الباقي من إجراءات الاستدعاء المباشر والإفراج المؤقت ووجود متهمين اثنين في حالة فرار.

واستنادا لملخص الوقائع في جرائم القتل الـ 15 خلال سنة 2007، فإن أغلبيتها وقعت تحت تأثير المخدرات والخمور والأقراص المهلوسة أو نزاعات ديون لمبالغ مالية تافهة القيمة. وما يمكن ملاحظته هو جنوح الأحداث والمراهقين لجريمة الدم وترويج واستهلاك المخدرات والأقراص المهلوسة ومن الدوافع الرئيسية التي كانت وراء العديد من جرائم القتل العمدي شهدت مدينة بئر العاتر وحدها في إقليم الأمن الحضري الأول توقيف 55 شخصا وإيداعهم الحبس المؤقت بتهم المخدرات في ظرف شهرين فقط. وقد كشفت المصالح الأمنية بهذه المصلحة عن توقيف 3 مستهلكين للمخدرات يقومون بتعاطي خليط القنب الهندي والنبيذ الأحمر، بالرغم من مجهودات المصالح الأمنية خلال سنة 2007 التي كللت بحجز 90 كلغ من المخدرات في إقليم الشرطة و30 كلغ في إقليم الدرك الوطني.

● من جهة أخرى تفاقمت ظاهرة الانتحار في ولاية تبسة وتكرست لدى الكهول والشيوخ والشباب ومن الجنسين. حيث أحصت المصالح المختصة 10 انتحارات و131 محاولة أنقذ أصحابها في آخر لحظة.

ز.ع

جريدة الخبر
العدد 520 ديسمبر
2004

من الغباء استثناء الدين من العلاج

المخدرات تهدد تماسك المجتمع الجزائري وتمسكه بإسلامه

أ. رشيد شبلالي*

● من منا لا يتأثر وهو يقرأ تلك القصص المفجعة التي تنشر على أعمدة الصحف كل يوم؟ هي قصص تحرك المشاعر وتربك الألسن، ويعجز العقل عن تصديقها في كثير من الأحيان. فهذا ابن يقتل أمه، وذاك رجل يقتل زوجته وأولاده، وهذه جريمة اغتصاب، وتلك حادثة مرور... والقائمة تطول، فهل يستطيع إنسان في كامل وعيه أن يرتكب مثل هذه الجرائم؟ والجواب، لا، ولكنه الإدمان على المخدرات.

إن تأثير المخدرات خطير، فهو لا يقتصر على عقل الإنسان فحسب، بل يشمل كل جوانب حياته الصحية والنفسية والاجتماعية والأخلاقية، حتى يصاب المدمن بموت الضمير، وفساد الأخلاق، وفقدان الإحساس بالكرامة التي ميزه الله بها، فينزل إلى مستوى الحيوانية التي لا تليق بكرامة البشر، ومن ثمة فقد أجمع علماء الإسلام على تحريمها تحريما قطعيا منذ أن ظهرت وعرفها الناس، ولم يختلف في حكمها فقيه من الفقهاء ولا مذهب من المذاهب، بل جعلوها من أكبر الكبائر، وذكروا فيها أكثر من مائة وعشرين مضرة دينية ودنيوية.

ولا ينبغي لنا أن نتجاهل - ونحن نتكلم عن خطر المخدرات- ما يخططه أعداء الدين والوطن من الذين لا يرضيهم تماسك المجتمع الجزائري وتمسكه بدينه، فهم يستعملون كل الوسائل والطرق لشل طاقات هذه الأمة وقتل نفوس أبنائها، عن طريق سلخه عن مقوماته، والقذف به إلى جحيم المخدرات، يقول أحدهم لمروجيها: "عليكم أن تهتموا باستدراج الشباب والطلبة بوجه خاص، ولا خشية من ارتفاع الثمن، فالمهم أن يصل النوع في البداية إلى الشباب ولو مجانا، وبعد ذلك سيحصل الشباب على الثمن وبأي طريق".

ومما يحتفظ به التاريخ لنا في صفحاته، أن بريطانيا لما أرادت أن تحتل مصر شجعت الشعب على زراعة الأفيون، ونفس الشيء فعلته مع الصين عندما حثت عملاءها على زراعة الحشيش في أرض الصين، وهو ما مكنها من استعمار البلد لأكثر من ثلاثة قرون، فالمخدرات سلاح خطير في يد الأعداء، ويزداد الأمر خطورة عندما نتفحص حال مجتمعنا، فنجد فئة كبيرة وشريحة واسعة من الشباب يتنون تحت وطأة المخدرات والإدمان.

إن علماء التربية ودعاة الإصلاح يدقون ناقوس الخطر ويصرخون بأعلى صوتهم، أن أوقفوا علينا هذا الخطر الداهم، فكم من أوقات تضيع، وكم من طاقات تهدر، فلا يقابل هذا الصراخ إلا بصمت رهيب، ومع ذلك يبقى المدمنون يضرون بأنفسهم ويقتلون أنفاسهم دون ألم أو تأثير، بل ربما اعتقدوا أن لا شيء يضرهم أو يضر مجتمعهم.

ولعل المشكلة اليوم لم تعد مشكلة مجموعة من المهربين همهم أن يجمعوا الأموال ولو على حساب مستقبل أبناء هذا الوطن، ولا هي قضية يمكن حلها ببناء مجموعة من المستشفيات لاستقبال هؤلاء المدمنين، وإنما القضية تكاد أن تتجاوز الجميع، فلا نستطيع حلها ولا التحكم فيها، لأن ما وصلنا إليه اليوم هو نتيجة لمجموعة من الأسباب والمقدمات.

فغياب الوازع الديني في القلوب، والفراغ القاتل الذي يعيشه شبابنا، جعله لا يتورع في أن يد يده إلى هذه المواد بكل أنواعها، بيعا أو شراء أو تهريبا، لأنه يرى - بنظراته القاصرة- أن هذا الطريق سيحقق له السعادة التي يبحث عنها، أو ينسيه جزءا من المشاكل التي يعيشها، مع أن هذه السعادة والراحة والاطمئنان لا يمكن أن تكون في غير تعاليم الإسلام وتشريعاته، فقد أكد الله تعالى في القرآن الكريم أن من أعرض عن طريقه وهديه واتبع طريق الشيطان: "فإن له معيشة ضنكا" وطريق المخدرات طريق الشيطان، ولا يمكن لطريق الرحمان أن يلتقي بطريق الشيطان.

وما زاد الطين بلة وعمق المشكلة بشكل كبير، هو ذلك الإعلام المدمر للقيم والأخلاق، فكم من قنوات فضائية صارت اليوم متخصصة في نشر الفساد والدعوة إليه بطريق مباشر أو غير مباشر، وكم من أفلام هابطة تروج لشرب الخمور وتناول المخدرات، وكم من أفلام مسمومة ليس لها من هدف إلا ضرب قيم المجتمع وتدمير بنائه المرصوص، وفي زحمة هذه الفتن والمصائب يبقى الإعلام الهادف، وأصحاب المبادئ الأصيلة وحدهم يواجهون هذا الزحف المتمرد والخطر الداهم.

إن المطلوب من شبابنا اليوم أن يصحوا من غفلتهم ويستيقظوا من نومهم، وينتبهوا إلى ما يخطط لهم الأعداء، ثم عليهم أن يدركوا بأن دورهم في بناء وطنهم، وأن المسؤولية التي تنتظرهم تجاه مجتمعهم، أكبر من أي نزوة عابرة، أو لذة فانية، والشيء الأكيد أن حاجتنا اليوم- أكثر من أي وقت مضى إلى شباب واع بواجباته، مستقيم على الأخلاق وصامد أمام التحديات التي تواجهه.

جريدة الشروق
العدد 450 ديسمبر
2004

"ظاهرة المخدرات تهدّد أمن واستقرار الجزائر"

"إن الوضع مقلق ويدعو للانشغال الجدي بظاهرة الاتجار وتعاطي المخدرات في بلادنا. ويجب علينا أن نحتمي من الانتقال إلى الإنتاج المحلي للمخدرات الصلبة والمخدرات التخليقية. وإنني أصرح بصفة رسمية أن تعاطي المخدرات صار ظاهرة صحة عمومية في بلادنا".

مزرعة مخدرات اكتشفها الدرك مؤخرا تحت أشجار النخيل في أدرار

وهران: لحسن بوربيع

● هكذا وصف السيد صالح عبد النوري، مدير الدراسات، والتحاليل والتقدير، بالديوان الوطني لمكافحة المخدرات والإدمان، الوضع في الجزائر. وقال لـ"الخبر" على هامش الملتقى التكويني الذي انتظم في وهران، "إننا وضعنا كل الترتيبات المادية والبشرية لمواجهة ظهور صناعة المخدرات الصلبة في الجزائر. وهذا بعد الذي كشفته مصالح الأمن في الجنوب الكبير لبلادنا من ظهور زراعة خشخاش العفيون، الذي يعتبر المادة الأولية لإنتاج هذه المخدرات".

ويبرر السيد صالح عبد النوري هذا القلق بالقول "إننا لاحظنا تطورا سريعا لاستهلاك المخدرات الصلبة في بلادنا، ومنها الكوكايين المستوردة، التي ارتفعت حجوزاتها من 7 كيلوغرامات سنة 2006 إلى 22 كيلوغراما سنة 2007، ويقابلها ظهور زراعة خشخاش العفيون الذي لا يستهلك خاما. هذه الظواهر التي تدعو إلى القلق، يؤكدها أيضا ظهور تداول التخليقية، التي صارت تطرح مشكلا خطيرا في الدول الأوروبية. فإذا كان هذا النوع من المخدّر غير منتشر بكثرة في بلادنا لعدة عوامل، إلا أنه من واجبنا أن نتهيأ لمنعه من الاستفحال لعدة أسباب، أولها كونه ذا تأثير سريع وخطير، وتؤدي عملية استهلاك واحدة إلى التعود الخضوع. ثم إن تحضيره بسيط بحكم كونه يصنع من مواد تدخل في الصناعات الغذائية العديدة، كما أن تركيباته الكيميائية في تطور مستمر في العالم".

ويقول السيد صالح عبد النوري "إننا في الديوان، مع كل شركائنا من مصالح أمن وهيآت صحية وقضائية، واعون بأن بلادنا، إن كانت في الوقت الحالي منطقة عبور للمخدرات، حسب تصنيف هيئة الأمم المتحدة وغيرها من المنظمات الدولية التي تشتغل في مجال مكافحة المخدرات، فإن حجم إنتاج جيراننا في مجال القنب الهندي، والذي يمون العالم بـ 60 في المائة من هذه المادة، يفرض علينا أن نعالج الوضع بسرعة، ونستعد لاحتمالات تغيير الاستراتيجيات من طرف الشبكات الدولية للمخدرات التي تملك أضعاف القوة التي تتوفر لدى الهيآت المكلفة بمكافحة الظاهرة في العالم".

ويوضح ذلك بالأرقام "إن تجارة المخدرات تدر أكثر من 800 مليار دولار من المداخيل في السنة الواحدة. في حين لا تتجاوز الميزانيات التي تتوفر لدى مجموع الهيآت الحكومية وغير الحكومية لمكافحة هذه الظاهرة الـ 50 مليار دولار سنويا. ومن هنا يظهر الفارق الشاسع".

وأكد السيد عبد النوري لـ"الخبر" أن ظاهرة المخدرات هي مشكل صحة عمومية في الجزائر. ولكنه يحذر من خطورتها بالقول "إن الديوان الوطني لمكافحة المخدرات والإدمان يعتبر أن هذه السموم تهدد الأمن القومي واستقرار البلاد. كما أنها تشكل عائقا كبيرا للتنمية الوطنية".

ويوضح بالقول "إن مستهلكا واحدا يعتبر مشكلا عميقا للعائلة من عدة نواح. أبسطها المصاريف. هذا المستهلك الواحد يمكن أن يتحول إلى مدمن. وإذا طرأ هذا التحول، فإن أعباء العائلة والمحيط تتضاعف، وتتضاعف معها المشاكل". ويقول أيضا "إننا بقدرما نعبر عن ارتياحنا للاكتشاف والتحطيم السريع لحقول زراعة المخدرات في الصحراء من طرف مصالح الدرك والأمن الوطنيين، فإن هذا لا يمنحنا أعذارا للتوقف في مجال مكافحة الظاهرة؛ لأن اكتشاف مزارع لخشخاش العفيون، تعني ببساطة أن هناك من يريد أن يحول الجزائر إلى غير ما هي عليه اليوم".

ويؤكد أن حجم المخدرات المحجوزة في بلادنا، وإن كانت معتبرة، "فإن تطورها السريع والمطرد من سنة إلى أخرى يبين أن شبكات التهريب والترويج مازالت تنشط. فقد تم سنة 2006 حجز 10 أطنان من المخدرات، ليرتفع سنة 2007 إلى أكثر من 16 طنا. وهو ما يدعونا إلى مزيد من الجهد. ولا يعفي أي كان من المشاركة في مكافحة الظاهرة. وأول مكافح في هذه الحرب هي العائلات. لأن كل الدراسات بينت أن تعاطي المخدرات صار منتشرا في أوساط الشباب من مختلف الفئات والمستويات الاجتماعية والثقافية".

وصرح السيد صالح عبد النوري لـ"الخبر" أن الديوان الوطني لمكافحة المخدرات والإدمان شرع في تنصيب شبكة وطنية متخصصة في معالجة الإدمان على المخدرات، لأن المؤسسات القائمة في مستشفيي فرانس فانون بالبليد وسيدي الشحمي بوهران، لم تعود قادرة على مواجهة نتائج الظاهرة. لقد شرعنا في تكوين أطباء متخصصين ليكونوا على رأس 15 مركزا للعلاج الاستشفائي، و53 مركزا للعلاج الخارجي. بالإضافة إلى 185 خلية إصغاء وتوجيه. لقد لاحظنا أن 85 في المائة من المدمنين على المخدرات لا تتجاوز أعمارهم 35 سنة. ويعبرون كلهم عن رغبتهم في الإقلاع عن الاستهلاك. وقد توفرت الإرادة السياسية لمواجهة هذه الظاهرة الخطيرة،

جريدة الشروق
العدد 750 أفريل 2005

إحباط أكبر عملية في تاريخ التهريب نحو بلادنا

حجز ثلاثة أطنان من الكوكايين موجهة إلى الجزائر

حجزت البحرية الفرنسية في إطار عملية دولية كبرى باخرة بنامية محملة بأكثر من ثلاثة أطنان من الكوكايين في خليج غينيا كانت موجهة نحو الجزائر، وهي أكبر كمية من نوعها توجه لدولة عربية، الأمر الذي يكشف استفحال خطر تغلغل هذا النوع من المخدرات الخطيرة في المجتمع الجزائري.

كمال منصاري

وقد قامت الباخرة الحربية "واريور" الفرنسية بناء على معلومات دولية تلقتها من قوات حفر السواحل اليونانية والوكالة الامريكية لمكافحة المخدرات والسلطات البريطانية وكذا شرطة اوروبول باقتحام الباخرة التجارية "جونيور" في المياه الدولية على بعد 260 كلم (160 ميل) غرب ميناء كوناكري الغيني.

وأفادت أول امس، وكالات الانباء استنادا الى مصادر رسمية أن طاقم الباخرة الفرنسية المسلح أوقف الباخرة البنمية ثم اقتحموها في عملية "كوماندو" عندما حاول طاقمها التخلص من شحنة الكوكايين برميها في البحر.

وقد تمت هذه العملية التي كانت تستهدف زرع أخطر السموم في الجزائر بعد معلومات كشفتها قوات حفر السواحل اليونانية التي أبلغت الوكالة الامريكية لمكافحة المخدرات التي كانت تراقب الباخرة "جونيور" المشبوهة منذ عدة أشهر.

المعلومات التي أفادت بها قوات حفر بحارة أفارقة وآخر عربي يعتقد انه جزائري. وقد أعلنت وزارة البحرية اليونانية ان احد اعضاء الطاقم تم اعتقاله في السابق ضمن طاقم سفينة "ارشانجل" من قبل السلطات الاسبانية سنة 1995 في عملية تهريب 2,5 طن من الكوكايين.

من جهتها، قامت الشرطة الفرنسية بالتحقيق مع طاقم السفينة لمعرفة نوعية الشبكة التي قامت بتهريب هذه الكمية الكبيرة نحو ميناء الجزائر، في انتظار تسليم المتهمين الى الوكالة الامريكية لمكافحة المخدرات التي أصدرت منذ عدة أيام مذكرة توقيف دولية في حقهم.

الا ان السلطات الفرنسية طلبت من بنما تحديد موقفها القانوني إزاء السفينة ومحتوياتها، لاسيما فيما يخص رفع الاختصاص القانوني عنها. وفي حالة رفع السلطات البنمية رفع الحماية عن السفينة، فسيتم تحويلها الى اليونان، لانها ملك لشركة يونانية.

ويعرف الجزائر انتشارا مخيفا للكوكايين بعد ان كانت مادة الكيف القادمة من المغرب الاكثر رواجا، لاسيما في أوساط الشباب.

وتثير عملية إفشال ترويج هذه الكمية تساؤلات حول نوعية الشبكات التي أصبحت تختص في ترويج الكوكايين في الجزائر.

وتقوم قوات الدرك الوطني بحجز كميات معتبرة من الكوكايين كما تشير اليه بياناتها اليومية، حيث

بلغت الكمية المحجوزة خلال العام الماضي 21 كلغ. وتشير التحقيقات التي يقوم بها الدرك إلى أن سعر 1 غرام من الكوكايين يبلغ 12000 دينار، ما يعني ان هذه المادة موجهة للطبقات الراقية القادرة على دفع ثمنها واستهلاكها.

عثر عليها صياد عالقة بشباكه

حجز أربعة كيلوغرامات من الكوكايين بتيبازة

حجز حراس السواحل لولاية تيبازة، مساء أول أمس، 4 كلغ من الكوكايين، بين سيدي غيلاس وشرشال. وأفادت مصادر مطلعة بأن أحد الصيادين عثر عليها عالقة بـ شباكه، قبل أن يتصل بمصالح حراس السواحل التي سارعت إلى عين المكان وقامت بحجزها.

الجزائر ب. مصطفى

● يأتي حجز هذه الكمية من المخدرات بعد أقل من أسبوع من عثور دورية عادية لحراس السواحل على 30 كلغ من الكيف المعالج بنفس المنطقة، في ساعة متأخرة من مساء الأربعاء الماضي، طافية في عرض البحر بالقرب من شاطئ

نصف مطاطي استعمله المهربون في تهريب سمومهم من المغرب نحو أوروبا، اعتمادا على سرعته التي تصل 120 ميل في الساعة.

وحسب إحصائيات الديوان الوطني لمكافحة المخدرات وإدمانها، فإنه تم تفادي العام الماضي ترويج 22 كيلوغراما من الكوكايين، إضافة إلى 384 كلغ من

الهيروين. وأوقفت مصالح الأمن، السنة الماضية، 9862 شخص متورط في قضايا استهلاك والمتاجرة بالمخدرات، بينهم 93 أجنبيا معظمهم من المغاربة

جريدة الخبر
العدد 890 ماي 2005

"ظاهرة المخدرات تهدّد أمن واستقرار الجزائر"

"إن الوضع مقلق ويدعو للانشغال الجدي بظاهرة الاتجار وتعاطي المخدرات في بلادنا. ويجب علينا أن نحتمي من الانتقال إلى الانتاج المحلي للمخدرات الصلبة والمخدرات التخليقية. وإنني أصرح بصفة رسمية أن تعاطي المخدرات صار ظاهرة صحة عمومية في بلادنا".

مزرعة مخدرات اكتشفها الدرك مؤخرا تمت أشجار النخيل في أدرار

وهران: لحسن بوربيع

● هكذا وصف السيد صالح عبد النوري، مدير الدراسات، والتحاليل والتقدير، بالديوان الوطني لمكافحة المخدرات والإدمان، الوضع في الجزائر. وقال لـ"الخبر" على هامش الملتقى التكويني الذي انتظم في وهران، "إننا وضعنا كل الترتيبات المادية والبشرية لمواجهة ظهور صناعة المخدرات الصلبة في الجزائر. وهذا بعد الذي كشفته مصالح الأمن في الجنوب الكبير لبلادنا من ظهور زراعة خشخاش العفيون، الذي يعتبر المادة الأولية لإنتاج هذه المخدرات".

ويبرر السيد صالح عبد النوري هذا القلق بالقول "إننا لاحظنا تطورا سريعا لاستهلاك المخدرات الصلبة في بلادنا، ومنها الكوكايين المستوردة، التي ارتفعت محجوزاتها من 7 كيلوغرامات سنة 2006 إلى 22 كيلوغراما سنة 2007، ويقابلها ظهور زراعة خشخاش العفيون الذي لا يستهلك خاما. هذه الظواهر التي تدعو إلى القلق، يؤكدها أيضا ظهور تداول التخليقية، التي صارت تطرح مشكلا خطيرا في الدول الأوروبية. فإذا كان هذا النوع من المخدّر غير منتشر بكثرة في بلادنا لعدة عوامل، إلا أنه من واجبنا أن نتهيأ لمنعه من الاستفحال لعدة أسباب، أولها كونه ذا تأثير سريع وخطير، وتؤدي عملية استهلاك واحدة إلى التعود الخضوع. ثم إن تحضيره بسيط بحكم كونه يصنع من مواد تدخل في الصناعات الغذائية العديدة، كما أن تركيباته الكيميائية في تطور مستمر في العالم".

ويقول السيد صالح عبد النوري "إننا في الديوان، مع كل شركائنا من مصالح أمن وهيآت صحية وقضائية، واعون بأن بلادنا، إن كانت في الوقت الحالي منطقة عبور للمخدرات، حسب تصنيف هيئة الأمم المتحدة وغيرها من المنظمات الدولية التي تشتغل في مجال مكافحة المخدرات، فإن حجم إنتاج جيراننا في مجال القنب الهندي، والذي يمون العالم بـ 60 في المائة من هذه المادة، يفرض علينا أن نعالج الوضع بسرعة، ونستعد لاحتمالات تغيير الاستراتيجيات من طرف الشبكات الدولية للمخدرات التي تملك أضعاف القوة التي تتوفر لدى الهيآت المكلفة بمكافحة الظاهرة في العالم".

ويوضح ذلك بالأرقام "إن تجارة المخدرات تدر أكثر من 800 مليار دولار من المداخيل في السنة الواحدة، في حين لا تتجاوز الميزانيات التي تتوفر لدى مجموع الهيآت الحكومية وغير الحكومية لمكافحة هذه الظاهرة الـ 50 مليار دولار سنويا. ومن هنا يظهر الفارق الشاسع".

وأكد السيد عبد النوري لـ"الخبر" أن ظاهرة المخدرات هي مشكل صحة عمومية في الجزائر. ولكنه يحذر من خطورتها بالقول "إن الديوان الوطني لمكافحة المخدرات والإدمان يعتبر أن هذه السموم تهدد الأمن القومي واستقرار البلاد. كما أنها تشكل عائقا كبيرا للتنمية الوطنية". ويوضح بالقول "إن مستهلكا واحدا يعتبر مشكلا عميقا للعائلة من عدة نواح. أبسطها المصاريف. هذا المستهلك الواحد يمكن أن يتحول إلى مدمن. وإذا طرأ هذا التحول، فإن أعباء العائلة والمحيط تتضاعف، وتتضاعف معها المشاكل". ويقول أيضا "إننا بقدرما نعبر عن ارتياحنا للاكتشاف والتحطيم السريع لحقول زراعة المخدرات في الصحراء من طرف مصالح الدرك والأمن الوطنيين، فإن هذا لا يمنحنا أعذارا للتوقف في مجال مكافحة الظاهرة؛ لأن اكتشاف مزارع لخشخاش العفيون، تعني ببساطة أن هناك من يريد أن يحول الجزائر إلى غير ما هي عليه اليوم".

ويؤكد أن حجم المخدرات المحجوزة في بلادنا، وإن كانت معتبرة، "فإن تطورها السريع والمطرد من سنة إلى أخرى يبين أن شبكات التهريب والترويج مازالت تنشط. فقد تم سنة 2006 حجز 10 أطنان من المخدرات، ليرتفع سنة 2007 إلى أكثر من 16 طنا. وهو ما يدعونا إلى مزيد من الجهد. ولا يعفي أي كان من المشاركة في مكافحة الظاهرة. وأول مكافح في هذه الحرب هي العائلات. لأن كل الدراسات بينت أن تعاطي المخدرات صار منتشرا في أوساط الشباب من مختلف الفئات والمستويات الاجتماعية والثقافية".

وصرح السيد صالح عبد النوري لـ"الخبر" أن الديوان الوطني لمكافحة المخدرات والإدمان شرع في تنصيب شبكة وطنية متخصصة في معالجة الإدمان على المخدرات، لأن المؤسسات القائمة في مستشفيي فرانس فانون بالبليد وسيدي الشحمي بوهران، لم تعود قادرة على مواجهة نتائج الظاهرة. لقد شرعنا في تكوين أطباء متخصصين ليكونوا على رأس 15 مركزا للعلاج الاستشفائي، و53 مركزا للعلاج الخارجي. بالإضافة إلى 185 خلية إصغاء وتوجيه. لقد لاحظنا أن 85 في المائة من المدمنين على المخدرات لا تتجاوز أعمارهم 35 سنة. ويعبرون كلهم عن رغبتهم في الإقلاع عن الاستهلاك. وقد توفرت الإرادة السياسية لمواجهة هذه الظاهرة الخطيرة،

جريدة الخبر
العدد 1200 فيفري 2005

حجز أكثر من 38 ألف نبتة السنة الماضية

اكتشـــاف 15 هكتـــار لزراعـــة الأفيـــون بأدرار

قال، أمس، مصدر مسؤول بالمجموعة الولائية للدرك الوطني لولاية أدرار لـ "الشروق" أن مصالحه اكتشفت في ساعة مبكرة من صباح أمس، 10 مزارع خاصة بالأفيون والقنب الهندي تمتد على مساحة 15 هكتارا، وذلك بأحد قصور بلدية شروين.

ثائلة.ب / كشناوي.ع

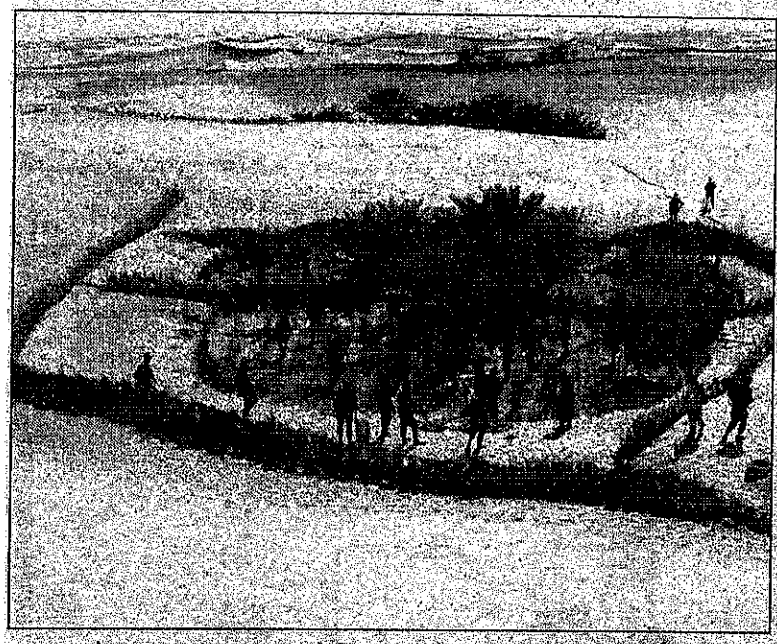

وأضاف نفس المصدر، أن دورية عادية تابعة للكتيبة الاقليمية للدرك لتيميمون كانت في مهمة بالمنطقة في حدود الساعة السادسة صباحا مرفوقة بالكلاب المدربة عندما اكتشفت 10 حقول وسط الكتبان بقصر أجدير الشرقي التابع لبلدية شروين على بعد حوالي 200 كم عن ولاية أدرار.

وتمتد هذه الحقول على مساحة إجمالية تقدر بـ 15 هكتارا، وتم توقيف 8 أشخاص من بينهم أصحاب الحقول ومزارعون حيث يخضعون للتحقيق، وأكد مصدرنا أن العملية تندرج في إطار عملية مسح واسعة تقوم بها مصالح الدرك الوطني للأراضي الفلاحية المشبوهة، حيث تم تكثيف الدوريات وعمليات المراقبة على خلفية مزارع الأفيون والقنب الهندي التي تم اكتشافها ربيع سنة 2007 بولاية أدرار في مناطق معزولة، ينحدر أغلب سكانها من المغرب، إذ تم حجز كميات هائلة كانت موجهة للتهريب. وتستخرج من "الأفيون عدة أنواع من المخدرات أبرزها "المورفين"، وتكشف إحصائيات متوفرة من خلية الاتصال بقيادة الدرك الوطني، عن اتجاه شبكات تهريب المخدرات خاصة القنب الهندي إلى الانتاج بالجزائر من خلال زراعة الحقول الواقعة أقصى جنوب الصحراء، خاصة في قصور أدرار، حيث تم حجز حوالي 38578 نبتة قنب هندي وأفيون في حقول واقعة بمناطق معزولة، حيث تم اكتشاف أغلب هذه الحقول بنفس المنطقة تقريبا تحولت في سنوات سابقة إلى "منطقة نشاط" مهربي المخدرات باتجاه أوربا، كما عالجت مصالح الدرك الوطني [illegible] قضية خلال سنة 2007 [illegible] بمنطقة توجة خاصة بزراعة القنب الهندي تقع في مناطق معزولة، إذ استغل أصحابها الفراغ الأمني على خلفية أحداث الربيع الأسود ليتجهوا إلى هذا النشاط بعيدا عن الرقابة لضمان الاستهلاك المحلي بمنطقة القبائل، بينما تؤكد تحقيقات أمنية سابقة أن الجهة الجنوبية خاصة بالتهريب نظرا للكميات المحجوزة التي تمت تهيئتها ومعالجتها.

القضاء يفتح ملف تهريب 6 قناطير من الكيف بغرداية

وجهت النيابة العامة لدى مجلس قضاء غرداية تهم تهريب المخدرات والمتاجرة بها وتكوين جمعية أشرار وجنحة التهريب لـ 3 متهمين سيخضعون للمحاكمة في يوم 9 مارس القادم.

ولم يتمكن مهربو الكيف في مارس من عام 2004 من إيصال شحنة مخدرات بلغ وزنها 6,25 قنطار كان يجري نقلها باستعمال سيارتين من نوع "تويوتا ستايشن"، ففي منطقة تقع إلى الجنوب من بلدية متليلي نصب أفراد فرقة الجمارك المتنقلة لغرداية كمينا للمهربين بعد تلقي معلومات مفادها تنفيذ عملية تهريب عبر هذا المكان وكانت غنيمة أعوان الجمارك كبيرة هذه المرة، حيث تمكنوا من القبض على 3 أفراد أحدهم سائق قدم من إحدى بلديات ولاية تمنراست، إذ تم ضبط 625 كلغ من الكيف المعالج من "ماركة" مارسيدس الممتازة بعد اشتباك تواصل لساعة كاملة مع المهربين الذين لاذ عدد منهم بالفرار تحت غطاء إطلاق نار قوي من رشاشات كلاشينكوف كانوا يحملونها، وادعى المتهمون أن شحنة الكيف التي ضبطت هي للمجموعة الثانية التي لاذت بالفرار وأنهم كانوا موجودين في هذا المكان الصحراوي بالصدفة فقط تمسكوا بكل هذه الأقوال طيلة مثولهم أمام الضبطية القضائية، ولدى تقديمهم أمام وكيل الجمهورية وقاضي التحقيق. وقد تأخرت محاكمة المتهمين منذ مارس 2004 بسبب طعن المتهمين في قرار سابق قضى بإحالتهم على المحكمة بنفس التهم الثقيلة التي يحاكمون بها حاليا، وتعد هذه القضية الأخطر المتعلقة بتهريب المخدرات التي تنظر فيها محكمة جنايات غرداية.

وتتضمن الدورة الجنائية العادية الأولى لمجلس قضاء غرداية 41 قضية جنائية في عام 2008، منها عدة قضايا قتل وتهريب ضريبي وقضايا سرقة وقضايا أخلاقية.

● زقاي الشيخ

جريدة الخبر
[illegible] سبتمبر 2008

قيادة الدرك تعتمد تحاليل "البصمة الكيميائية" مع المواد المحجوزة

استحداث بنك معلومات حول أنواع ومصدر المخدرات المهربة إلى الجزائر

حجز حوالي 5 أطنان من الكيف المعالج خلال الثلاثي الأول من 2008

من المقرر أن تنطلق قيادة الدرك الوطني قريبا، في اعتماد التحاليل الكيميائية للمواد المخدرة لتحديد مصدرها ومكان إنتاجها والمخبر التي تمت فيه عملية التغليف.

فائلة ب

قال الملازم الأول، عيدات أحمد، ضابط بخلية الاتصال بقيادة الدرك الوطني أمس، في رده عن استفسارات "الشروق اليومي"، إن قيادة الدرك اعتمدت عدة إجراءات في مكافحة تهريب المخدرات، أهمها اعتماد مخبر التحاليل الكيميائية التابع للمعهد الوطني للإجرام والأدلة الجنائية ببوشاوي، تحاليل للمخدرات المحجوزة لتحديد تركيبتها الأصلية أو ما وصفه بـ "البصمة الكيميائية"، ما يمكن من تحديد مصدرها ومكان إنتاجها والمخبر الذي تم به إعدادها، على خلفية أن بكل مادة مخدرة تتميز بخصوصيات ومواصفات معينة".

وأضاف الملازم الأول عيدات أحمد، خلال عرض دراسة أعدها حول واقع المخدرات في الجزائر، أن مخطط مكافحة تهريب المخدرات يستند أيضا، إلى تفعيل عمل خلايا الشرطة العلمية والتقنية وفصائل الأبحاث وجميع الوحدات الإقليمية، وقال إن تشديد الرقابة على الطرقات وتحركات المهربين دفع هؤلاء إلى اعتماد ما يات يعرف بـ "التهريب البحري"، أي تهريب المخدرات عن طريق البحر، وكشف أن وحدات الدرك الوطني على مستوى 7 ولايات ساحلية هي تلمسان، وهران، مستغانم، تيبازة، سكيكدة، العاصمة، جيجل، عنابة، تمكنت من حجز 271,63 كغ من الكيف المعالج من خلال معالجة 12 قضية وذلك خلال الثلاثي الأول فقط من السنة الجارية، أي ما يعادل حوالي 3 قناطير تم قذفها من طرف أمواج البحر.

وأوضح في سياق متصل، أن تشديد الرقابة على مستوى الحدود الشمالية الغربية اضطر شبكات تهريب المخدرات إلى تغيير مناطق نشاطها إلى الحدود الجنوبية التي تتميز بصعوبة المسالك والتضاريس وصعوبة المراقبة، ما يفسر حجز 4,32 طن من الحشيش ببشار وأكثر من بنقة عفيون بأدرار، وهي ولايات تقع أقصى الجنوب والجنوب الغربي.

ولفتت الدراسة الانتباه إلى علاقة المخدرات بالجرائم المصنفة ضمن الجريمة المنظمة، خاصة وأن الجماعات الإرهابية أصبحت تتمول من عائدات المخدرات، استنادا إلى تحقيقات سابقة للدرك، أبرزها قضية وهران التي عرضتها "الشروق" بتفاصيلها في عدد سابق، وقال الملازم الأول عيدات "إن تجارة المخدرات مرتبطة ارتباطا وثيقا بالإرهاب وساهمت في تطويره ودعمه"، وتوصلت الدراسة إلى أن شبكات تهريب المخدرات قامت بتطوير نشاطها ووسائلها باعتماد مثلا دراجات نارية لتأمين الطريق وترصد تحركات رجال الأمن، [illegible] جريدة الشروق

وتشير إحصائيات الثلاثي الأول من السنة الجارية إلى أنه تمت معالجة 833 قضية في مجال مكافحة المتاجرة بالمخدرات، بزيادة 22 بالمائة، مقارنة بنفس الفترة من العام الماضي، أسفرت عن توقيف 1328 شخص منهم 16 امرأة، وأشارت الدراسة إلى تورط العنصر النسوي في جريمة تهريب المخدرات بعد استغلال شبكات التهريب للنساء، وتتصدر بشار قائمة الولايات التي تم بها حجز أكبر كمية بـ4040 كغ من الكيف المعالج، أي أكثر من 4 طن مقابل 320 كغ تم حجزها بولايتي تلمسان وأدرار، وقامت وحدات الدرك بحجز 2510 وحدة من شتائل نبات القنب الهندي، واستنادا إلى إحصائيات الدرك التي أوردتها الدراسة، فقد قامت مصالح الدرك بحجز حوالي 5 أطنان من الكيف المعالج خلال الثلاثي الأول بزيادة 592 بالمائة، مقارنة بنفس الفترة من السنة الماضية، إضافة إلى 2510 وحدة من شجيرات نبات القنب الهندي، وأكثر من 17 ألف وحدة من شجيرات نبات الخشخاش، وعندما سألت "الشروق" الملازم الأول، عيدات أحمد، عن خلفية هذه الأرقام الرهيبة، أكد أنها تعكس نشاط الدرك في مكافحة هذه الظاهرة "دون هوادة" على خلفية إضرارها بالصحة والاقتصاد خاصة الأمن الوطني.

العدد 560 ديسمبر 2008

فهرس الجداول :

عنوان الجدول	الصفحة
- فئات أعمار المنحرفين	.53
- مكان ولادة المتعاطين	.55
- منطقة السكن في ولاية تلمسان	.58
- منطقة السكن خارج ولاية تلمسان	.59
- المستوى التعليمي للشباب المنحرفين	.61
- أسباب انقطاع مجرمي المخدرات عن الدراسة	.62
- عدد الأبناء في أسرة المنحرفين المتعاطين للمخدرات	.64
- أنواع العادات السيئة لدى الشباب	.66
- أعمار الشباب المنحرفين	.68
- المستوى التعليمي لآباء وأمهات المبحوثين	.70
- أعمار آباء وأمهات المبحوثين	.72
- رأي المبحوث في ظاهرة تعاطي المخدرات	.77
- أسباب تعاطي المخدرات	.78
- شعور المبحوث عند تعاطي المخدرات	.79
- أوقات تعاطي المخدرات	.80
- طبقات تعاطي المخدرات	.81
- نسب تعاطي المخدرات	.82
- تعاطي المخدرات في الجزائر (مشكلة كبرى)	.83
- تعاطي المخدرات من قبل زملاء العمل والدراسة	.84
- تعاطي المخدرات لأفراد العائلة	.85
- هل سبق وأن تعاطيت المخدرات 1/1	.86
- هل سبق وأن تعاطيت المخدرات 2/1	.87
- كمية المخدرات حسب النوعية من سنة 2000 إلى 2007	.90
- قضايا المخدرات حسب الجنس والسن من سنة 2000 إلى 2005	.92
- الأشخاص المرتبطون في الجنح المرتبطة بالمتاجر غير الشرعية بالمخدرات حسب الأصناف المهنية	.97

- منطوق الأحكام في قضايا المخدرات من سنة 2000 إلى 2005	.99
- إحصائيات كميات نتائج القنب الهندي المحجوزة حسب الأمن والدرك الوطني	.101
- ماذا تفعل في أوقات الفراغ ؟	.107
- نوع عمل المتعاطي 2/1	.115
- هل تأخذ مصروفا من أسرتك ؟	.116
- نوع عمل المتعاطي 2/2	.117
- نوع سكن المتعاطي	.119
- عدد الأسر مع أسرة الحدث	.120
- تصورات المبحوثين عن حياتهم	.137
- الحلول المقترحة من طرف المبحوثين	.137
- الحلول المقترحة من قبل المبحوثين	.138

فهرس الرسومات البيانية:

عنوان الرسم البياني	الصفحة
- نسبة كميات المخدرات المحجوزة من حسب النوعية في الفترات	
ما بين 2000 إلى 2005	.91
- قضايا المخدرات حسب السن في الفترة بين 2000 إلى 2005	.94
- قضايا المخدرات حسب الجنسين	.95
- نسبة قضايا المخدرات حسب السن ما بين 2000 إلى 2005	.96
- تمثيل بياني خاص بقضايا المخدرات حسب الأصناف المهنية في الفترة	
ما بين 2000 إلى 2005	.98
- نسبة الأحكام في قضايا المخدرات في الفترة ما بين 2000 إلى 2005	.100

فهرس الرسالة

العناوين	الصفحة
إهداء	-
مقدمة	أ- ش.
الباب الأول :	
الدراسة النظرية لجريمة المخدرات في ظل التغيرالإجتماعي والثقافي	**1-103.**
الفصل الثاني : تاريخ المخدرات وأنواعها	**2-22.**
أولا : المخدرات عبر التاريخ	**3.**
ثانيا : المفاهيم الأساسية للمخدرات	**6.**
1- التعريف اللغوي	**6.**
2- التعريف العلمي	**7.**
3- التعريف القانوني	**7.**
4- تعريف المخدرات في اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الاتجار غير المشروع بالمخدرات والمؤثرات العقلية.	**10.**
ثالثا : تقسيم المخدرات وطرق تعاطيها	**11.**
أ- المخدرات الطبيعية	**12.**
ب- المخدرات المصنعة	**15.**
ج- المخدرات التخليقية	**19.**
الفصل الثاني : المخدرات في أحكام الشريعة الإسلامية	**23-30.**
أولا : فتاوى المرحوم الشيخ جاد الحق جاد الحق	**24.**
ثانيا : رأي ابن تيمية في الخمر والمخدرات	**27.**
ثالثا : إنتاج المخدرات وزراعتها وتهريبها والاتجار والتعامل فيها على أي وجه كان.	**28.**
رابعا : شروط الفقهاء في إباحة التداوي بالمحرم	**30.**
خامسا : فتاوى ابن المكي في الحشيش	**30.**
الفصل الثالث : جريمة المخدرات في القانون الجزائري	**31-50.**
أولا : أركان جريمة المخدرات	**32.**
1- الركن الشرعي	**32.**
2- الركن المادي	**32.**

أ- الأفعال المادية	.33
ب- الإستراد والتصدير	.35
ج- التعامل في المخدرات	.36
د- السمسرة في المخدرات	.37
ه- الاتجار في المخدرات	.37
و- حيازة المخدرات	.38
ي- الإستهلاك	.38
3- الركن المعنوي	.39
ثانيا : العقوبات المقررة لجريمة المخدرات	.40
أ- أنواع العقوبات	.40
1- العقوبات الأصلية	.40
2- العقوبات التكميلية	.44
ب- التدابير الاحترازية	.47
الفصل الرابع: بيانات حول واقع متعاطي المخدرات من خلال عينة البحث.	**.74-51**
أولا : مدخل.	.52
ثانيا : مكان ولادة المتعاطي للمخدات.	.55
ثالثا : منطقة السكن.	.56
رابعا : المستوى التعليمي للشباب المنحرفين.	.60
خامسا : عدد الأبناء في أسرة المنحرفين المتعاطين للمخدرات.	.64
سادسا : العادات الاجتماعية السيئة التي يتصف بها المنحرفون.	.66
سابعا : المستوى التعليمي لآباء وأمهات المبحوثين	.70
ثامنا : أعمار الآباء وأمهات المبحوثين	.72
الخلاصة	.74
الفصل الخامس : المخدرات في الجزائر	**.103-75**
أولا : المجتمع وتعاطي المخدرات	.76
ثانيا : الدراسات الخاصة بالمخدرات في الجزائر	.89
الباب الثاني : الدراسة الميدانية	**.88-104**
الفصل الأول : الفرضية الأولى ونتائجها	**.113-105**
أولا : الطرد المدرسي وأثره على تعاطي المخدرات	.106
ثانيا : البطالة وأثرها على تعاطي المخدرات	.110

ثالثا : مؤسسة إعادة التربية ودورها في ظاهر تعاطي المخدرات	.111
رابعا : الخلاصة	.112
الفصل الثاني : الفرضية الثانية ونتائجها	**.121-113**
أولا : عدم كفاية دخل العائلة	.114
ثانيا : سوء الأحوال السكنية للعائلة	.118
ثالثا : الخلاصة	.121
الفصل الثالث : المخدرات وأثرها في الجريمة	**.134-122**
أولا : وجود علاقة مباشرة بين المخدرات والجريمة	.123
ثانيا : عدم وجود علاقة بين المخدرات والجريمة	.127
ثالثا : تعاطي المخدرات عامل غير مباشر في الجريمة والتدهور الإجتماعي والأخلاقي.	.131
خلاصة	.134
الفصل الرابع : الحلول المقترحة من طرف المبحوثين	**.139-135**
الخاتمة	**.145-140**
الملاحق	**167-146**
فهرس الجداول	**.168**
فهرس الرسومات البيانية	**.170**
الفهرس	**.171**
المصادر والمراجع	**.174**

المصادر

و

المراجع

المصادر :

القرآن الكريم برواية ورش عن نافع

المراجع باللغة العربية

1- ابن منظور محمد بن كرم.لسان العرب.ج12

2- إسحاق إبراهيم منصور.موجز في علم الإجرام وعلم العقاب.ديوان المطبوعات الجامعية.الطبعة الثانية.1991

3- الشيخ أحمد رضا.معجم مثنى اللغة.المجلد الأول.منشورات مكتبة الحياة.1985.

4- جعفر عبد الأمير الياسين.أثر التفكك في جنوح الأحداث.الطبعة الأولى.دار عالم المعرفة1981.

5- حمود زكي شمس. أساليب مكافحة المخدرات في الوطن العربي.

6- خالد سليمان.سوسن مرقة.أضواء على ظاهرة عمالة الأطفال.مقاربة نقدية.عالم الفكر.العدد3.المجلد30.يناير-مارس2002.

7- رؤوف عبيد.شرح قانون العقوبات التكميلي.الطبعة الرابعة.دار الفكر العربي.

8- سعد المغربي.ظاهرة تعاطي الحشيش.دراسة نفسية اجتماعية.دار الراتب الجامعية.بيروت1984.

9- سعد المغربي.انحراف الصغار.دار المعرفة.مصر1960

10- سعد المغربي.ظاهرة تعاطي الحشيش.دراسة نفسية اجتماعية.دار الجامعية.1984.بيروت.

11- سعد المغربي.ظاهرة تعاطي الحشيش.دراسة نفسية إجتماعية.دار الجامعة1984.بيروت.

12- شنوفي محمد.دراسة نقدية في القانون رقم05/85 المتعلق بحماية الصحة وترقيتها.منشور ركن الماء القانوني.1993

13- صالح بن إبراهيم بن عبد اللطيف الصبح.التدين علاج الجريمة.مكتبة النشر والتوزيع.الرياض.ط.2.1999.

14- عبد المنعم المليجي.صورة الإنسان في أذهان البغايا..المجلة الجنائية القومية.المجلد الأول.العدد الثاني.1901

15- عزت حسين.المسكرات و المخدرات بين الشريعة والقانون.دراسة مقارنة.طبعة أولى.1986.

16- علي أحمد راغب.إستراتيجية مكافحة المخدرات.دوليا ومحليا.دار النهضة.القاهرة.1997

17- عوض محمد.جرائم المخدرات والتهريب الجمركي والنقدي.طبعة 1966.

18- عصام أحمد محمد.جرائم المخدرات فقها وقضاءا.طبعة1983.

19- علي أحمد راغب.مكافحة المخدرات دوليا ومحليا.دار النهضة.القاهرة1997

20- عدنان الدوري.أسباب الجريمة وطبيعة السلوك الإجرامي.

21- علي مانع.جنوح الأحداث والتغيير الاجتماعي في الجزائر المعاصرة.دراسة في علم الإجرام المقارن.د.م.ج.الجزائر1996.

22- عبد الغني مغربي.الفكر الاجتماعي عند ابن خلدون.ترجمة محمد الشريف بن دالي حسن.الم. الو. للكتاب.الجزائر1996.

23- عبد الرحمن عيسوى.سيكولوجية الجنوح.دار النهضة للطباعة والنشر.بيروت1984.

24- فؤاد البهي السيد.الأسس النفسية للنمو.الطبعة الرابعة.دار الفكر العربي.القاهرة1975.

25- فاروق سعيد عبد السلام.سيكولوجية الإدمان.عالم الكتب.القاهرة.1397ه

26- محمد يسري إبراهيم دعبس.الإدمان بين التجريم والمرض.دراسة في أنثروبولوجيا الجريمة.دار الطبع.1994.

27- مصطفى إبراهيم و آخرون.المعجم الوسيط.طبعة ثانية.الجزء الأول.دار الدعوة.إسطنبول.1972.

28- مصطفى عبد المحجوب.مقدمة في الأنثروبولوجيا.المجالات النظرية والتطبيقية.دار المعرفة الجامعية.الإسكندرية.

29- محمد يسري بن عبس.الإرهاب والشباب.رؤية في الأنثروبولوجيا الجريمة.ط.2.1996.

30- مالك بن نبي.شروط النهضة.ترجمة عبد الصابور شهين.دار الفكر.دمشق.1985.

31- محمد زكي شمس.أساليب مكافحة المخدرات في الوطن العربي.جزء1.طبعة.1995.

32- محمد عوض.قانون العقوبات الخاص.جرائم المخدرات.التهريب الجمركي والنقدي.1966.

33- محمد خيري.الإحصاء في البحوث النفسية والتربوية والاجتماعية.الفكر العربي.القاهرة1956.

34- مصطفى يوسف.المخدرات والمجتمع.نظرة تكاملية.عالم المعرفة.العدد205.الكويت1996

35- محمد رفيق البسطويس.جرائم المخدرات في التشريع المصري.طبعة1989

36- محمد نجيب حسني.قانون العقوبات.القسم العام1977

37- مصطفى حجازي.الأحداث الجانحون.دار الطليعة بيروت.1981

38- نبيل صقر.جرائم المخدرات في التشريع الجزائري.دار الهدى.الجزائر2006.

39- نصر الدين مبروك.جريمة المخدرات في ضوء القوانين والاتفاقيات الدولية.دار هومة.الجزائر.2007

المراجع من الجرائد الوطنية اليومية :

1-_جريدة الخبر من سنوات 2000 إلى 2005 .

2- جريدة الشروق من سنوات 2000 إلى 2005 .

المراجع باللغة الأجنبية :

1- anslinger.h.j.narcotic addiction.as seen by the law.enforcement
2- chopra.i.c.and chopra.i.n.the use of the cannabis.drugs in india.bulletinon narcotics.vol ix.no.i.u.n.geneva.1957.
3- gardicas.o.g.hashish and crime.the greek national printing office.a ehens.1954
4- labbens (j) .sociologie de la pauvreté. ed-galimard. paris.1963.
5- merril.f.t.marihuana.the new dangerous drug.opium research.committee.washington office national press.washington.1950..
6- moreau de tours.du hashish et de l'alienation mentale.paris.1845
7- vercauteren (p) les sous prolitaires ed vie ouvriere.bruxelles.1970